وزارة التعليـــــــم العـــــالي والبحـــث العلمـــــي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL- Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economique, Commercial Et Sciences Des Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2021/2020

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحـــت عنـــوان:

متطلبات التطبيق السليم للصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء تجارب دولية مختارة

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

الأستاذ بن حمزة ياسين

من إعداد الطالبة:

قدور أميرة

لعريبي ياسمين

الملخص

تبرز كفاءة الصيرفة الإسلامية من خلال ضوابطها الشرعية وتنوع صيغها التمويلية، وكذا ما تملك من معايير موضوعية وخصائص غير موجودة عند غيرها من أنظمة التمويل التقليدي، إضافة للإنجازات التي حققتها المصارف الإسلامية وحجم عملياتها والأعداد المتزايدة من المودعين لديها، وانتشارها في مختلف أنحاء العالم. حيث تؤكد مبادئ وضوابط التمويل الإسلامي أنه يمكنها عموماً تمويلا لاحتياجات الحقيقية تمويلاً غير تضخمي لتدعيم الاستقرار تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. لذا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على موضوع التحول للصيرفة الإسلامية في الجزائر من جوانب مختلفة بدءا من دوافعه وأنواعه ومصادره والحكم الشرعي للتحول، كما تهدف إلى التعرف على أبرز المبررات والدوافع لعملية التحول، بالإضافة إلى أهم الشروط ومتطلبات التطبيق السليم للصيرفة الإسلامية على ضوء تجارب دولية رائدة.

Summary :

Islamic Banking in Algeria: Reasons of Transition and the Requirements for Success Abstract: Islamic banking is characterized by its Shari'ah rules, diversified financing modalities, objective criteria and others characteristics not available in other conventional financing systems, as well as the achievements of Islamic banks, the size of its operations, the increasing number of depositors and its spread all over the world. The principles and the rules of Islamic finance confirm that they could generally finance the real needs a non-inflationary financing to promote stability and consolidate sustainable economic development. Therefore, this study comes to shed light on the subject of the transformation to Islamic banking in Algeria from various aspects, starting with its reasons, types, sources and the Shari'ah judgment of transformation. It also aims to identify the main reasons and motives for the transformation process, in addition to the main conditions and requirements for the success of the transition to Islamic banking in Algeria.

إهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..ونصح الأمة..إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صلى اللّه عليه وسلم"

الحمد لله والشكر لله على نعمته التي لا تقدر ولا تحصى

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي حفظه اللّه

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى والدتي العزيزة نور حياتي ومنبع سعادتي

إليه دون سواه الذي أنساني مرارة الأيام وشاركني أجمل اللحظات وأهداني كل لحظة جميلة، إلى الذي كان عوناً وسنداً لي، الذي زرع فيا الأمل والإرادة وجهد العمل، وقدم لي الدعم ...

إلى الذي أعتبره هبّة من الرحمان إليك **زوجي " أيمن "**

ولا أنسى بالذكر بعد والداي منحني الله أجمل والدين أبي (**رحمان**) و أمي (**سيفيه**) حفظهم الله

وإلى كل **عائلة زوجي** الكريمة كل واحد باسمه

إلى جدتي الغالية **شريفة** التي مازالت ذكرى جميلة لم أنساها يوما رحمك الله وأسكنك فسيح جناته

إلى من كبرت معهم الذين احملهم كالورود المزهرة إليكم إخوتي (**عبد المجيد..وعبد النور..**) وأختي سمية أتمنى لك فرحة النجاح في البكالوريا.. وإلى الكتكوتة **إيناس** أتمنى لك التوفيق يا رب

إلى زوجة أخي الغالية **شيماء** حفظك الله

إلى خالتي **شهرة زاد** أتمنى لك النجاح لكل بناتك وتريهم في أعلى المراتب إن شاء الله

إلى أعز صديقاتي الذين تقاسمت معهم أجمل أيامي

إلى صديقتي ياسمين التي تقاسمت معها هذا العمل المتواضع، والحمد لله الذي وفقنا على إتمامه

أميرة

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا و لم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي و الحمد لله أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من تعب حتى ذاق الصعب ليحقق كل نجاح، إلى كل من شجعني بكل عزم و فخر،إلى من منحني الثقة طوال مشواري الدراسي و كان له الفضل لما أنا عليه، إليك أنت **أبي** الغالي حفظك الله و رعاك

إلى قرة عيني و مصباح دربي إلى من نبض قلبي بروحها، إلى من ربت و رعت و سهرت، إلى التي أعطتني الحنان و طيبة القلب، إلى التي تتعب لتنال زهور الحب لكي أنت **أمي** أدامك الله علي نورا و أدام صحتك و عافيتك

إلى الخالة الغالية نصيرة على شيء رائع منحتني إياه حفظها الله

إلى من قاسموني حنان أمي وأبي ومصدر افتخاري واعتزازي إخوتي (أيمن ، عماد) **وأختي** الغالية سيرين

إلى كل خالاتي حفظهم الله

إلى خالي (خليل.. وزكرياء..)

إلى جدي وجدتي رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته

إلى **جدي وجدتي** اللذان لم يبخلا عليا بالدعاء حفظهم الله وأدام في عمرهما

إلى من ساندتني في إنجاز هذا العمل المتواضع (أميرة) والحمد لله الذي وفقنا على إتمامه

إلى كافة الأصدقاء كل واد باسمه وزملاء الدراسة بدون استثناء

إلى جميع الأهل والأقارب

ياسمين

الشكر

نشكر المولى عز وجل الذي منّ علينا بنعمته ووفقنا على إنجاز هذا العمل الذي يُعد ثمرة عن نهاية مشوارنا الجامعي والذي قد نطعم بتا من يأتي بعدنا

ففي هذا المقام يطيب لنا أن نتقدم بتحياتنا وتقديرنا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل والإشراف على إكماله و بالأخص الأستاذ بن حمزة ياسين المشرف على هذا العمل له كل الاحترام والتقدير

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية في بعض الدول الغربية وغيرها	5
(1-2)	تطور أصول التمويل والصيرفة الإسلامية 2009-2018	6
(1-3)	عدد الصكوك الإسلامية المدرجة والمتداولة في بورصة لندن بين 2009-2016	8
(2-1)	أهداف التحول للصيرفة الإسلامية	56
(2-2)	أشكال التحول للصيرفة الإسلامية	57
(2-3)	أسس التحول للعمل المصرفي الإسلامي	57
(2-4)	عقبات التحول للصيرفة الإسلامية	58
(3-1)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	65
(3-2)	الأهمية النظامية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقارنة بدول أخرى لسنة 2018	84
(3-3)	عدد المؤسسات المالية الإسلامية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة مقارنة ببعض الدول لسنة2015	85

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	تطور عدد النوافذ الإسلامية في المصارف البريطانية	4
(2-1)	معلومات عامة عن مصرف الإمارات الإسلامي	12
(3-1)	إجمالي أصول مصرف دبي لسنتي 2012-2013	14
(4-1)	مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل	18
(5-1)	أهم المؤشرات المتعلقة بالبنوك الإسلامية 2018	26
(1-2)	حصيلة التمويل غير التقليدي 2017-2019	42
(1-3)	أهم مساهمات بنك البركة الجزائري	68
(2-3)	تمويل بنك البركة لقطاع التعليم وتنمية المجتمع	69
(3-3)	أهم صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2017	71
(4-3)	تعميم نشاط الصيرفة الاسلامية على مستوى الوكالات الجزائرية	78

جدول المواد

المحتويات	الصفحة
ملخص	I
الإهداء	II
الشكر	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الجداول	V
جدول المواد	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول: تجارب دولية رائدة في الصيرفة الإسلامية	1
تمهيد	2
المبحث الأول: تجارب أوروبية	3
المطلب الأول: تجربة بريطانيا	3
المطلب الثاني: تجربة فرنسا	8
المبحث الثاني: تجارب آسيوية	11
المطلب الأول: تجربة دولة الإمارات	11
المطلب الثاني: تجربة ماليزيا	15
المبحث الثالث: تجارب إفريقية	20
المطلب الأول: تجربة السودان	20
المطلب الثاني: تجربة تونس	25
خلاصة	31
الفصل الثاني: تطور النظام المصرفي الجزائري 2003-2020	33
تمهيد	34
المبحث الأول: لمحة عن تطور الوضعية المالية والنقدية الداخلية	35
المطلب الأول: تطور قانون النقد والقرض 2003-2020	35
المطلب الثاني: تطور الوضعية المالية والنقدية الداخلية 2014-2020	39
المبحث الثاني: ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر	42

المطلب الأول: الإطار العام للصيرفة الإسلامية ومبادئها	43
المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية حسب التشريع الجزائري	48
المبحث الثالث: تنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومبادئ التحول إليها	50
المطلب الأول: الإطار المنظم للصيرفة الإسلامية في الجزائر	50
المطلب الثاني: مبادئ التحول للصيرفة الإسلامية في الجزائر	55
خلاصة	61
الفصل الثالث: تطبيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	62
تمهيد	63
المبحث الأول: تجارب البنوك الجزائرية الخاصة	64
المطلب الأول: تجربة بنك البركة	64
المطلب الثاني: تجربة مصرف السلام	69
المبحث الثاني: تجارب القطاع العمومي	73
المطلب الأول: تجربة البنك الوطني الجزائري (BNA)	73
المطلب الثاني: تجربة القرض الشعبي الجزائري (CPA)	78
المبحث الثالث: متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر	83
المطلب الأول: ترتيب الجزائر من خلال نشاط الصيرفة مقارنة بدول أخرى	83
المطلب الثاني: متطلبات نجاح التوجه نحو الصيرفة الإسلامية	87
خلاصة	91
خاتمة	92
قائمة المراجع	95

مقدمة

تعتبر الصيرفة الإسلامية احد المواضيع المهمة التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل مجموعة من الهيئات الدولية والبنوك العالمية نظراً لتطورها وانتشارها الواسع في العديد من دول العالم وجملة النجاحات التي حققتها منذ سنوات عدة في جذب المدخرات و القيام بعمليات استثمارية من خلال مختلف الصيغ التمويلية، وإضافة إلى هذه المميزات التي تحوزها البنوك الإسلامية فقد ساهمت في جذب البنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ولو في بعض صورها، حيث قامت هذه الأخيرة بتقديم خدمات إسلامية ضمن خدماتها التقليدية، محاولة منها جذب اكبر شريحة من العملاء، حيث عرفت ظاهرة فتح النوافذ أو الشبابيك الإسلامية في البنوك الربوية انتشارا واسعاً، خصوصا بعد النجاح الكبير الذي حققته البنوك الإسلامية في مختلف أرجاء العالم، فبعضها أنشأ نافذة إسلامية في إطار وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي، والبعض الأخر انشأ فروعا إسلامية مستقلة وقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة ومنها من رغبت في التحول التدريجي إلى الصيرفة الإسلامية ومنها من رغبت في التحول مرة واحدة للوصول إلى تقديم خدمات مالية إسلامية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، فكانت الصورة الأخيرة هي الأكثر نجاحا والإقبال عليها لاسيما إذا وجدت رقابة شرعية، بل وهي الأقدر على التهيئة لتحول البنك التقليدي نحو الصيرفة الإسلامية، وبالرغم من التوجه العالمي إلى تبني الصيرفة الإسلامية وتزايد الاهتمام بتا والتي تؤكده جل الإحصائيات المتعلقة بنمو أصولها وتنامي مؤسساتها، إلا أنها تواجه العديد من المعوقات والتحديات التي تحد من تطورها على مستوى العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية ونظرا للدور الجوهري للبنوك الإسلامية على صعيد التمويل والاستثمار، عملت الجزائر على غرار العديد من الدول على التوجه نحو العمل المصرفي الإسلامية وذلك بموجب سن قانون النقد والقرض 10/90 الذي سمح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة، منها بنك البركة وبنك السلام، إلا أنها خاملة لم تطبق خدمات الصيرفة الإسلامية بحيث لم تتجاوز حصتها السوقية 2%، وهذا لما تشهده العديد من المعيقات التشريعية والتنظيمية، وفي ظل هذه التغيرات وجدت الجزائر نفسها أمام ضرورة مواكبة المالية الإسلامية، فأقدم بنك الجزائر على إصدار النظام رقم 18-02 والمتعلق بتنظيم الصيرفة الإسلامية إلا انه واجه جملة من العراقيل حالت دون تطبيقه في الواقع، فإن البنوك العمومية كانت أو خاصة والمؤسسات المالية باختلافها تسعى جاهدة لممارسة وتقديم خدمات مالية بصيغة إسلامية لزبائنها من أجل الاستجابة للطلب الاجتماعي، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي متطلبات التطبيق السليم للصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء تجارب دولية رائدة؟

ومن خلال هذه الإشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

-ما مدى مساهمة الدول الرائدة العالمية والعربية في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية؟

-ما هي أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

-ما هو واقع تطوير المنتجات المالية الإسلامية في البنوك المحلية الجزائرية؟

1-فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية بحثنا قمنا بصيغة الفرضيات التي نعتبرها أكثر احتمالا للإجابة على الأسئلة التي قمنا بطرحها والتي تبقى دائما قابلة للمناقشة والاختبار:

*انتشار واسع للصيرفة الإسلامية في الساحة الأوروبية ودول شرق آسيا و65% من نسبة الصيرفة الإسلامية في الدول العربية ما يدل على الدور المنوط بالعالم العربي في إنجاح هذه التجربة الرائدة

*تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر جملة من التحديات التي قد تعيق انتشارها، لاسيما في ضل إفقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالمها

*العمل على فتح شبابيك إسلامية في البنوك العمومية الجزائرية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بتسويق منتجات مالية إسلامية والعمل على تعميم هذا النشاط في عدة وكالات

2-أهداف الدراسة:

-التعرف على فعالية الصيرفة الإسلامية وإمكانية تطبيقها محليا وعالميا؛

-التعرف على إمكانية تحول البنوك العمومية الجزائرية للعمل المصرفي الإسلامي عبر فتح نوافذ إسلامية؛

-محاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات نجاحها.

3-أسباب اختيار موضوع الدراسة

ان معالجة موضوع الدراسة دون غيره من المواضيع العلمية كمحور دراسة له عدة أسباب، فضلا عن أهميته فان هناك دوافع موضوعية لهذا الاختيار وأخرى ذاتية.

أ-الدوافع الموضوعية:

-البحث في تجارب دول عالمية أوروبية وآسيوية التي شهدت نجاحا كبيرا في التمويل الإسلامي وأثبتت نجاعتها وكفاءتها في جذب الأموال أصحاب الفوائض المالية، واستقطاب المستثمرين

-حداثة الموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال على الرغم من انه شهد تطورات حديثة حالياً

-البحث في تجربة بعض البنوك الجزائرية العامة والخاصة منها من ناحية ممارستها لنشاط الصيرفة الإسلامية

ب-الدوافع الذاتية:

-الميول الشخصي لهذا الموضوع والشعور بقيمته وأهميته لكونه

-قناعتي بأن من أهم الدراسات الآن هي المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية

-الرغبة في اكتشاف خدمة الصيرفة الإسلامية الجديدة الحالية في الجزائر

4-أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية هذه الدراسة في رغبة الجزائر في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي داخل البنوك التقليدية وذلك بفتح نوافذ أو شبابيك إسلامية بهدف تنويع مصادر التمويل وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية، واستجابة لرغبات شريحة واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات وفق أحكام الشريعة الإسلامية

5-منهج الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة ومحاولة اختيار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي المقارن، للتعرف على الصيرفة الإسلامية بكل صورها نشأتها، مبادئها، أشكالها، بتسليط الضوء على الجزائر ومقارنتها بالدول الأخرى الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وذلك بالرجوع الى مصادر المعلومات الثانوية من كتب ودوريات ومجلات عربية وأجنبية، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات ونتائج الملتقيات وخدمات الانترنت، وهو ما يساهم في تشكيل خلفية علمية جيدة تفيد في إثراء الجوانب المختلفة للبحث

6-حدود الدراسة

كان الاطار الزمني في الناحية النظرية معمق يمس نشأة الصيرفة الإسلامية من بدايتها وتطورها وانتشارها في العالم في الدول الإسلامية وغير الإسلامية

7-دراسات سابقة

فيما يخص موضوع متطلبات التطبيق السليم للصيارفة الإسلامية في الجزائر على ضوء تجارب دولية مختارة وبعد الإطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع

1-دراسة لطف محمد السحري،(2010): بعنوان "**الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**" تناولت هذه الدراسة ماهية الفروع الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها وأهم أهدافها ومن ثم قام الباحث بعرض الضوابط الَسياسية اللازمة لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية حيث بين الباحث وجود عدة ضوابط أهمها الضوابط شرعية والضوابط المالية و الضوابط المحاسبية و الإدارية وغيرها من الضوابط وقد توصل الباحث إلى أن أهم المعوقات و التحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي معوقات إدارية و معوقات ذات صفة بالموارد البشرية و معوقات ذات صفة بالنظم والسياسات، من أجل ذلك أوصى الباحث لضمان نجاح الفروع

الإسلامية في المصارف التقليدية ضرورة تطبيق المبادئ الرئيسية التالية: التخطيط العملي و الالتزام الشرعي و الإعداد المناسب لكوادر البشرية بالإضافة إلى ضرورة تطوير النظم والسياسات الملائمة

2-دراسة يزن خلف سالم العطيات (2007): بعنوان **"تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن"**، قام الباحث في هذه الدراسة باستعراض مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن نحو العمل المصرفي الإسلامي،وذلك من خلال توضيح العوامل المؤثرة على إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن، وبعد الدارسة والتحميل توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: إن الواقع العلمي أثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كمياً لمعمل وفقاً لَحكام الشريعة الإسلامية،

كما أن نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية كان له اثر كبير في دفع المصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفقاً لَحكام الشريعة الإسلامية، لذلك أوصى الباحث بضرورة قيام المصارف الإسلامية في الأردن باستحداث أدوات مالية متطورة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف إيجاد سوق مالي إسلامي يغطي متطلبات السوق المصرفي الإسلامي، كما أوصى بضرورة قيام المصرف المركزي الأردني بإجراء دارسة علمية تكون نواة لتشريع قانون يوضح وينظم ويضبط علمية تحول المصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

3-دراسة مصطفى إبراهيم محمد مصطفى:(**2006**): بعنوان **"تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للصيارفة الإسلامية"**،وهي مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مسالة الفروع الإسلامية للبنوك الربوية، حيث قام الباحث باستعراض الآراء المختلفة، وخلص إلى عدم جواز التعامل معها إلا في حال عدم وجود بنك إسلامي خالص، أو في حال قيام المصرف الربوي بالتحول

التدريجي لبنك إسلامي .

4- دراسة فهد الشريف (**2005**): **بعنوان "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي"**، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، يختص موضوع هذا البحث بدراسة ظاهرة اتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث عرض الباحث حقيقة الفروع

الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن الفروع الأخرى التقليدية وطبيعة عمل تلك الفروع، كماً بين الباحث موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من الفروع الإسلامية وحكم التعامل معها، وما لإنشاء تلك الفروع من آثار اقتصادية عمى النظام المصرفي التقليدي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، وقد توصل

الباحث إلى أن فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة المصارف الربوية لم تصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى نجاح المصارف الإسلامية وتزايد الإقبال عليها، لذلك أوصى الباحث بضرورة بذل قصارى الجيد من قبل الجميع، سواء السلطات النقدية أو المؤسسات المالية أو العلماء وهيئات الرقابة الشرعية أو المختصين بشؤون الاقتصاد الإسلامي، لأسلمه أساليب وصيغ الاستثمار القائمة عمى الربا والرجوع بها إلى المنهج الإسلامي وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، العربية للعلوم المالية والمصرفية

5-دراسة حسين حامد حسان(2002): بعنوان" خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي- تجربة مصرف الشارقة الوطني" هدف الباحث في هذه الدراسة إلى عرض ودراسة تجربة تحول مصرف الشارقة الوطني وذلك للاستفادة منيا لاقتراح خطة لتحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية حيث قام الباحث أولاً بدراسة طبيعة عمل المصارف الإسلامية و أهم الفروق بينيا وبين المصارف التقليدية، ومن ثم قام الباحث باقتراح خطة لتحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، حيث بَّين الباحث أن أهم البنود التي يجب أن تتضمنها خطة التحول هي: تسوية حقوق المساهمين الناتجة من الفوائد الربوية قبل التحول، وتسوية القروض الممنوحة والودائع المودعة والقائمة عمى أساس الفائدة، وكذلك تدريب العاملين في المصرف مع ضرورة تعديل ومراجعة القيود المحاسبية وذلك بما يتناسب مع العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى تكوين هيئة فتوى ورقابة شرعية تشرف على تنفيذ عملية التحول

كما قام الباحث باقتراح مجموعة من الحلول لمشكلات الناتجة عن عملية التحول والتي من أهمها معالجة الأموال الناتجة عن الربا، والودائع المحتفظ بها وقت التحول وديون المصرف لدى المقترضين

8-صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تم مصادفتها أثناء إنجاز هذه الدراسة ما يتعلق بقلة المراجع حول الموضوع على مستوى الجامعة خاصة لأن هذه الدراسة تشمل على الفترة الجديدة

9-هيكل الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى تجارب دولية رائدة في الصيرفة الإسلامية الذي يتكون من ثلاثة مباحث تظم التجارب الأوروبية، التجارب الآسيوية، التجارب الإفريقية

أما الفصل الثاني: والذي يمثل جوهر البحث الذي يمثل تطور النظام المصرفي الجزائري من فترة 2003 إلى 2020، ثم نتعرض إلى ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وطرق التحول إليها

أما الفصل الثالث: وهو الجانب الأكثر أهمية في هذه الدراسة حيث تم التطرق إلى تطبيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر حيث تم في المبحث الأول دراسة تجارب القطاع الخاص ثم الاتجاه إلى تجارب القطاع العام في المبحث الثاني وأخيرا تم التطرق إلى أهم متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الفصل الأول

تمهيد

شهدت الصيرفة الإسلامية مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة نهضة غير مسبوقة، تجلى ذلك في انتشارها عبر الكثير من دول العالم في القارات الخمس، حيث أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي ومن أهم الأهداف التي أدت إلى ظهور حركة المصارف الإسلامية هو الحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية التي هدف إليها الشرع الحنيف، فالتجربة المصرفية الإسلامية والمتمثلة في أسلمة المصارف وصيغ التمويل المصرفية التي حققت نجاحات كبيرة تمثلت في تزايد وانتشار المصارف الإسلامية والمؤسسات المصرفية التي تتبع صيغا إسلامية في معاملاتها، حيث انتقل قطاع التمويل الإسلامي في الدول الغربية من النطاق الضيق إلى النطاق الواسع، التي أبدت اهتماما أكثر بالصيرفة الإسلامية؛ لتواكب متطلبات المرحلة الراهنة كذلك تعتبر الدول العربية رائدة في الصيرفة الإسلامية نظرا لجملة النجاحات التي حققتها منذ سنوات وفي ما يلي عرض موجز لبعض التجارب الدولية الرائدة في الصيرفة الإسلامية وهذا يستلزم دراسة ما يلي في الفصل الأول:

المبحث اللأول: تجارب أوربية (بريطانيا وفرنسا)؛

المبحث الثاني: تجارب أسيوية (دولة الإمارات و ماليزيا)؛

المبحث الثالث: تجارب افريقية (السودان ونيجيريا)؛

المبحث الأول: تجارب أوروبية:

يقصد بالصيرفة الإسلامية كل أشكال الخدمات المصرفية القائمة على أساس المبادئ الإسلامية التي لا تسمح بأخذ ودفع فوائد ربوية بل هي قائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر والمقصود بالتجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا تناول كل تلك الأشكال والممارسات حيث يوجد في الساحة المصرفية الأوروبية الواسعة ما يزيد عن 50 مؤسسة مالية ومصرف تتعامل بالشريعة الإسلامية حيث خاضت الدول الأوروبية تجربة هامة في مجال الصيرفة الإسلامية ومن بين هذه الدول بريطانيا و فرنسا التي يعود لها السبق في التواجد المصرفي الإسلامي بأوروبا.

المطلب الأول: تجربة بريطانيا

1.نشأة المصارف الإسلامية في بريطانيا

تضافرت في هذه التجربة جملة من العوامل التي جعلت من بريطانيا رائدة في هذا المجال على الصعيد الأوروبي، وتتطلع إلى أن تتحول في السنوات القادمة إلى مركزاً عالميا في المالية الإسلامية، وفي مقدمة هذه العوامل توفر الإرادة السياسية الداعمة لهذا التوجه وانخراطها العملي بكل شجاعة وحماس لإنجاح هذا المشروع الاستراتيجي بالنسبة لبريطانيا في ظل التحولات التي يشهدها محيطها الإقليمي والدولي ووضعه في قائمة الأولويات السياسية التي تخوضها[1]

وفي هذا الاتجاه، أقدمت السلطات البريطانية على حث بنوكها ومؤسساتها المالية على اقتحام هذه التجربة محليا ودوليا من خلال فتح نوافذ إسلامية في كبرى البنوك والسماح لأول بنك إسلامي بريطاني بالعمل في مجال التجزئة المصرفية،[2]

تم ظهور الصيرفة الإسلامية في بريطانيا بأواخر السبعينات وبداية الثمانينات (1978-1979) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل بها وكان أولها شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (Islamic Banking International Holding) سنة 1978، وبعدها شركة بيت التمويل (Finance House Islamic)

وفي سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل إلى غاية 1993، حيث تطورت ودائعها من 28 مليون جنيه سنة 1983 إلى 154 جنيه سنة 1991، وفتحت فرعين في لندن وفرعا أخر في بيرمنغهام.

وفي أكتوبر 2004 سنة ميلاد أول بنك إسلامي بكل مواصفات الصيرفة الإسلامية، وهو البنك الإسلامي البريطاني(IBB)، بعد مجهودات من الحكومة البريطانية لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية

---

[1] محمد النوري، (2009): **التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا**، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، اسطنبول (تركيا)، ص18، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الالكتروني: Https://webcache.googleusercontent.com ، تاريخ الاطلاع: 15/04/ 2021، التوقيت: 15:00

[2] المرجع نفسه، ص21

وبذلك تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي تطبق خدمات مصرفية إسلامية، حيث يوجد بها 100 ألف شركة إسلامية، والعديد منها تعمل بانتظام أو تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرفاً إسلاميا في أنحاء العالم وتحتل المركز الثامن بين دول العالم في مجال التمويل الإسلامي، وهي اكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أوروبا حيث في سنة 2004 بلغ عدد المصارف التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية 22 مصرفاً، منها خمسة مصارف إسلامية و17 مصرفاً تقليدياً له نوافذ يقدم من خلالها منتجات إسلامية، والجدول رقم (1-1) الموالي يظهر تطور عدد النوافذ الإسلامية في المصارف البريطانية:

جدول رقم(1-1): تطور عدد النوافذ الإسلامية في المصارف البريطانية

البنوك الإسلامية في بريطانيا	بنوك تقليدية لها نوافذ في المنتجات الإسلامية
Islamic Bank of Britain	HSBC AMANAH
Bank of London and The Middle East	ABC International Bank
European Islamic Investment	AHLI United Bank
Bank Gate House	Bank of Ireland
QIB UK	Barclays
	Bnp Paribas
	Bristol & West
	CITI Bank
	Europe Arab Bank
	IBJ International London
	J Aron & Co
	Lloyds Banking Group
	Royal of Banking Scotland
	Standard Chartered
	UBS
	United National Bank

المصدر:مجلة الاقتصاد العالمية، متوفرة على الموقع الالكترونيhttp://giem.Kantakji.com./article ، (تاريخ الإطلاع: 08/03/2018، التوقيت: الساعة 18:10)

2.المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية

بلغ عدد المؤسسات التمويلية الإسلامية المصرح لها بتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ستة مؤسسات (خمسة مصارف وشركة تكافل تأمين واحدة)[1] أما المؤسسات التقليدية التي تقدم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة فيقدر عددها بسبعة عشر مؤسسة[2]، وبهذا تحتل بريطانيا الصدارة ضمن الدول غير العربية والإسلامية في هذا المجال، والشكل رقم (1-1) يوضح ذلك:

شكل رقم (1-1): عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية في بعض الدول الغربية وغيرها.

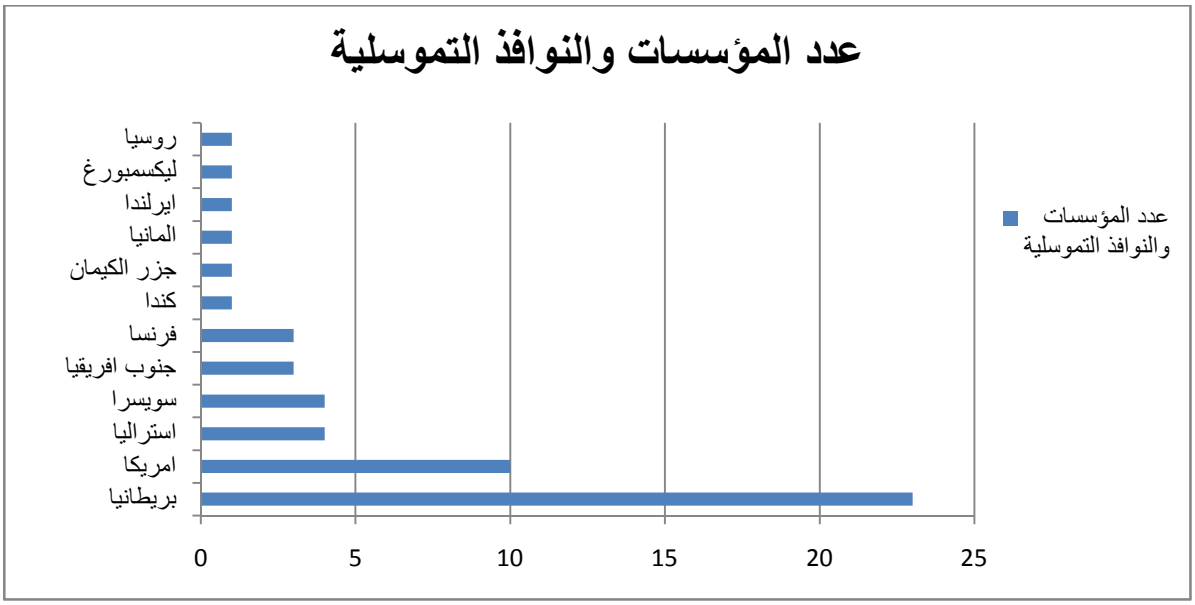

Source : IFSL, Islamic Finance, 2010, p.3 Rasa, M.F, THE European opportunity,p.44.
City & UK, Islamic Finance, May 2011, p.5.

وأكدت دراسة قام بها بنك LIOYDS TSB البريطاني إن ثلاثة أرباع المسلمين في بريطانيا يرغبون في التمويل الإسلامي، وتجدر الملاحظة في هذا الصدد أن الاهتمام الأوروبي بالتمويل الإسلامي ليس محصورا بالمسلمين فقط حيث سجلت إصدارات الصكوك مثلا قفزة هائلة في الفترة الأخيرة مع دخول المزيد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لهذا المجال الاستثماري، وحققت نموا هائلا على شكل إصدارات جديدة جارية، واستقطبت سوق الصكوك اهتماما واسعا من البنوك الأوروبية وصناديق التأمين والتقاعد. وكان بنك جيتهاوس قد أعلن عن برنامج لإصدار صكوك إسلامية بقيمة 1 مليار دولار كأول خطوة للتعامل بالصكوك الإسلامية ببريطانيا[3]

3.تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا

[1] Raza ,M .F. (2008)"The European Opportunity",p44.
[2] IFSL (2010) "Islamic Finance 2010", p 3.
[3] Islamic Finance: IFSL International Financial Services London, 2009.

كشف تقرير لديلويت أن حجم الأصول الكلية للصيرفة الإسلامية لسنة 2013 وصل إلى أكثر من 1.66 تريليون دولار أمريكي، كما بلغ معدل النمو المركب للصناعة 16.4GAGR وصنفت الصيرفة الإسلامية العالمية على أنها أكثر القطاعات جذبا وفرصا للمستثمرين، كما قدر مجموع الأصول المالية العالمية في صناعة التمويل الإسلامي 2 تريليون دولار أمريكي لسنة 2015، ومن المتوقع أن تتجاوز 3 تريليون دولار أمريكي بحلول لسنة 2018

شكل رقم (1–2) تطور أصول التمويل والصيرفة الإسلامية (2009–2018)

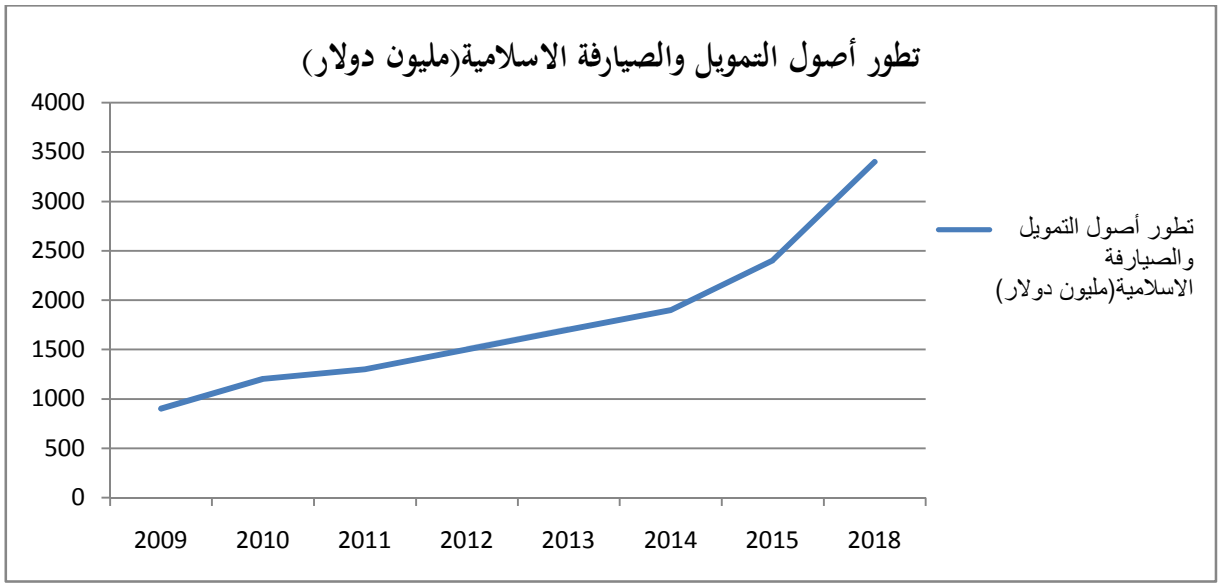

Source: Islamic finance, financials markets series, march 2012. https://www.londonstockexchange.com

تعتبر هذه الدولة من المناطق غير الإسلامية التي تفتح مجالات واسعة للمنتجات المالية الإسلامية[1] بعد إنشائها لبنك البركة الدولي وتتبعَ ذلك نمو منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية في التمويل والتأجير، وفي مطلع الألفية الثانية بدأت حكومة بريطانيا تتخذ خطوات جدية في مجال التمويل الإسلامي وذلك بتطوير برنامج عمل لجعل قوانين الخدمات المالية متوافقة مع نمو التمويل الإسلامي، ولا يقتصر تقديم الخدمات المالية في المملكة المتحدة على البنوك الإسلامية فقط أيضا يوجد بنوك تقليدية في المملكة المتحدة تقدم خدمات مالية إسلامية[2].في سنة 2014 أصبحت بريطانيا أول دولة خارج العالم الإسلامي تصدر صكوكاً ذات سيادة،حيث أصدرت الحكومة صكوكاً إسلامية تقدر بحوالي 200 مليون

[1] هاني أنور صالحة، (2007): **"شركات الوساطة وأثرها على تنمية سوق فلسطين للأوراق المالية"**، مذكرة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المنامة(البحرين)، ص 289.

[2] نوال سمرد ورفيق بشوندة، (2015): **"دور الصكوك المالية الإسلامية في معالجة السيولة النقدية–الصكوك الإسلامية نموذجا"**، تأليف ورقة عمل المؤتمر الدولي الثاني للمالية والصيرفة الإسلامية، ص 18.

جنيه إسترليني تستحق في 22 يوليو 2019 وقد تم بيع هذه الصكوك للمستثمرين المقيمين في المملكة المتحدة وفي المراكز الرئيسية للتمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم[1]

4.حجم الصكوك الإسلامية المصدرة في بريطانيا

سعت بريطانيا منذ سنة 2003 إلى عدم وجود تفرقة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية فيما يتعلق بالقوانين والتسهيلات المقدمة لكل قطاع، واتضح ذلك في إعطاء تراخيص لأول بنك إسلامي من فئة بنوك التجزئة المتجهة إلى الجمهور، وتمت مراجعة القوانين المتعلقة بالضرائب والتسهيلات الخاصة بهذه البنوك وبذلك أصبحت بريطانيا المركز الغربي للصيرفة الإسلامية، وبعد سنة 2008 تم إصدار قرارات جديدة خاصة بمنح إعفاءات ضريبية على الصكوك الإسلامية وهو ما اعتبره الخبراء أهم إجراء اتخذته لندن لتشجيع نمو المصارف الإسلامية ولجذب رؤوس أموال المدخرين[2]

وفي سنة 2010 أصدرت صكوك المشاركة، فسوق الصكوك الإسلامية هو المحرك الرئيسي لسوق التمويل الإسلامي وكانت المملكة المتحدة أول دولة غربية تصدر صكوكا ذات سيادة، وفي سنة 2014 باعت الحكومة البريطانية 200 مليون جنيه إسترليني من الصكوك المستحقة في 2019 للمستثمرين المقيمين في المملكة المتحدة وفي المراكز العالمية الرئيسية للتمويل الإسلامي

ونجد أن إصدار الصكوك في بورصة لندن غير مستقر حيث انه يتراوح بين الارتفاع والانخفاض،حيث أن إصدار الصكوك قد بلغ ذروته سنة 2007، ثم انخفض في 2008، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفع عام 2009 وعاد للانخفاض في 2010، وذلك بسبب أزمة الديون السيادية في أوربا، ثم عاد للارتفاع والانخفاض في سنة 2016 كانت لندن في مركز الريادة للتمويل الإسلامي في أوروبا الغربية[3]

وتقوم وزارة التجارة الدولية البريطانية بحملة واسعة في العالم تشمل منطقة الشرق الأوسط والخليج لتشجيع الاستثمار في المملكة المتحدة التي تحتل ألان المركز الأول في الدول الغربية في مجال الصيرفة الإسلامية والاستثمار وفق الشريعة الإسلامية كما تعتبر لندن اكبر سوق للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي وبذلك تحتل بريطانيا المرتبة 22 من أصل 124 دولة في العالم تستخدم الصيرفة الإسلامية، وهذا يضعها في المرتبة الأولى في أوربا، والرابعة من بين الدول

[1] احمد جابر بدران، (2014)، "**الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق**"، مجلة المسلم المعاصر، ص153.

[2] سامي عبيد وعدنان هادي، (2015): "**الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (الصكوك الإسلامية) تجربة ماليزية**"، تأليف مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 38، ص 118.

[3] مهداوي هند، (2011): "**واقع وأفاق السوق المالية الإسلامية**"، ملتقى حول الاقتصاد الإسلامي.

ذات الأغلبية غير المسلمة (سنغافورة، وسريلانكا و جنوب إفريقيا)، والشكل الموالي يوضح عدد الصكوك الإسلامية المدرجة والمتداولة في بورصة لندن:

الشكل رقم(1-3): عدد الصكوك الإسلامية المدرجة والمتداولة في بورصة لندن بين 2009-2016

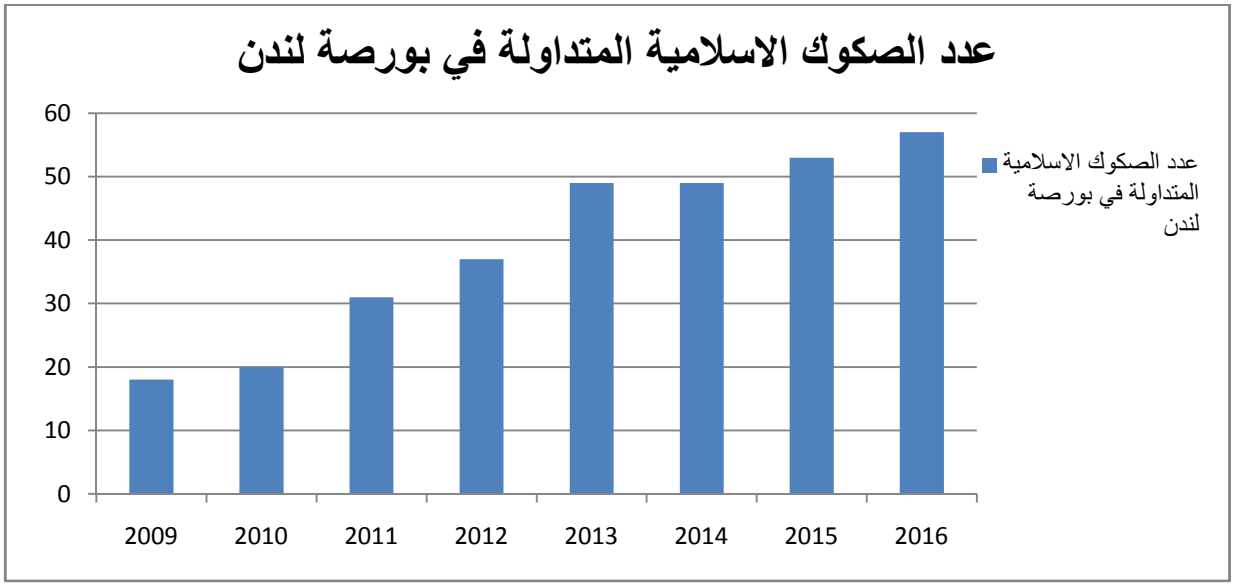

Source : The statistics portal, Islamic finance: Sukuk bonds traded on London stock exchange 2009-2016, https://www.statista.com/statistics/324366/sukuk-issues-uk-london-stock-exchange.

نلاحظ انه بين سنتي 2009 و2016 يوجد نمو في عدد الصكوك الإسلامية المعروضة في بورصة لندن، هنا اثبت قدرتها على جذب المدخرات المالية واستثمارها، وبالتالي فان التجربة البريطانية أثبتت نجاحها في استخدام الصكوك الإسلامية[1].

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية

1.مفهوم التمويل الإسلامي لدى مجلس اللجنة المالية بمجلس الشيوخ الفرنسي

هي مجموعة من المنتجات المالية المتوافقة مع أصول الشريعة الإسلامية الكلية ومقاصدها العامة، وأحكامها المفصلة.

2.أهم مبادئ التمويل الإسلامي

يرى أغلب المحللين الفرنسيين أن تحريم الربا هو المبدأ الأساسي للتمويل الإسلامي، لكنهم يختلفون في تحديد المبادئ الأخرى حسب تفاوت ثقافتهم الإسلامية في هذا المجال فهناك من يقتصر على مبدأ تحريم الربا، وهناك من يذكر المبدأين الآتيين:

[1] Ahmad ,S .r.(2013) .''Volatility behavior of sukuk market : an empirical analysis of the dow jones Citi group –sukuk index''. Recupere Sur http://www.questia.com/library/p61736/the-middle-east-journal

-تحريم الفائدة على القروض

-الاستثمار في النشاطات المتوافقة مع الشريعة

وهناك من يذكر المبادئ الثلاثة التالية:

تحريم الربا

تحريم القمار

تحريم الاستثمار في النشاطات المحرمة.

3.العقبات التي تواجه التمويل الإسلامي في فرنسا

يرى بعض المحللين الفرنسيين أن هناك عقبات عديدة تواجه التمويل الإسلامي سواء تعلق الأمر بإنشاء مؤسسات مالية تطرح منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو بتطور نشاط هذه المؤسسات في حالة حصولها على اعتماد من قبل هيئة مؤسسات القرض و شركات الاستثمار.[1]

1.3.عوائق طرح منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية

يواجه إنشاء مؤسسات مالية في فرنسا عوائق متعددة و مختلفة من أبرزها ما يلي:

النظرة إلى الإسلام بأنه دين العرب، وهو بالتالي غريب عن فرنسا؛

اعتبار التمويل الإسلامي خطرا على العلمانية في فرنسا و بأوروبا؛

العوائق القانونية والضريبية.

تخوف البنوك الفرنسية من أنها إذا فتحت نوافذ إسلامية في فرنسا فإنها سوف تنعت بالتحريض على الطائفية وبالتالي سوف تخسر عددا كبيرا من زبائنها التقليديين

اتهام المصارف الإسلامية بتمويل الإرهاب؛

اتهام المصارف الإسلامية بتبييض الأموال التي تنتج بشكل خاص عن تجارة المخدرات تفرق مسلمي فرنسا وعدم مطالبتهم بحقوقهم في إطار منظم؛

السماح لمؤسسات التمويل الإسلامي بممارسة نشاطها في فرنسا قد يدفع الأديان بطلب المعاملة بالمثل.[2]

2.3.عوائق تطور النشاط المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية

[1] مجلس الشيوخ الفرنسي، (2007): العهد الذهبي الجديد للصناديق السيادية في الشرق الأوسط، تقرير رقم 33، الجلسة العادية (2007-2008) باريس، 17 أكتوبر، ص 19.

[2] أنفوسوار، (2008): البنوك، التمويل الإسلامي ينزل إلى فرنسا، 03 ماي 2008.

يرى المحامي الدولي في مجال الأعمال "جيل سان مارك" أنمن الأسباب الرئيسية التي تحد من تطور نشاط المؤسسات المالية هي:

1.2.3.تعدد المذاهب الفقهية

كون الفتوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية رأي غير ملزم، وبالتالي فإن المسلم حر بقبوله أو رفضه لها.[1]

2.2.3.الطرح الفرنسي لفكرة التمويل الإسلامي

يطرح الفرنسيون المساندون لفكرة إنشاء مؤسسات توفر خدمات مطابقة للشريعة الإسلامية جملة من الحجج يمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن يستفيدوا من بعضها لتوصيل فكرة التمويل الإسلامي ومن هذه الحجج نذكر على سبيل المثال ما يلي:

-التمويل الإسلامي هو وجه من وجوه التمويل الأخلاقي حيث أن بعض التعاملات في بورصة باريس تتعامل بالاستثماري الأخلاقي الذي لا يبحث عن الربح بغض النظر عن أي اعتبار آخر

مالتمويل الإسلامي التمويل المسؤول اجتماعيا يأخذ بعين الاعتبار في نشاطه الانشغالات الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية ،و هو أمر ليس غريبا على فرنسا التي أنشأ فيها مرصد مسؤولية الشركات الاجتماعية ،و هذا يبين أن التمويل الإسلامي سوف يساهم في دفع التمويل التقليدي إلى الاهتمام أكثر بمسؤولياته الاجتماعية

- التمويل الإسلامي آلية لتحقيق التنمية العادلة.[2]

4.البنوك التي أنشأت نوافذ خارج فرنسا

فتحت البنوك الفرنسية الكبيرة نوافذ إسلامية في منطقة الخليج وبدأت تستحوذ على حصص من السوق أمام البنوك لأنجلو سكسونية بفضل تمركزها القديم و خبرتها في بعض الصنائع مثل تمويل الأصول ومن أهم هذه البنوك ما يلي:

-بنيي باريبا نجمة: هو فرع إسلامي لمجموعة "بنيي باريبا" مقره في البحرين ،تأسس سنة 2003 يقدم بصورة رئيسية الخدمات المصرفية الاستثمارية للشركات ،و التمويل المهيكل وإصدار السندات الإسلامية التي تعرف بالصكوك الإسلامية

-" كليون": هو بنك التمويل و الاستثمار لمجموعة كريدي أغريكول أنشأ فرعاً في البحرين في سنة 2003

[1] سان مارك جيل، (2008): التمويل الإسلامي والقانون الفرنسي، طاولات مستديرة، تنظيم اللجنة المالية بمجلس الشيوخ، 14 ماي.

[2] حمدي سيد، (2007): مصارف فرنسا تتجه للشريعة الإسلامية وتبتعد عن العلمانية، الجزيرة نت، 16 أوت.

-سوسيتي جنرال: إدارة الأصول و الاستثمارات البديلة مديرها العام هو "فيليب بروس"و هي مختصة في أربع منتجات :الإدارة المهيكلة و الصناديق السيادية ، الإدارة العقارية و رأس المال الاستثماري

البنك الفرنسي التجاري في المحيط الهندي :هو فرع عن "سوستي جنرال" يرتكز في جزيرة رنبيون في شبه القارة الهندية، فتح أبوابه في 29 فيفري سنة 2008.[1]

5.أبعاد إنشاء مؤسسة إسلامية في فرنسا

سوف ينتج عن إعطاء السلطات الفرنسية الضوء الأخضر لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية سلسلة من التداعيات المباشرة وغير المباشرة، قصيرة و بعيدة المدى نذكر منها على سبيل المثال :

-تعزيز الجسور بين فرنسا و الدول الإسلامية وإرسال إشارة قوية للعالم الإسلامي بأن فرنسا لا تعادي الإسلام

-دفع الجامعات ومدارس الأعمال الفرنسية إلى التخصص في مجال التمويل الإسلامي

-دفع الدول الفرنكوفونية و منها المغرب العربي إلى إعطاء الضوء الأخضر لتسويق صيغ التمويل الإسلامي و رفع العراقيل التي تحد من انتشار المالية الإسلامية سواء بالنسبة للقطاع الخاص أو العام،المحلي أو الأجنبي.[2]

المبحث الثاني: تجارب الدول الأسيوية الرائدة في الصيرفة الإسلامية

تعتبر دول الآسيوية منها دول شرق آسيا الحاضنة الأولى للتجارب المؤسسية الحديثة للمالية الإسلامية حيث لم يقتصر تقديم العمل المصرفي الإسلامي على المصارف الإسلامية وحدها فلقد سارعت عدد من المصارف التقليدية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بأشكال و مداخل متعددة و انتشرت هذه العملية عربيا و في دول إسلامية و ذلك بفتح نوافذ إسلامية تقدم من خلالها منتجات إسلامية منها الإمارات العربية وتجربة ماليزيا الرائدة في الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: تجربة الإمارات العربية

1.نشأة مصرف الإمارات[3]

تأسس مصرف الإمارات الإسلامي-مصرف الشرق الأوسط سابقا-كشركة محدودة المسؤولية في إمارة دبي بموجب المرسوم الصادر في 03 أكتوبر 1975، وتم تسجيل المصرف كشركة مساهمة عامة في سنة 1995، يمارس المصرف أعماله من خلال مركزه الرئيسي في دبي بالإضافة إلى 49 فرعاً منتشراً في أرجاء البلد، ويمكن إجمال المعلومات حول المصرف في الجدول التالي:

[1] بارون بونوا، (2008): نموذج مالي آخر، 9 ماي.

[2] سفتل إيف، (2008): في الخليج، بنوك فرنسا تحصل على مكانة تحت الشمس، وكالة الأنباء الفرنسية، 08 أفريل.

3 http://www.mashreqbank.com,consulte le22/04/2018,a22:00h

جدول رقم (1–2): معلومات عامة عن مصرف الإمارات الإسلامي

العنصر	المبلغ
رأس المال المصرح به	2.430.422.000 درهم إماراتي
الأسهم المصدرة	2430 مليون
القيمة الاسمية للسهم	1
عدد الموظفين	1191

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف الإمارات الإسلامي لسنة 2012

حصل المصرف على العديد من الجوائز العالمية المرموقة منها جائزة 2012 "أفضل مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة" في الحفل السنوي لجوائز التمويل الإسلامي التي تنظمها مجلة"كابيتال فإيناس انترناشيونال"،كما حصل في سنة 2013 على جائزة أفضل مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة" ضمن فعاليات حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي لمجلة"وورلد فاينانس".[1]

2.مراحل التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات[2]

يمكن تلخيص المراحل الهامة للتحول الكلي لمصرف الشرق الأوسط إلى العمل المصرفي الإسلامي فيما يلي:

في سنة 2003: نتيجةً للأداء غير المهم لمصرَف الشرق الأوسط وعدم قدرته على التميز في نشاطه وضعف أرباحه مقارنة بالمصارف الأخرى المنافسة، ارتأت إدارة المصرف القيام بالإجراءات القانونية والإدارية والشرعية اللازمة للتحول إلى الصيرفة الإسلامية

في مارس سنة 2004: بدأت مسيرة مصرف الإمارات الإسلامي حيث اتخذت إدارة المصرف قراراً بالتحوُّل الكلي للعمل المصرفي الإسلامي في اجتماع الجمعية العامة غير العادية، وتمت الموافقة على تحويل أنشطة المصرف لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبدأت إدارة المصرف بتجديد وترميم المصرف بما يتناسب مع وضعه الجديد حيث بدأت بتغير أدلة العمل وصيغ الاستثمار وعقود التمويل بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما قامت بوضع برامج تدريبية مكثفة حول الصيرفة الإسلامية وخاصة الضوابط الشرعية وأدلة إجراءات العمل بصيغ التمويل الإسلامي، كما قامت بإنشاء هيئة رقابة شرعية مهمتها التأكد من امتثال كافة المعاملات للأحكام الشريعة الإسلامية

[1] التقرير السنوي لمصرف الإمارات الإسلامي للربع الأول (2013): المتوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.emiratesislamicbank.ae/ar/latest news/2013/April/news03042013.cfm

[2] التقارير المالية الخاصة بمصرف الإمارات الإسلامي في الفترة الممتدة بين عامي 2002، والربع الثالث من سنة 2013.

في 07 أكتوبر سنة 2004: تم إتمام عملية التحول كلياً للعمل المصرفي الإسلامي وذلك بعد إن حصل المصرف على الموافقات المطلوبة من مصرف الإمارات المركزي والدوائر الحكومية المختصة بدولة الإمارات، وابتدأ المصرف عمله كمصرف إسلامي تام.

3.أنواع المصارف الإسلامية في دولة الإمارات

–بنك دبي الإسلامي[1]: يُعَد أول مؤسسة مصرفية إسلامية في منطقة الخليج العربي، تم تأسيسه في سنة 1975، يقدم العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تعتبر بديلا إسلاميا عن الخدمات المصرفية التقليدية

–بنك أبو ظبي الإسلامي[2]: تأسس في سنة 1997، على شركة مساهمة عامة بدأ بتقديم خدماته بعد سنَة من تأسيسه، فيما تم افتتاحه رسميا في سنة 1999، يقدم المصرف خدمات مثل: التمويل والحسابات المصرفية

–مصرف الشارقة الإسلامي[3]: تأسس هذا المصرف الذي كان يحمل اسم "بنك الشارقة الوطني" في سنة 1975، وتم تحويله إلى مصرف إسلامي في سنة 2002

–مصرف عجمان: يتبع حكومة عجمان، ويعتبر من المصارف الإسلامية التي تم إنشاؤها الأخيرة، حيث بدأ المصرف أعماله في سنة 2008، برأسمال قدره مليار درهم تم طرح 55% منها للاكتتاب العام

–مصرف الإمارات الإسلامي: تأسس سنة 2004، يقدم خدمات مطابقة للشريعة الإسلامية

–مصرف دبي: يتبع كبرى الشركات العاملة في دبي سنة 2008، يقدم المصرف أنشطته طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

4.مصرف دبي الإسلامي الإماراتي

تأسس بنك دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة في دبي بتاريخ 12 مارس 1975، برأسمال قدره 3.798 مليار درهم إماراتي، بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقا لأسس الشريعة الإسلامية[4]

يعد بنك دبي الإسلامي اكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشركة مساهمة عامة ومدرجة في سوق دبي الإسلامي، يقود البنك تطور قطاع التمويل الإسلامي العالمي، وهو أول بنك إسلامي متكامل الخدمات وثالث اكبر بنك إسلامي على مستوى العالم، لديه حضور ضمن سبعة أسواق حول العالم ويقدم البنك خدماته لقرابة 1.7 مليون

[1] موقع مصرف دبي الإسلامي، http://www.dib.ae/ar، تاريخ الاطلاع: 2021/04/16 الساعة: 10.00

[2] موقع مصرف أبو ظبي الإسلامي، http://www.adib.ae/ar، تاريخ الاطلاع: 2021/04/16 الساعة: 12.51

[3] موقع مصرف عجمان، http://www.sit.ae/home، تاريخ الاطلاع:2021/04/16 الساعة: 13.20

[4] التقرير المالي السنوي لمصرف دبي الإسلامي لسنة 2018، ص 15.

متعامل، ويوفر لقاعدة عامليه المتنامية مجموعة متزايدة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، باعتباره أول واكبر بنك إسلامي في الإمارات، وقد أسس بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود، وهو شركة مملوكة بالكامل لبنك دبي الإسلامي وكذلك إطلاق بنك بانين دبي الشريعة في اندونيسيا سنة 2017، أول دخول للبنك منطقة الشرق الأقصى وكذلك في شهر ماي 2017، منح البنك المركزي الكيني بنك دبي الإسلامي ترخيصا لتأسيس فرع له في كينيا، يتمثل الهدف الرئيسي للبنك في جعل التمويل الإسلامي معيارا ثابتا، بدلا عن كونه بديلا للتمويل التقليدي وقد حصل على العديد من الجوائز المرموقة التي تعتبر دليلا راسخا على مساهماته في مختلف المجالات، بما يشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية، مما يدل على مكانته الرائدة في قطاع التمويل الإسلامي.[1] والجدول رقم (3-1) يظهر إجمالي الأصول للمصرف لسنتي 2012 و 2013:

جدول رقم (1-3) إجمالي أصول مصرف دبي لسنتي 2012 و 2013

الأصول	سنة 2013	النسبة %	سنة 2012	النسبة %
الأصول والاستثمارات الإسلامية	56.070.638	%49	55.182.688	%56
متبقي الأصول الأخرى	57.217.800	%51	43.428.524	%44
إجمالي الأصول	113.288.438	%100	98.611.212	%100

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات مصرف دبي الإسلامي، 2015

من بيانات الجدول نلاحظ أن نسبة الأصول والاستثمارات المالية من إجمالي الأصول لسنة 2012 بلغت 56% بينما نجد أن نسبة الأصول الأخرى من إجمالي الأصول بلغت 44%، حيث يمثل هذا مؤشر جيد لاتجاهات المصرف نحو الاستثمارات في الأصول الإسلامية، أما بالنسبة لسنة 2013 نجد أن نسبة الأصول والاستثمارات الإسلامية انخفضت بنسبة 7% عن سنة 2012.

5.أهداف مصرف الإمارات الإسلامي

ككل المصارف الإسلامية، يتطلع مصرف الإمارات الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

– انتشار خدمات الصيرفة الإسلامية في الإمارات:كشفت نسخة سنة 2019 من مؤشر الصيرفة الإسلامية الذي يصدره "الإمارات الإسلامي" عن تقدم ملموس على صعيد انتشار الصيرفة الإسلامية، منوهة بان الخدمات المصرفية الإسلامية حققت أعلى مستوى انتشار لها منذ إطلاق المؤشر قبل 5 سنوات

[1] معلومات منشورة على الموقع الرسمي لبنك دبي ال إسلامي، http://www.dib.ae/ar/index. le25/03/2019 htm 14:55

– يُعد مؤشر الصيرفة الإسلامية من "الإمارات الإسلامي" استطلاعا معياريا يكشف عن مدى تقدم وانتشار قطاع الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الإمارات بالإضافة إلى النوايا المستقبلية لعملاء الخدمات المصرفية في الإمارات.ونوه التقرير باستمرار تنامي جاذبية الخدمات المصرفية لدى إعداد متزايدة من العملاء المسلمين وغيرهم

– تواصل خدمات المصرفية الإسلامية نموها في الإمارات واظهر الاستطلاع أن 3 من بين كل 5 مشاركين يستخدمون منتجا مصرفيا إسلاميا واحدا على الأقل لترتفع النسبة بذلك إلى 60% مقارنة ب 55% في سنة 2018، وسجل استخدام المنتجات المصرفية التقليدية ارتفاعا بنقطتين منذ سنة 2019، إلا انه انخفض بشكل عام بمقدار 5 نقاط مئوية منذ سنة 2015، وواصلت المصارف الإسلامية تحقيق المزيد من التقدم على مقياس الانطباع عموما فقد توافقت آراء نسبة كبيرة من العملاء على المزايا الايجابية لهذه المصارف مرتفعة من 35% سنة 2018، إلى 38% سنة 2019[1]

المطلب الثاني: تجربة ماليزيا

بدأ الحديث عن البنوك الإسلامية في ماليزيا سنة 1963 عندما بدأ الماليزيون بعمل آلية تقوم بعملية ادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها (تأمين حجي) تهتم بادخار المال و الاستثمار في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية لا تدخل فيها الفوائد التيتيم الحصول عليها من البنوك التجارية و بعد نجاح هذا النموذج الإسلامي عقدت ندوات ومؤتمرات أهمها ندوة بعنوان "تطوير الاقتصاد وفق آلية الحجاج" و بعدها بدأ الاهتمام الحكومي بعمل البنوك الإسلامية

لقد أصدرت الحكومة الماليزية البنوك الإسلامية في سنة 1982 و الذي شمل تأسيسها و عملها الإشراف عليها من طرف البنك المركزي الماليزي بشكل يماثل البنوك التجارية مع الأخذ بمبادئ النشاط الإسلامي وبقاء النظام التجاري كنظام أصل و هو ما سمح بالتعايش بين النظامين التجاري و الإسلامي.[2]

1.أداء الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

حققت المصارف الإسلامية في ماليزيا نموا جيدا في حجم الودائع وإجمالي الأصول وحجم التمويل، حيث بلغت حصتها من السوق ما مقداره 22% وهو رقم يتجاوز المستهدف تحقيقه بنهاية سنة 2010 في خطة التمويل الشاملة لقطاع المصارف الإسلامية في ماليزيا و المقدرة ب 20% و بنهاية شهر مارس 2012 وصلت أصول المصارف الإسلامية في ماليزيا حوالي 400 بليون رينغيت ماليزي مقارنة بحوالي 122 بليون في سنة 2006 بزيادة قدرها حوالي 2,2 % وبمعدل نمو قدر بحوالي 20% سنويا

[1] مؤشر: تزايد خدمات الصيرفة الإسلامية في الإمارات، أبو ظبي، الإخبارية تاريخ النشر، 2019،05:03/11/06، الاطلاع: 15 ماي 30/17/2021

[2] سليمان عبد الله ناصر،(2010): مؤتمر المصالح الإسلامية في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية، مجلة نيوز اليمن، 22 مارس، ص1.

في أفريل سنة 2013 بلغ إجمالي الودائع لدى المصارف الإسلامية في ماليزيا 314 بليون رينقيت وهو ما يمثل 21 % من إجمالي الودائع لدى المصارف في سنة 2006 وهو ما يؤكد مدى التوسع في التحول إلى الصيرفة الإسلامية في هذا البلد.

2.أهم خدمات و منتجات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

تقوم الصيرفة الإسلامية في أساسها على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر كبديل للتمويل بفائدة وان قدرة المصارف الإسلامية على تقديم وتسويق منتجات وخدمات مصرفية ابتكارية وجاذبة قائمة على هذا المبدأ في سوق تتسم بالمنافسة الشديدة لهو من أعظم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية، أما الاعتماد على استنساخ المنتجات التقليدية و تحريرها لتتوافق مع المتطلبات الشرعية و إهمال الصيغ الإسلامية القائمة على مبدأ تقاسم الأرباح و الخسائر فهو معوق أمام تفوق المصارف الإسلامية على مثيلاتها من المصارف التقليدية ذات الخبرة الواسعة والتكاليف المنافسة.

3.الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء

مرت الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بتطورات عديدة فيما يخص تقديم الخدمات المصرفية و المنتجات التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية و قد بلغ إجمالي الخدمات و المنتجات المقدمة في تلك الصناعة ما يقارب الستين منتجا وخدمة حوالي 16 صيغة مجازا شرعا من قبل المجلس الشرعي الاستشاري بالمصرف المركزي الماليزي، ومن أهم تلك الصيغ:المرابحة و التو ريق و البيع بثمن آجل وبيع العينة وبيع الدين، الإجارة، المشاركة والحوالة والوكالة، الإستصناع، المضاربة، الكفالة و القرض مع تفاوت مقدار المعاملات المستخدمة لكل صيغة

ويرى الباحثين الماليزيين المتخصصين في التمويل الإسلامي أن تطور المنتجات والخدمات الإسلامية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية في ماليزيا قد مر بأربع مراحل:

1.3.مرحلة بداية النشاط في سنة1983: في ظل وجود مصرف إسلامي، كانت الخدمات المصرفية حينها تشمل حساب الوديعة الادخاري، حساب الوديعة الجاري، وحساب المضاربة الاستثماري والبيع بالثمن الأجل للعقارات[1]

2.3.مرحلة بداية التوسع في المنتجات في سنة1993: حيث تمت إضافة منتجات جديدة تشمل تمويل رأس المال العامل من خلال المرابحة و سوق المال الإسلامي بين المصارف ، وتسنيد الأصول

3.3.مرحلة ثالثة بدأت من سنة 1999: وشهدت تقديم منتجات البطاقات الائتمانية والإجارة المنتهية بالتمليك و التمويل الثابت بالإجارة

[1] الموقع الرسمي للمصرف المركزي على الإنترنت http://www.bmm.govmybank Negara Malaysia : Annual Banking Statistical Bulletin, April 2013.

4.3.مرحلة رابعة انطلقت من سنة 2009: شهدت تقديم منتجات التمويل بالمشاركة و المشاركة المتناقصة ومنتجات الإيداع المنظم و المشتقات و عقود التحوط.

4.الجهود الحكومية في دعم الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

حظيت صناعة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بدعم لا محدود من قبل الحكومة الماليزية و لعبت الدولة دورا رئيسا في تطور تلك الصناعة و إحلالها كبديل للنظام التقليدي الربوي و من المفارقات أن الحكومة الماليزية مبدئيا لم تكن متحمسة بشكل كبير لفكرة الصيرفة الإسلامية لكن الضغوط الشعبية للمسلمين و انتشار الصحوة الإسلامية عالميا غير الموازين فمنذ سنة 1983شهدت الصيرفة الإسلامية في ماليزيا الانطلاقة الحقيقية و الدعم الحكومي لها ومن أهم تلك الجهود نذكر ما يلي :

1.4.سن قانون الصيرفة الإسلامية في سنة 1983 والذي عني بتنظيم عمل المصارف الإسلامية و استثنائها من قانون المصارف العام المطبق في ماليزيا

2.4.إنشاء المجلس الاستشاري الشرعي لدى البنك المركزي في سنة 1997 كأعلى سلطة شرعية و أوكلت إليه مهمة الإشراف على جميع أعمال المصارف الإسلامية

3.4.تبني خطة عشرية لصناعة الخدمات المالية تغطي الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2010 و ترتكز على تقوية البنى المؤسسية

4.4.مراجعة القوانين و الأنظمة التقليدية الوضعية ذات الصلة بأعمال المصارف الإسلامية.[1]

5.الأداء العام للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي

من ناحية الأداء النسبي للنظام المصرفي كما في نهاية سنة 2015، فإن حصة موجودات البنوك الإسلامية ارتفعت إلى 26,8% ،كما تحسنت قنوات التوزيع أيضا بشكل كبير حيث بلغ عدد الفروع الإسلامية و التقليدية 2206 فرعا وقد حفز وجود البنوك الإسلامية أيضا جهود مؤسسات القروض السكنية إلى استحداث الخطط و الأدوات اللازمة لتلبية مطالب العملاء.

[1] ابتسام ساعد، رابح خوني، (2017): تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، العدد 30، ص85.

جدول رقم (1–4): مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول و التمويل

%الوحدة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أصول المصارف الإسلامية /مجموع أصول النظام المصرفي	17,4	19,6	20,7	22,4	23,8	25,00	25,5	26,8
التمويل المصرف الإسلامي /إجمالي التمويل المصرفي	18,9	21,6	22,7	24,3	25,8	27,5	29,2	31,3
معدل رأس المال المرجح بالمخاطر	14	15,6	15,5	15	14,3	-	-	-

Source:bankNegaramalysia,annualreports: 2009,2011,2015

ويشير الجدول أن الصناعة المصرفي الإسلامية أبدت بصورة كلية نتائج ايجابية، فالزيادة في مبلغ الأصول تعكس نموا قويا و تمثل 26,8 % من إجمالي الأصول في النظام المصرفي،كما ازدادت حصة السوق من التمويلات الإسلامية من 18,9% سنة 2008 إلى 31,3 % سنة 2015، ويرجع ذلك إلى الزيادة في التمويلات الجديدة التي تمت الموافقة عليها وإصدارها بنسبة 51,5 % و19,4 % على التوالي في حين انخفضت التمويلات غير العاملة إلى 4,8 في نهاية سنة 2005 كما ظلت رسملة القطاع المصرفي الإسلامي في حالة جيدة حيث سجل معدل رأس المال المرجح بالمخاطر نسبة تفوق 12% على مدار خمس سنوات ،كما استمر دخل المصارف الإسلامية بالارتفاع حيث بلغ 5039,6 مليون رينغيت سنة 2015.

6.آلية التمويل بالتورق المصرفي بمصرف إسلام ماليزيا

تصنف ماليزيا ضمن البلدان الإسلامية التي تتميز منظومتها المصرفية بالازدواجية، حيث تنشط فيها مؤسسات مصرفية إسلامية تخضع لمجموعة من القوانين و السياسات الخاصة التي تختلف عن القوانين التي تنظم عمل المؤسسات المصرفية التقليدية

ويعتبر مصرف إسلام ماليزيا ووحدا من المؤسسات المصرفية التي تعمل ضمن هذه المنظومة، والذي كان أول مصرف يتأسس بماليزيا ليعمل وفق الضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية.

1.6.تعريف التورق في مصرف إسلام ماليزيا

تعتبر هذه الصيغة من بين الآليات التمويلية التي تبناها مصرف إسلام ماليزيا، وذلك لتلبية مختلف الاحتياجات التمويلية للعملاء المتعاملين معه، و بصفة خاصة العملاء المحليين.[1]

ويعرف التورق المصرفي في مصرف إسلام ماليزيا على انه الآلية التمويلية التي يقوم من خلالها المصرف بشراء معدن مرابحة من السوق الدولية لمصلحة عميليه الذي يقوم بدوره بشرائها منه بثمن يحدد في العقد، و يسدد وفق أقساط خلال فترة يتم الاتفاق عليها مسبقا، على أن يقوم المصرف و عن طريق عقد وكالة من العميل بيع المعادن ثانية في السوق الدولية،وبهذا يحول الورق المحصل عليه إلى حساب العميل ليستفيد منه في تلبية احتياجاته خطوات التمويل بالتوريق في مصرف إسلام ماليزيا:

1.1.6.خطوات التورق بيع المعادن: يطبق التورق عن طريق التورق بيع المعادن وفق مجموعة من الخطوات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

-يتقدم العميل بطلب لتمويل سلعة معينة وفق آلية التورق المصرفي، حيث يحصل المصرف على كل الوثائق المطلوبة لإتمام المعاملة؛

-يقوم المصرف بشراء السلعة المطلوبة من بورصة لندن للمعادن، و هذا عن طريق المضارب الأول؛

-يقوم المصرف ببيع المعدن للعميل وفق عقد مرابحة، بثمن يتضمن قيمة السلعة مضافا إليها نسبة من الربح، على أن يتم تسديده في تاريخ لاحق متفق عليه؛

-يقوم العميل بتوكيل مصرف سلام ماليزيا عن طريق إبرام عقد وكالة، بيع السلعة في السوق الدولية؛

[1] عن الموقع الرسمي لمصرف إسلام ماليزيا، https://www.bankislam.com.my/en/Pages/ShariabConcept.aspx?tabs=3&mlink=PersonalFinancing تاريخ الاطلاع: 02 ماي 2021.

-يقوم المصرف ببيع المعدن إلى طرف آخر غير المضارب الأول؛

-يقوم المصرف بتحويل ثمن بيع المعدن إلى حساب العميل لدى المصرف؛

-يقوم العميل بتسديد ما عليه تجاه المصرف على شكل أقساط.

2.1.6.التورق لتغطية بطاقة الائتمان:

يتم من خلال الخطوات التالية :

-يتم توقيع اتفاقية بين العميل و المصرف يعد فيها بشراء سلعة محددة من المصرف؛

-يقوم المصرف بشراء السلعة المطلوبة من التاجر الأول آنيا؛

-يبيع المصرف السلعة للعميل بيعا آجلا،

-يقوم المصرف باعتباره وكيلا ببيع السلعة نفسها للتاجر الثاني؛

-يتم إيداع المبلغ في حساب العميل،ليصبح المبلغ الحد الائتماني للبطاقة؛

-يسدد العميل أقساطا شهرية أو المبلغ كاملا في نهاية المدة حسب الاتفاق[1].

المبحث الثالث:تجارب افريقية

القارة الإفريقية بأكملها من شمالها إلى جنوبها تسارع نحو الصيرفة الإسلامية، حيث تركز نمو التمويل الإسلامي في بعض الدول الإفريقية، وذلك بتقديم خدمات مصرفية إسلامية، من خلال إصدارات الصكوك والأنشطة المصرفية الإسلامية، حيث أن التمويل الإسلامي منتشر في 21 دولة افريقية، ويتنوع وجوده بين أنظمة قائمة وأسواق ناشئة وجديدة، وبذلك زاد اهتمام الدول بتطوير الصيرفة الإسلامية والعمل بمقتضاها وخلق منتجات مالية إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومن بين هذه الدول نذكر السودان وتونس من التجارب الرائدة في الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول:تجربة السودان

1.نشأة المصارف الإسلامية في السودان

يعد السودان أول دولة عربية أسلمة قطاعها المصرفي بأكمله، ولقد جاء ذلك بالتدرج بعد أن قامت الثورة المهدية بتأسيس نظام سياسي ومالي وفق الأحكام الشرعية، وبدأت جامعة أم درمان الإسلامية بتدريس مادة الاقتصاد الإسلامي كمادة أساسية منذ سنة 1966، وقامت الجامعة بتقديم فكرة إنشاء مصرف لا يتعامل بالربا

[1] خالد بن علي المشيقح، (1425 ه): التورق المصرفي عن طريق بيع المعادن، مجلة علوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، السعودية، الجزء 18، العدد 30، ص 134.

نشأت تجربة المصارف الإسلامية في سنة 1973، ثم أنشا في سنة 1975، مصرف الادخار السوداني بغرض إيجاد البديل للتعامل الربوي، ولقد جاءت هذه التجربة متوافقة مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة في منتصف السبعينيات سنة 1976 وجاءت شروط عملها مثل الشروط التي تعمل بها المصارف في البلاد، إلا أنها أعفيت من متطلبات المادة 42 من قانون مصرف السودان الخاصة بالفوائد تماشيا مع أحكام الشريعة الإسلامية[1]

ونظرا لحداثة هذه التجربة وتشجيعا لها منذ البداية فلقد تم إنشاء مصرف فيصل الإسلامي في سنة 1977، بقانون خاص تم بموجبه إعفاء المصرف من الضرائب حتى يكفل للتجربة الحماية والصمود أمام منافسة المصارف التقليدية[2]

وباشر المصرف أعماله في سنة 1978، وتبعه بعد ذلك إنشاء عدة مصارف إسلامية كمصرف التضامن، الإسلامي السوداني في سنة 1981، وفي سنة 1982، تم الإعلان عن توجيه المصارف المتخصصة(الزراعة، الصناعة والعقارية) للتحول عن الربا، ورفعت رؤوس أموالها لمواجهة متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وتحول كل من المصرف الإسلامي لغرب السودان، ومصرف البركة في سنة 1984، علاوة على تأسيس العديد من الشركات الإسلامية العاملة في مجال التمويل والتامين[3]، وكانت الدولة قد أعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، كما تضمن كل من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983 وقانون المعاملات المدنية لسنة 1984 نصوصا تحرم التعامل بالربا واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون الجبائي

وفي شهر ديسمبر لسنة 1984، أعلن مصرف السودان المركزي اسلمة جميع المصارف القائمة في السودان(وطنية وأجنبية)، بعد صدور المرسوم الرئاسي في سنة 1984، والذي طلب من جميع المصارف التقليدية وقف معاملاتها الربوية فورا، والتفاوض بشان تحويل الودائع، والسلف القائمة على أساس الفائدة مؤقتا، وفي سنة 1985،تم تحويل النظام المصرفي بالكامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وشمل التحول خمسة مصارف متخصصة، وستة مصارف أجنبية، و11 مصرفا مشتركا.

2.تطور الجهاز المصرفي في السودان (1990-2018)

2-1: الفترة 1990-2005

[1] مصرف السودان المركزي،**"توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"**،الجزء 3، "دور مصرف السودان في اسلمة الجهاز المصرفي"، (2006)، ص 48 .نقلا عن مصطفى علي أبو حميره ونوري محمد أسويسي، "تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية، دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية"، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، ص5.

[2] مصرف السودان المركزي،"توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"،مرجع سبق ذكره، ص49.

[3] مصطفى علي أبو حميره ونوري محمد أسويسي"تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية"، مرجع سبق ذكره، ص7.

شهد القطاع المصرفي السوداني بعض التطورات بغرض الإصلاح والتطوير حيت يكون نموذج للعمل المصرفي الإسلامي في العالم عموما تمثلت في إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وسوق الخرطوم للأوراق المالية، بالإضافة لصندوق ضمان الودائع المصرفية وشركة السودان للخدمات المالية، باعتبارها برامج إصلاح اقتصادي ومالي تهدف إلى تقوية وتعزيز القدرة في مواجهة المصارف العالمية. وفي سنة 2005، (تمت اتفاقية السلام ما بين الشمال والجنوب السوداني)، قيام نظامين مصرفيين في السودان خلال الفترة الانتقالية، وهما نظام مصرفي إسلامي يعمل في شمال السودان ونظام مصرفي تقليدي يعمل في جنوب السودان، وقد بدأ بتنفيذ البند 14 التمويل في المرحلة الانتقالية مرحلة السلام 2005، الذي يؤكد الالتزام بالمبادئ الأساسية والمتمثلة في وحدة البنك المركزي، وحدة السلطة النقدية، وحدة السياسة النقدية، وحدة العملة ودور بنك السودان المركزي في الاستقرار الاقتصادي. وتم وضع الهيكل التنظيمي والإداري لفرع الجنوب (بنك جنوب السودان)، وتواصلت الإجراءات الخاصة بإصدار العملة الجديدة وهيكلة بنك السودان المركزي[1]

2.2.الفترة 2005–2011

استمر العمل بالنظام الإسلامي التقليدي في السودان إلى غاية التاسع من جويلية 2011، تم إيقاف العمل بالنظام التقليدي وذلك بانفصال الجنوب، واستمر فيما بعد العمل بالنظام الإسلامي وقد عمل البنك المركزي السوداني في النصف الثاني من سنة 2011 على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير وهذا نتيجة فقدان حوالي 90% من حصيلة الصادرات وحوالي 40% من الإيرادات العامة، ليتمكن البنك السوداني من التوسع في شراء وتصدير الذهب حوالي 2.296.6 مليون دولار لسنة 2011، مقارنة بمبلغ 1.665.3 مليون دولار في سنة 2010، بنسبة زيادة بلغت 37.9%، بالإضافة إلى ذلك فقد تم الحصول على بعض القروض من الهيئات والمؤسسات والصناديق العربية.

3.2.الفترة 2012–2018

وتستمر سياسات الجهاز المصرفي السوداني لسنة 2012، بصورة أساسية على أهداف البرنامج الاقتصادي الثلاثي للدولة (2012-2014)، والذي هدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال السعي نحو معالجة الآثار السلبية الناتجة عن انفصال الجنوب

وصدرت سنة 2015، سياسات من بنك المركزي السوداني متسقةً مع أهداف الموازنة العامة للدولة لسنة 2015، والبرنامج الاقتصادي الخماسي (2015-2019) مستهدفة المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المتمثل في

[1] التقرير السنوي،(2005)، بنك السودان المركزي، موقع: https://cbos.gov.sd.com. ، تاريخ الإطلاع: 2021/05/13، التوقيت: 12.00

استقرار المستوى العام للأسعار وتحسين أداء ميزان المدفوعات بغرض تخفيف العجز إلى الحدود الآمنة، وتحقيق استقرار سعر الصرف عبر تنظيم وضبط سوق النقد الأجنبي، وكذلك تهيئة البيئة المالية المناسبة بما يحقق الاستقرار المالي والكفاءة في عملية استقطاب وتخصيص الموارد المالية المصرفية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي المستدام والعمل على تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر بما يدفع عجلة التنمية ويخفف من حدة الفقر

وفي سنة 2016، صدرت سياسات البنك المركزي السوداني متسقة مع أهداف الموازنة العامة للدولة والبرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015-2019)[1]، وقد عمل الجهاز المصرفي السوداني سنة 2017، على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو والتنمية المتوازنة، والمساهمة الفاعلة في إنقاذ أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2017، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة على تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 5.3% واحتواء معدلات التضخم في حدود 17% في المتوسط بالإضافة إلى إحداث استقرار في سعر الصرف من خلال زيادة موارد النقد الأجنبي وترشيد الطلب عليه ثم تحسين في ميزان المدفوعات

وتستمر جهود السودان سنة 2018م في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي للمساهمة في تحقيق النمو المستدام ومواصلة مع أهداف البرنامج الخماسي لسنة 2018،[2] ونشير إلى انه يوجد 37 مصرف العاملة بالسودان كلها تخضع لقواعد الشريعة الإسلامية، بحيث هناك سياسات من البنك المركزي السوداني على تطوير وتعميق اسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وذلك بتفعيل دور الهيئة العليا للرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية.

3.نشأة مصرف فيصل الإسلامي السوداني

تقوم البنوك الإسلامية على فلسفة تحريم الربا أخذا وعطاء، وفقا لهذه الثوابت تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بتاريخ 1977/04/04، كمؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ولها صلاحيات القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية[3]

[1] التقرير السنوي،2016،2015،2013،2011، بنك السودان المركزي.https://cbos.gov.sd ، تاريخ الإطلاع: 2021/05/13، التوقيت: 14.36

[2] نفس المرجع السابق .https://cbos.gov.sd

[3] جبريل. احمد الصديق،(2006): **"دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة– تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة"** الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بجامعة حسيبة بن بوعلي – الجزائر يومي:17و18 افريل.

ويعتبر البنك أول تجربة لرأس المال المشترك بين السودانيين ومواطني الدول الإسلامية الأخرى، وثاني بنك إسلامي مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لسنة 1925، ليباشر البنك أعماله فعليا اعتبارا من ماي 1978، برأسمال قدره 1000 مليون جنيه سوداني.

4.تطور المنتجات المالية الإسلامية في السودان (الصكوك الإسلامية)

تعد السودان من أوائل الدول التي التزمت بتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي في جميع مناحي النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مرورها بعدة تطورات ومراحل مدروسة، ولها تجربة رائدة ومميزة في مجال التعامل بالصكوك الإسلامية والتي تم البدء في إصدارها سنة 1990، خاصة في مجال صناعة الصكوك السيادية والتي كانت من بين أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وتمويل الأصول والمشاريع الحكومية، واستخدامها في نفس الوقت كأداة لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، حيث تعتبر الصكوك الإسلامية من ضمن أهم أدوات السياسة النقدية لدى "بنك السودان المركزي"، واحتلت السودان المرتبة الثامنة من حيث إجمالي الإصدارات العالمية للصكوك سنة 2017، وتنفرد عن غيرها من التجارب، من حيث استخدامها لصيغ تمويلية مبنية على المشاركات لذا فإنها عادة ما توصف بأنها أكثر خطورة حيث تعتبر منتجات الصيرفة المالية الإسلامية محل اهتمام السوق المالي السوداني عن طريق شركة السودان للخدمات المالية العاملة على ابتكار وتسويق منتجات مالية إسلامية شاملة تخدم الأهداف المالية والنقدية دعما للقطاعات الاقتصادية الحقيقية والتنمية وربطها بالنظام المالي المحلي والعالمي ومن أهم هذه المنتجات نذكر:

1.4.شهادات المشاركة الحكومية"شهامة": وهي عبارة عن صكوك تصدرها وزارة المالية والاقتصاد السودانية على أساس عقد المشاركة، وتمثل حصصا محددة في ملكية صندوق استثماري يضمن أصولا حقيقية، ويتم إصدارها بواسطة الحكومة لصالح المستثمرين مقابل حقوق ملكيتهم في عدد من المؤسسات الاقتصادية المنتجة في الدولة بهدف تمويل

2.4.شهادات الاستثمار الحكومية"صرح": بدا العمل بها سنة 2003، وهي صكوك مبنية على المضاربة (أكثر صيغ التمويل الإسلامي خطورة) تصدرها وزارة المالية والاقتصاد نيابة عن حكومة السودان، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي، من خلال شركة السودان للخدمات المالية، وتستخدم إيراداتها في تمويل مشروعات البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

3.4.شهادات مشاركة"شمم": بعد إصدار حكومة السودان في عام 1995، قانون صكوك التمويل والذي على أساسه قام بنك السودان المركزي بإصدار شهادة شامة التي تعمل على توفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية للبلاد تهدف إلى إصدار أدوات مالية صكوك بغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحا، وكذلك

تعمل على توسيع وزيادة عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، من خلال إضافة ورقة مالية جديدة.

4.4.شهادات "شهاب": وهي صكوك مبنية على عقد الإجارة، يتم تداولها بين بنك السودان المركزي والبنوك التجارية، وتهدف شهادات شهاب إلى إصدار أدوات مالية صكوك بغرض تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً، وتم استخدامها كأحد المصادر الهامة في تمويل مشاريع[1]

-لقد كان للصكوك الحكومية السودانية دورا مهما في تمويل عجز الموازنة العامة للسودان لسنة 2014، حيث ساهمت شهادات مشاركة الحكومة"شهامة" بقيمة (1611.6 مليون جنيه سوداني) بنسبة مساهمة قدرت 36%، أما مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية"صرح" فقد قدرت (173.1 مليون جنيه سوداني) أي بنسبة مساهمة 4% من إجمالي التمويل الداخلي لسنة 2014.[2]

المطلب الثاني : تجربة تونس

1.القطاع المالي بتونس

1.1.البنوك والمؤسسات المالية العاملة بتونس

بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية بالجمهورية التونسية 42 مؤسسة في سنة 2018، وتتوزع المؤسسات المذكورة بين 23 بنك محليا وبحسب نماذج أعمالها،تتوزع هذه البنوك إلى 18 بنكا شموليا، وبنكين متخصصين في التمويل الصغير وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وثلاثة بنوك متخصصة في الصيرفة الإسلامية وثمانية مؤسسات إيجار مالي ومؤسستي إدارة ديون وبنكي أعمال وسبعة بنوك أجنبية.

2.1.البنوك الإسلامية

يبلغ عدد المصارف الإسلامية في تونس ثلاثة بنوك كبرى من مجموع 22 بنكا، وهي مصرف الزيتونة وبنك البركة وبنك الوفاق، لتدخل بذلك المالية الإسلامية إلى أهم مكونات القطاع المصرفي في تونس.

---

[1] بن ثابت. علي، فتني. مايا، 09 ديسمبر 2013، **"التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة–الجزائر نموذجا–"**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، 08 كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، عنابة، الجزائر، ص ص14-17.

[2] سيكو. أنور، بلغماري. مولاي إبراهيم، حفوظة. الأمير عبد القادر، (2017/12/10)، **"واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وافاق تطبيقها في الجزائر"**، ورقة بحثية مقدمة لليوم الدراسي الأول حول: صيغ التمويل الإسلامي-بدائل لطرق التمويل التقليدية-، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، ص 12.

جدول رقم(1–5): أهم المؤشرات المتعلقة بالبنوك الإسلامية 2018

طبيعة المؤشر	المبلغ أو القيمة
مجموع الأصول	5018 مليار دينار
العدد الاجمالي للموظفين	1559 مليار دينار
شبكة الفروع	141 مليار دينار
مجموع الودائع	2915 مليار دينار
مجموع القروض	2626 مليار دينار

المصدر: الموقع الالكتروني:https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research-and-publications، تقرير الرقابة المصرفية، البنك المركزي التونسي، تاريخ الاطلاع: 2021/05/14 التوقيت: 14:20

وعلى الرغم من أن بنك "الوفاق الدولي "قد بدأ نشاطه الفعلي سنة 2016، إلا أن حصة أصول المصارف الإسلامية في إجمالي أصول البنوك لا تزال ضعيفة حيث أنه لا تتجاوز 6% من إجمالي الأصول في القطاع المصرفي في تونس ،بينما تبلغ معدل هذه النسبة العادلة في الحالي 25% في نفس السياق ،بلغ الناتج الصافي البنكي للمصارف الإسلامية سنة 2018، 234 مليار مقابل 196 مليار دينار حيث استقرت حصتها في إجمالي أصول القطاع المصرفي عند نفس المستوى المسجل سنة 2017، أي ما يعادل 5,6%، كما واصلت الصيرفة الإسلامية تطورها خلال سنة 2018.[1]

2.مصرف الزيتونة

يعتبر مصرف الزيتونة أول بنك مصرفي تونسي تأسس سنة 2009، وهو بنك تجاري شامل يخضع للنصوص القانونية التي تدير النشاط البنكي في تونس، وانطلق نشاط المصرف بصفة فعلية سنة 2010 ليوفر منتجات وخدمات في مجال حسابات الإيداع والتمويلات والاستثمارات التشاركية تميزت سنة 2017 بالنسبة لمصرف الزيتونة بالأحداث التالية:

–تحرير الزيادة في رأس المال بقيمة 5,31 مليون دينار و التي تم إقرارها سنة 2016 وكذلك في رأس مال المصرف الذي ارتفع من 5,88 مليون دينار إلى 120مليون دينار بنهاية سنة 2017

[1] سفيان حمدة قالون، عبد الكريم أحمد قندول، (2020): "**الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي**"، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 1، أبو ظبي، الإمارات العربية، ص55.

–تطور مجموع الموازنة بمبلغ 542 مليون دينار ،ارتفاع الودائع بقيمة 409 مليون دينار، تحقيق نتيجة صافية ايجابية بقيمة 8,19 مليون دينار، افتتاح 11 فرع جديد الشبكة إثر دخول برنامج جديد لحيز التنفيذ في نهاية السنة ليبلغ مجموع الفروع 114 نهاية سنة 2017.

3.بنك البركة

يعتبر بنك البركة البنك الإسلامي الثاني في تونس،ويحتل اليوم مرتبة ريادية في مجال الصيرفة الإسلامية، وقد تم تأسيه في سنة 1983 تحت تسمية "بيت التمويل التونسي السعودي "من طرف الدولة التونسية وفي سنة 2009 وسعيا لتوحيد الهوية التجارية لمجموعة البركة المصرفية،تم تغيير تسمية البنك ليصبح "بنك البركة تونس"وتحصل بنك البركة سنة 2013 على ترخيص لتحويل نشاطه من بنك غير مقيم إلى بنوك شمولي مقيم ويمارس نشاطه طبقا لصناعة المالي الإسلامية ،كما قام بنك البركة تونس بتطوير منتجاته و خدماته طبقا للقوانين والترتيب الجاري بها العمل وأحكام المالية الإسلامية وذلك استنادا على بناء علاقة شراكة في مختلف العمليات المالية والتجارية وتطبيق مبدأ المشاركة في النتائج بين الأطراف المتعاقدة، إلى جانب ضرورة اقتران كل عملية مالية مالية بعاملة تجارية

تحصل بنك البركة على لقب أفضل بنك إسلامي في تونس لسنة 2018، أعلن بنك البركة تونس،عن نتاجائه المالية للنصف الأول من العام 2019، والتي أظهرت مواصلة تحقيق النتائج المالية المتميزة والنمو في الأعمال،حيث ارتفع صافي دخله بنسبة 56,3% خلال النصف الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية ،كما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 11 بالمائة في نهاية جوان سنة 2019 بالمقارنة مع نهاية العام 2018. من ناحية أخرى بلغ إجمالي أصول بنك البركة تونس 766 مليون دولار أمريكي بنهاية جوان 2019، بزيادة 11% بالمقارنة مع نهاية سنة 2018.[1]

4.بنك الوفاق

تحصل بنك الوفاق على تأشيرة البنك المركزي بتاريخ 8 أكتوبر سنة 2018، بعد أن أعلنت شركة الوفاق للإيجار المالي في أكتوبر سنة 2014 عن تحويل صيغتها إلى بنك شمولي عن طريق اتفاق شراكة ومساعدة فنية تم توقيعه مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وبعد أن تحصلت على موافقة البنك المركزي لتصبح ثالث البنوك الإسلامية في البلاد برأس مال قدره 150 مليون دينار،كما ساهم بنك الوفاق في إثراء الساحة المالية وذلك منذ انطلق نشاطه بداية

[1] سفيان حمدة قالون، عبد الكريم أحمد قندول، مرجع سبق ذكره، ص56.

من سنة 2017، شرع بنك الوفاق في مرحلة أولى في توفير خدماته من خلال تسعة فروع وعمل بنك الوفاق على توسيع نشاطه ليشمل كافة التراب التونسي وتدعيم شبكة فروعه ليبلغ عددها اثنان وثلاثون فرعا سنة 2017.

5.الإطار التشريعي لصناعة المالية الإسلامية في تونس

تعتبر المنظومة التشريعية شبه مكتملة ،باستثناء الصكوك التي تحول إجراءات وتشريعات من تنفيذها في تلك الأسواق تجدر الإشارة ،إلا أن تونس صادقت على:

–قانون البنوك والمؤسسات المالية في 11 جويلية سنة 2016 والذي تضمن قوانين متعلقة بالصيرفة الإسلامية

–القانون رقم47.2014 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2014، بتعديل واستكمال قانون التأمين،الذي ينظم تأمين "التكافل"

–القانون رقم 48.2013 المؤرخ في سنة 9 ديسمبر سنة 2013، المتعلق بصناديق الاستثمار الإسلامية

–القانون رقم 30.2013 المؤرخ في 30 جويلية سنة 2013 بشأن الصكوك الإسلامية

–منشور تعريف عمليات الصيرفة الإسلامية وضبط صيغ وشروط ممارستها، عدد 8 لسنة 2019.[1]

6.التأمين التكافلي

التكافل هو مفهوم قائم على المساعدة المتبادلة و التضامن بين مجموعة من المشتركين للحماية من مختلف المخاطر، ويتجسد التأمين التكافلي من خلال إنشاء صندوق للتكافل تجمع فيه المساهمات المدفوعة من قبل المشتركين على سبيل المواساة يستخدم هذا الصندوق لتغطية الخسائر والأضرار اللاحقة بالمشتركين وفق الشروط المنصوص عليها في عقد التأمين التكافلي على الصعيد العالمي، وبهدف استقطاب الاستثمارات المتأتية من البلدان الإسلامية التي تشترط توفر قطاع مالي ينشط وفق التعاليم الإسلامية،وضعت الجامعة التونسية لشركات التأمين والهيئة العامة لتأمين إطارا تشريعيا جديدا ينظم التأمين التكافلي وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية و ذلك بإدراج باب ضمن مجلة التأمين يخول ممارسة هذا الصنف من التأمين لتتواجد اليوم ثلاث شركات تكافل كبرى وهي:

1.6.زيتونة تكافل: أول شركة تأمين في تونس متعددة الفروع ،تخضع منتجاتها وطريقة تصرفها وكذلك استثماراتها لمصادقة هيئة الرقابة الشرعية منذ دخولها إلى سوق التأمين التونسية في سنة 2011 عملت الزيتونة تكافل على توفير مجموعة من منتجات التكافل العام والتكافل العائلي موجهة للأفراد والمهنيين والمؤسسات ،كما توفر الزيتونة تكافل باقة

[1] سفيان حمدة قالون، عبد الكريم أحمد قندول، مرجع سبق ذكره، ص75.

متكاملة من المنتجات كالتأمين على السيارة وتأمين المنزل والتأمين ضد الحريق والتأمين متعدد الأخطار المهنية أن النموذج المعتمد من قبل "الزيتونة تكافل "لإدارة منتجاتها

2.6.أمانة تكافل: وهي تعتبر الشركة الثانية في سوق التأمين التكافلي، وقد أحدث هذه الشركة التي تقدر قيمة رأس مالها بعشرة ملايين دينار في إطار مشروع شراكة بين عدد من شركات التأمين وإعادة التأمين التونسية،توفر أمانة تكافل منتجات تأمينية تستجيب لتطلعات السوق وهو ما من شأنه أن يساهم في الارتقاء بخدمات قطاع التأمين في تونس.وقامت الشركة بتسمية هيئة رقابة شرعية ستتولى تطبيق مبادئ التأمين التكافلي وذلك في كل عملياتها التأمينية وتوظيف أموالها

3.6.تكافلية: تأسست في سنة 2013 وانطلقت فعليا سنة 2014.[1]

7.التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في تونس

لازالت الآفاق المستقبلية للمالية الإسلامية،تتأرجح بين تباطؤ العرض من حيث عدم اكتمال المنظومة التشريعية التراتيب الخاصة بالمنتجات البنكية والصكوك وضعف التأطير والتثقيف، والتوعية الثقافية بمنتجات المالية الإسلامية، هذا إلى جانب غياب التخطيط الإستراتيجي والتنسيق بين الفاعلين في القطاع وتحديات الطلب من حيث ما تسير إليه التوقعات والتقديرات الدولية بخصوص الدور الذي سوف تلعبه المالية الإسلامية في تونس كما في سائر بقية أقطار العالم. فعلى الرغم من أنشطة التمويل الإسلامي في تونس تعود لأكثر من 25 سنة ويتم تنظيمها بشكل منظم ووفق إطار تشريعي متطور، إلا أن الصناعة البديلة لازالت لم ترتق إلى مستوى الأهداف المرسومة، فبالرغم من الدور الريادي للتمويل الإسلامي للمساهمة في إنعاش الاقتصاد التونسي وذلك بالاستجابة للحاجة المتزايدة إلى الموارد المالية للدولة والأسر والشركات.فمستويات المديونية المرتفعة،وانخفاض مستوى الشمول المالي، وزيادة الحاجة إلى تمويل مشاريع التنمية الكبرى، وتعزيز أسواق رأس المال، لازالت عديد التحديات تواجه صناعة المالية الإسلامية.

8.أسواق المال

تجد البنوك الإسلامية صعوبة في إعادة التمويل على المدى القصير بسبب ندرة السيولة المصرفية من جهة وغياب سوق المال الإسلامي من جهة أخرى.كما يعتبر الإصدار الأخير لبنك" الوفاق "لقرض رقاعي وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية الأول من نوعه،كما يفتح الطريق للصكوك ومن ثمة تكريس التمويل الإسلامي في تونس كبديل للتمويل

[1] سفيان حمدة قالون، عبد الكريم أحمد قندول، مرجع سبق ذكره، ص58.

أما بخصوص الصكوك، لم تتمكن الجمهورية التونسية من إصدار صكوك سيادية في السوق المالية الدولية، رغم أنها كانت مبرمجة لأول مرة في مصادر الإقراض الخارجي لميزانية الدولة سنة 2014، ويرجع سبب هذا الإلغاء المتتالي لإصدار الصكوك التي برمجت كذلك ضمن قوانين المالية لسنتي 2015 و 2016 الوجود مشاكل قانونية وأخرر تتعلق بالملكية العقارية (نقل ملكية الأراضي، إدارة ممتلكات الدولة،تقييم قيمة الأصول والرسوم الضريبية)، والتي حالت المشاكل دون القدرة استعمال آلية الصكوك ضمن آليات التمويل،خاصة أن المشكل الذي طرحه مشروع الصكوك الإسلامية ارتبط هذه المرة برهن الملعب الأولمبي أحد الممتلكات العمومية قصد تعبئة موارد جديدة لتغطية عجز ميزانية الدولة،كما ساهم التدهور الاقتصادي الذي عرفته الأسواق العالمية خاصة الخليجية بسبب أسعار النفط،دفع الحكومة إلى إعادة التفكير في إصدار الصكوك خاصة وأنها كانت تحاول استقطاب الأموال الخليجية.[1]

[1] سفيان حمدة قالون، عبد الكريم أحمد قندول، مرجع سبق ذكره، ص59.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل ألا وهو التجارب الدُولية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية التي شهدت تطوراً ملحوظا تجلى ذلك في انتشارها عبر الكثير من دول العالم وقدمنا دراسة بعض التجارب من الدول الأوروبية والآسيوية وكذا الإفريقية، حيث عرفت المصارف الإسلامية صمود كبير وذلك بعد تفاديها الأزمة المالية العالمية هذا ما أثار فضول المجتمعات غير الإسلامية منها، لمعرفة مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاعتراف بأهميته في معالجة الأزمات، وسعت الى تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة، نفس الشيئ بالنسبة للدول الأسيوية التي شكلت نجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية وكذا نمو في خدمات الصيرفة الإسلامية وذلك باتجاه العديد من المصارف الربوية إلى التحول إلى مصارف إسلامية لتقديم خدمات مالية إسلامية، وكذلك الدول الإفريقية بالرغم من ايجابية التوجه الإسلامي للمعاملات المالية الإسلامية إلا أنها لابد من بذلها لجهود أكثر للسير نحو مواكبة الدول المتطورة في مجال الصيرفة الإسلامية.

الفصل الثاني

تمهيد

واجهت الجزائر العديد من التحديات فيما يخص تحرير المنظومة البنكية الذي كان بدون تفكير ووعي مسبق للآثار السلبية التي قد تنشأ وتشكل أزمة اقتصادية، إذ يمكن القول أن الأزمة في الجزائر ليست مالية فقط، بل هي أيضا أزمة أنظمة، وأزمة مناهج، حيث أن هذه السياسات الاقتصادية غير نابعة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي، فبعد تحرير النظام البنكي وقطاع التامين، إلا إن قانون النقد والقرض تعرض للعديد من التعديلات استجابة للظروف المستجدة في الساحة النقدية والمالية لهذا سعت الجزائر جاهدة إلى تطوير منظومتها المصرفية بفتح مجال النشاط أمام البنوك الإسلامية ثم تواصلت جهود الجزائر في تبني صيغ التمويل الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الإصلاحات، كانت بدايتها بإصدار النظام 18-02 في 04 نوفمبر 2018 الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، وتواصلت بصورة جيدة لتدعيم عملياتها بإصدار النظام 20-02 الذي يشرح عمليات تبني النوافذ الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية وسبل تطبيقها، وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث رئيسة إلا وهي:

المبحث الأول: لمحة عن تطور الوضعية المالية والنقدية الداخلية؛

المبحث الثاني: ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

المبحث الثالث: تنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومبادئ التحول إليها.

المبحث الأول: لمحة عن تطور الوضعية المالية والنقدية الداخلية

المطلب الأول: تطور قانون النقد والقرض (2003-2020

بعد حدوث الأزمات التي عرفتها بعض البنوك الخاصة (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري)، تمت مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي، حيث أعاد صياغة قانون النقد والقرض، حيث يؤكد على السلطة النقدية للبنك المركزي، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية.

1.أهداف نظام رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

لقد مست هذه التعديلات جملة من المواد، وسعت أساسا إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

السماح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أحسن؛

تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجوانب المالية للبلاد؛

توفير حماية أحسن للبنوك وللمدخرين.

2.النظام التعديلي في ماي 2004

-القانون رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004: الخاص بالحد الأدنى رأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990م يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك ب 500 مليون دينار جزائري،وب 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية؛ بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 ب 2.5 مليار دينار جزائري للبنوك و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.[1]

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي...

-في الجزائر يعتبر الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري 500 مليون دينار جزائري، وكان متوقع إن ترفع البنوك رأس مالها إلى 2500 مليون دينار جزائري في شهر مارس 2006

-القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004: الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و 15% كحد أقصى.

-القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004: الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام الى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى" شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك.

[1] المادة 2 و 3 من قانون النقد والقرض رقم 90-10

3.النظام التعديلي لسنة 2008م: تضمن ما يلي[1]

النظام رقم 08-01 الصادر في 20 يناير 2008: المتعلق بالعمليات الوقاية من عملية إصدار الصكوك بدون رصيد ومكافحتها وبنص على ما يلي:

-وضع قوانين مكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة الأعوان الاقتصاديين؛

-التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد؛

النظام رقم 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008: يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر فقد تم رفع رأس مال البنوك إلى 10 مليار والمؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دينار جزائري.

4.النظام التعديلي لسنة 2009

نظام رقم 09-01 الصادر في 17 فيفري 2009: يتعلق هذا النظام بعمليات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية سواء مقيمين أو غير مقيمين، والأشخاص المعنويين غير مقيمين

نظام رقم 09-02 الصادر في 26 ماي 2009: يتعلق هذا النظام بعمليات السياسة النقدية وإجراءاتها وبناءا على مداولات مجلس النقد والقرض تضمن هذا النظام ما يلي:

-مقابلات عمليات السياسة النقدية؛

-الأوراق المقبولة في عمليات السياسة النقدية؛

-التسهيلات الدائمة؛

-عمليات السوق المفتوحة؛

-إجراءات التسوية.

نظام رقم 09-03 الصادر في 26 ماي 2009: حدد هذا النظام القواعد العامة المتعلقة بالشروط المطبقة على العمليات المصرفية.

نظام رقم 09-04 الصادر في 24 جويلية 2009: تضمن هذا نظام مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

نظام رقم 09-05 الصادر في 23 جويلية 2009: تضمن تحديد شروط إعداد المكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

[1] بوبسواك أمال،(2020): أهم التعديلات والأنظمة الطارئة على قانون النقد والقرض الجزائري، ص-ص 11-12، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الالكتروني https://elearning.univ-eloued.dz ، تاريخ الاطلاع: 2021/06/18

5.تعيين قانون النقد والقرض والأنظمة المتعلقة به خلال الفترة 2010–2014[1]

1.5.تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010

هذا التعديل اشمل من سابقيه لسنتي 2008 و 2009 حيث عدد وتمم النظام رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث مس هذا التعديل قوانين الفرعية لسبع كتب المتضمنة لقانون النقد والقرض:(عموميات، هياكل بنك الجزائر وتنظيمه، صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، مجلس النقد والقرض، التنظيم المصرفي، مراقبة البنوك والمؤسسات المالية، العقوبات الجزائية)

1.1.5.الهدف من هذا التعديل 2010

ركز على ثلاثة عناصر أساسية وهي:

-أهمية النظام النقدي العام في الأداء للاقتصاد الوطني وفي المحافظة على التوازنات الداخلية؛

-تنظيم حرية النفاذ إلى الأنشطة البنكية؛

-التعزيز الضروري للرقابة البنكية.

2.1.5.مبادئ هذا التعديل 2010

-توسيع صلاحيات بنك الجزائر.

–إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظة البنوك والمؤسسات المالية.

–تطبيق القانون المتعلق بالاستثمار الأجنبي على البنوك والمؤسسات المالية.

–توفير وإدارة وسائل الدفع.

–تعزيز امن وسلامة النظام البنكي.

–مركزية المخاطر.

–لجنة الرقابة البنكية.

2.5.تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2013

صدر نظام 01/13 المؤرخ في 06 أفريل 2013 الذي يهدف إلى:

-تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية وقد تضمن ما يلي:

[1] بوبسواك أمال، مرجع سابق، ص ص 12-13

-اقتراح البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات ادخار وقروض جديدة على زبائنها شريطة إخضاعها إلى ترخيص مسبق من بنك الجزائر

-يتعين على البنوك تقديم الخدمات المصرفية القاعدية مجانا.

3.5.تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2014

صدر نظام 01/14 في 16 افريل 2014:

-نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والذي جاء تزامنا مع مقررات لجنة بازل 03، خاصة فيما يخص تطبيق معيار كفاءة رأسمال البنوك

-تصرح البنوك والمؤسسات المالية كل ثلاثة أشهر للجنة المصرفية بالنسب الواردة في هذه الاتفاقية ومدى احترامها.

4.5.التعديلات الجديدة لقانون النقد والقرض والأنظمة المتعلقة به بعد سنة 2017[1]

1.6.أسباب هذه التعديلات2017

-استهلاك كافة الاحتياطات العمومية، مما تتطلب لجوء الخزينة إلى تعبئة موارد إضافية مما أدى إلى القرض سند وطني؛

—عدم اللجوء إلى المديونية الخارجية والحل اللجوء إلى أداة تمويل مستعملة في السنوات، في العديد من دول العالم" التسهيلات الكمية"،" التسيير الكمي" " التمويل غير تقليدي"؛

—ولإدراج هذه الآلية في التمويل يتطلب تعديل قانون النقد والقرض 11 اكتوبر 2017:

-تعديل وطابع انتقالي لمدة محددة خمس سنوات؛

-شراء سندات من خزينة العمومية مباشرة لتمويل الصندوق الوطني لاستثمار؛

-أداة غير تقليدية تسمح للخزينة بتلبية التمويلات الاستثنائية.

1.1.6.من ابرز الذي أتى به قانون النقد والقرض 2017 المؤرخ في 2017/10/11

يرخص للبنك المركزي بشراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية، بهدف تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية، والتي كانت قبل هذا القانون تكون في شكل أوذنات خزانة لا تتعدى 240 يوم، أو تسبيقات لا تتعدى 10% من إجراءات السنة الفارطة

-يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي

-يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، التمويل للصندوق الوطني للاستثمار.

2.1.6.أخر التعديلات في 24 مارس 2020

[1] بوبسواك نوال، مرجع سابق، ص ص 13-14

هذا الأخير الغي ما ورد في النظام 2018/11/18 المتمم لتعديل 2017، واهم ما نص عليه هذا الأخير ما يلي:

-ترسيخ مبادئ وإعمال الصيرفة التشاركية؛

-التأكيد على نظام ضمان الودائع؛

حيث تم تحديد صيغ الصيرفة التشاركية:

-المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، وتتم الموافقة على هذه المنتجات من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء والحصول على إشهاد مطابقة للصناعة المالية الإسلامية

-كذلك إنشاء شباك الصيرفة الإسلامية (نوافذ مالية إسلامية).

المطلب الثاني: الوضعية المالية للاقتصاد الوطني 2016-2020

1.الوضعية المالية للإقتصاد الوطني الجزائري

شهد الاقتصاد الوطني في سنة 2017 العديد من التطورات من بينها: تحسن النمو الاقتصادي وانتعاش التجارة الخارجية الدولية،وتحسن نسبي في أسعار البترول، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية غير الطاقوية

تواصلت الضغوط على توازنات الميزانية و التوازنات الخارجية بسبب تواصل ضعف مستويات أسعار البترول، على الرغم من تحسنها النسبي ،حيث انتقل متوسط سعر البرميل من 45 دولار في سنة 2016، إلى54 دولار في سنة 2017، حيث تباطؤ النمو الاقتصادي خلال هذه السنة، بسبب تراجع معتبر للنمو في قطاع المحروقات ،و إلى تراجع واضح لوتيرة التضخم على الصعيد النقدي، تقلص عجز الميزان التجاري ب 5,7 مليار دولار، منتقلا من 20,1 مليار دولار في سنة 2016،إلى 21,8 مليار دولار في سنة 2017،نتيجة لذلك سجل مستوى احتياطات الصرف في سنة 2017، قدر هذا التقلص ب 16,8 مليار دولار ، منتقلا إلى 79,3 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2017 ، مقابل 114,1 مليار دولار ،في نهاية ديسمبر سنة 2016

أما بالنسبة لسنة 2020، على اقتصاد الجزائر المتهالك، حيث سارعت الجزائر منذ الأشهر الأولى لسنة 2020 لاتخاذ إجراءات إستعجالية لإنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار عبر مجموعة من القرارات الهادفة لتحصينه خصوصا من تآكل احتياطات الصرف و البحث عن ملذات اقتصادية لصادراتها لكي تعوض بها جزءا من خسائرها الناجمة عن تداعيات كورونا و تراجع أسعار النفط ومن أبرز النقاط في اقتصاد الجزائر لسنة 2020كانت تجاوز الخلافات مع اسبانيا وايطاليا فيما يخص إعادة ضخ الغاز الجزائري بعد سنوات من المفاوضات والخلافات.

2.قانون النقد والقرض 10.90

يعتبر قانون النقد و القرض 10.90الصادر في 14أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض حيث يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات ،وبالإضافة أنه يأخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986و1988فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه.[1]

1.2.مبادئه وأهدافه

1.1.2.أهداف قانون النقد والقرض

-وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي و المالي

-رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد و القرض

-إعادة تقييم العملة الوطنية

-ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود

-تشجيع الاستثمارات الخارجية و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية

-تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين،خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي بورصة القيم المنقولة

-إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة بالنسبة للبنوك

2.1.2.مبادئ قانون النقد والقرض

يمكن اختصارها في المبادئ التالية:

-الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية،على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعا لدلك لم تكن أهداف نقدية بحتة،بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة

-الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة: لم تعد الخزينة بعد هذا القانون حرة في اللجوء الى عملية القرض و تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي،ويسمح هذا المبدأ بتحقيق ما يلي:

استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة

تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها

تهيئة الظروف الملائمة لكي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال

[1] أمحمدي دليلة، الحاج أحمد محمد، (2019)، الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض90-10، مذكرة لنيل شهادة ا لماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي ونكي، جامعة دراية، أدرار، الجزائر.

-الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الإئتمان:أبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد،ليبقى دورها على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة ،ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع

-إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة:جاء قانون النقد والقرض ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بأنه أنشا سلطة نقدية وحيدة و مستقلة عن أي جهة كانت ،و قد وضع السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وبالذات في جهة جديدة اسمها مجلس النقد و القرض وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية وحيدة ومستقلة وموجودة في الدائرة النقدية.[1]

3.التمويل غير التقليدي

عرف المشرع الجزائري في القانون رقم 10.17 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017 بأنه يتعلق بتعديل ذو طابع انتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمن، حيث تمت صياغته من خلال تعديل المادة 45 مكرر من الأمر رقم 11.03 المتعلق بقانون النقد والفرض محررة كما يلي:

يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي لمدة خمس سنوات بالشراء مباشرة للسندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة أي:

تمويل الدين العمومي الداخلي ؛

تمويل الصندوق الوطني للاستثمار ؛

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الميزانية التي ينبغي أن تغطي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

توازنات خزينة الدولة؛

توازن ميزان المدفوعات؛

من خلال هذا التعريف فإن التمويل غير التقليدي هو ذلك التمويل الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير السيولة لفائدة الخزينة العمومية بهدف تمويل نفقاتها ،تمويل العجز في الميزانية ،تمويل الدين العام الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار لمدة أقصاها خمس سنوات.[2]

4.التسبيقات المقدمة للحكومة في إطار التمويل غير التقليدي

[1] بنك الجزائر، (2018)، التقرير السنوي، تطور الصيرفة البديلة في الجزائر، أفريل 2018.

[2] سعودي صلاح لدين، كراز رمضان، (2020)، انعكاس تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلة 5، العدد 02، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، الجزائر، ص453.

بعد التعديل الذي طرأ على قانون النقد والقرض في سنة 2017، تحصلت الخزينة على قروض من بنك الجزائر عن طريق آلية التمويل غير التقليدي، والجدول رقم 1 الموالي يوضح هذه القروض خلال الفترة 2019/2017.

الجدول رقم(2-1): حصيلة التمويل غير التقليدي(2019/2017) الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنوات	2017 / 09	2017/12	2018/6	2019/01
سندات مالية صادرة من طرف الدولة	300	2485	3585	6556

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بنك الجزائر(2017)، التقرير السنوي2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص ص122-132.

نلاحظ من الجدول السابق إفراط في استخدام التمويل غير التقليدي أين تم طبع 4005 مليار دج أي ما يعادل 40 بالمائة من نفقات السنة المالية و هو ما أدى إلى نمو الكتلة النقدية بمقدار8,4 بالمائة وفي نهاية شهر جانفي سنة2019بلغ حجم الأموال المطبوعة 6556 مليار دينار جزائري، أين اعتبر هذا الرقم ثلاثة أضعاف مما كان مسطر له الأمر الذي كان له تأثيرا بالغا على القدرة الشرائية للعملة الوطنية ومعدلات التضخم.

5.أثر التعديل على الكتلة النقدية و مستويات التضخم

تلعب الكتلة النقدية دور هام في تحديد المستوى العام للأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات في جميع الاقتصاديات وتحديد الكتلة النقدية ينجم عن التفاعل المتشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية، فالسلطة النقدية تحرر حجم القاعدة النقدية بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض والأصول الأخرى التي ستحصل عليها وحجم الاحتياطات التي يجري الاحتفاظ بها كاحتياطات فائضة.

-شهد متوسط الوتيرة السنوية للتضخم تباطؤ ليبلغ 5,59% في ديسمبر سنة 2017 و4,33% في أفريل سنة 2018 ثم تراجع عند 4,53 بالمائة في أكتوبر سنة2018.

-بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي 1% حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC.

المبحث الثاني: ظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

اتجهت العديد من البنوك الجزائرية للدخول إلى عالم الصيرفة الاسلامية والتي سعت إلى تطوير العمل المصرفي الإسلامي، لكن اختلفت في مدخلها في العمل البنكي الإسلامي، فمنها من أنشأ فروعاً إسلامية متخصصة، ومنها من حول فروعه تدريجيا الى فروع إسلامية، ومنها من كان يبيع منتجات إسلامية جنباً إلى جنب مع منتجاته التقليدية ومنها من اختار التحول الكامل الى الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: الإطار العام للصيرفة الإسلامية ومبادئها

1.تعريف الصيرفة الإسلامية

لم يتفق الباحثون والمنظورون لفكرة الصيرفة الإسلامية، على وضع تعريف محدد ودقيق يعبر عن المعنى الحقيقي للبنوك الإسلامية، وهذا راجع لاختلاف زوايا النظر إلى البنوك الإسلامية من حيث تعدد وظائفها وأوجه النشاط التي تمارسها، وفيما يلي نورد بعض هذه التعاريف:

-عرفت اتفاقية إنشاء"الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية" في الفقرة الأولى من المادة الخامسة عند الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد كالتالي:"يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك أو المؤسسات التي يَنُص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء[1]

-المصرف الإسلامي ليس وسيطا ماليا كالمصرف التجاري في إطار علاقة الدائن والمدين والاقتراض والإقراض بالفائدة، ولكنه أنشطة تدور على قاعدة الغنم بالغرم والكسب والخسارة والأخذ والعطاء، مع اقتسام الربح الذي يجود به الله بين الإطراف بالنسب المتفق عليها[2]

-البنك الإسلامي بشكل عام هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية[3]

-يرى الدكتور احمد النجار رائد فكرة البنوك الإسلامية في كتابه"بنوك بلا فوائد" البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل الأخلاق التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية...[4]

تتضح معالم البنك الإسلامي أكثر من خلال هذا التعريف إذ انه يصف البنوك الإسلامية بأنها أجهزة مالية وتنموية واجتماعية، مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف وأنشطة في تسيير المعاملات، وتنموية اجتماعية من حيث أنها تسعى إلى تحقيق التنمية فيه، وهذا وفق القواعد والإحكام المطابقة للشريعة الإسلامية

[1] عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص:26.

[2] عبد السميع المصري، المصرف الإسلامي علميًا وعمليًا، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988، ص: 09.

[3] علي قنديل شحاتة، "دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية"، وقائع الندوة 34 للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، تحرير: لقمان محمد مرزوق، المغرب، 18-22 يونيو 1990، ص: 197.

[4] أحمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)، الاتحاد لبنوك إسلامية، القاهرة، 1989، ص: 95.

2.نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها

يمكن تقسيم تاريخ نشوء المصرفية الإسلامية إلى ثلاث مراحل، وهي كالأتي:

1.2.المرحلة الأولى: امتدت هذه المرحلة خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي، وقد شهدت حركة إسلامية نشطة تمثلت بالأفكار التي عبرَت عن الحاجة إلى أعمال البنوك من جهة، ونبذ الفائدة في تلك البنوك من جهة على اعتبار إن الفائدة حرام؛ لأنها الربا بعينه سواء عند الاقتراض أو الإيداع، إضافة إلى ذلك فقد شهدت تلك الحقبة تطبيقا محدودا لهذا الفكر في شكل إنشاء شركات إسلامية للمعاملات أو جمعيات خيرية للتكافل الاجتماعي، أو صندوق للقرض الحسن؛ على الرغم من أن عقد الأربعينيات لم تشهد دراسة مباشرة حول البنوك الإسلامية إلا أنها مع ذلك شهدت تحليلا اقتصاديا لإعمال البنوك، وأضافت مساهمات كان لها دور كبير في بناء تصور لنموذج غير ربوي للمصرف الحديث[1]

2.2.المرحلة الثانية: امتدت هذه المرحلة خلال حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين وشهدت تطورا كبيرا على مستوى الفكر والتطبيق، من جهة أخرى كانت المعطيات الفكرية لبداية عقدي الخمسينيات والستينيات على شكل-كتابات ودراسات لعدد من الاقتصاديين الباكستانيين والعراقيين والمصريين، مثل دراسات محمد عزيز حول"الإطار العام للبنوك بلا فوائد"(1955-1958) وأيضا دراسة محمد حميد الله سنة 1958 حول "اقتراح بإنشاء صندوق نقد إسلامي، وفي بداية الستينيات من القرن الماضي ظهرت إسهامات أخرى، مثل دراسة احمد النجار(مصر) سنة 1960، ودراسة محمد عبد الله العربي(مصر)، ودراسة محمد باقر الصدر(العراق) سنة 1961، كان لها دورا في وضع الأرضية العملية للبنوك الإسلامية[2]. وعلى الصعيد التطبيقي شهدت فترة الستينيات محاولات عربية لتأسيس بنوك إسلامية، فكانت تجربة بنوك الادخار المحلي بمصر سنة 1963 التي تعد أول محاولة تطبيقية في العالم الإسلامي بنك بلا فوائد، حيث تعود فكرة تأسيس هذه البنوك إلى نشاطات وتصورات الدكتور احمد النجار على غرار بنوك الادخار المحلية الألمانية، وقد باشر البنك أعماله وفقا لمبدأ المشاركة في الأرباح إضافة إلى تنوع العمليات، وعلى مدى السنوات الأربع التي عاشتها التجربة تم افتتاح تسع فروع للبنك، مما يدل على نجاحها

إلا أن هذه التجربة لم تستمر طويلا، لأسباب سياسية أدت إلى القضاء عليها تدريجيا سنة 1967[3].

---

[1] الغريب ناصر، التمويل المصرفي الإسلامي، في التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة: وقائع الندوة التي عقدت في الدار البيضاء- المملكة المغربية بالتعاون بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1998، ص: 236، 237

[2] الغريب ناصر، مرجع سابق، ص:239

[3] عائشة الشرقاوي المالقي، مرجع سابق، ص ص:65-66

3.2.المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في بداية الربع الأخير من القرن العشرين، حين شهدت نموا كبيرا في إعداد البنوك الإسلامية وفي مختلف البلاد الإسلامية، وغير الإسلامية، حين تأسس أول بنك إسلامي خاص في دبي وهو(بنك دبي الإسلامي) سنة 1975، وقد كان النظام الأساسي لبنك دبي مصدرا فكريا لعدد من البنوك الإسلامية التي أسست بعده خاصة في منطقة الخليج[1]. وفي نفس السنة أنشئ أول بنك إسلامي بجدة وهو (البنك الإسلامي للتنمية) ليكون مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية، حيث شاركت فيه جميع الدول الإسلامية، لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء ووفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية[2].وهكذا زاد عدد البنوك الإسلامية خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين حتى بلغ عددها أكثر من مائتي مؤسسة وبنك إسلامي تنتشر جغرافيا في كل القارات تقريبا، ووصل حجم الاستثمارات التي تديرها إلى أكثر من مائة مليار دولار.

3/– نوافذ المعاملات الإسلامية

فرضت المصارف الإسلامية خدماتها ومنتجاتها في السوق المصرفية، وتعتمد على صيغ التمويل والمشاركات القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية مستبعدة التعامل بأسعار الفائدة واعتماد قاعدة تقاسم الإرباح وتحمل الخسائر، إن من بين مؤشرات نجاح التمويل الإسلامي هو انتشار وزيادة عدد المصارف الإسلامية وتعتبر النوافذ الإسلامية احد أهم الطرق الأولية المنتهجة لتبني تقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية، فسارعت عديد من البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ وشبابيك في معظم وكالاتها لتقدم هذا النوع من الخدمات ونبين كل ما يتعلق بالنوافذ الإسلامية فيما يلي:

3–1: مفهوم النوافذ الإسلامية

تعني النوافذ الإسلامية عموما أن تقوم البنوك التجارية بتخصيص جزء أو مساحة في الفروع التجارية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وكذلك تقديم الخدمات التقليدية تهدف هذه الطريقة في المقام الأول إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الذين يرغبون في التعامل مع النظام المصرفي الإسلامي حتى لا تتحول إلى صفقة مع البنوك الإسلامية[3]

3–2: خصائص النوافذ الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التجارية في تلك البنوك، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

[1] كوثر عبد الفتاح محمود الابجي، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1966، ص:222.

[2] نفس المرجع السابق، ص:199

[3] Farooq Salman Alani, Hisham Yaacob, Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence From the Middle East Department Of Accounting & , Faculty of Business, Economics &Policy Studies, University of Brunei Darussalam, Brunei Darussalam,2012, p89.

طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة، وكذلك الفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة عن هيئات ومجالس ومجامع الفتوى المعاصرة المعنية بالمصارف الإسلامية

تخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابية شرعية،[1] أو ما يسمى أحيانا بالمستشار الشرعي، والذي يجب إن يطمئن من سلامة كل المعاملات ويعطى شهادة بذلك تنشر مع القوائم المالية

التبعية للبنوك التجارية من حيث التكييف القانوني والملكية حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التجاري والذي يملك كذلك فروعاً تعمل وفقاً للطريقة التقليدية

3-3: أهداف النوافذ الإسلامية

-جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

-مجاراة النهضة في العالم الإسلامي في مجال إنشاء البنوك الإسلامية

-رفع الحرج على المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها البنوك الإسلامية[2]

-رغبة البنوك التجارية في منافسة البنوك الإسلامية بعد النجاحات التي حققت في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الإرباح

-المحافظة على عملاء البنك التجاري من جذب البنوك الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم

-اختبار تجربة البنوك الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التجارية

-الرغبة في تحول بعض البنوك التجارية بإتباع أسلوب التدرج[3]

4/- حكم في النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية

على الرغم يمن إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية قد لاقت قدرا كبيرا من التأييد بين القائمين والمشجعين على العمل المصرفي الإسلامي، إلا أنها قد لاقت أيضا قدرا من المعارضة من شريحة أخرى من المهتمين أيضا بالصيرفة الإسلامية. وبطبيعة الحال فان لكل جانب منهما أسبابه الوجيهة في التأييد كما في المعارضة، وهو ما سنتناوله باختصار فيما يلي:

---

[1] فهد الشريف،(2005): الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث القي في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، 30 ماي-02 جوان ، ص14.

[2] حسين حسين شحاتة، (2006): **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**، مكتبة التقوى، ط1، القاهرة، ص148-149.

[3] لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010، ص4.

4-1: وجهة النظر المؤيدة لإنشاء النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية

أقام المؤيدون وجهة نظرهم على أساس أن قيام المصارف التجارية بافتتاح فروعا أو نوافذ إسلامية لها سيكون بمثابة[1]:

-اعتراف منها بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي؛

-اعتراف منها بواقعية التطبيقات العملية لنماذج العمل المصرفي الإسلامي؛

-إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات هذه المصارف التجارية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشرية ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة؛

-خطوة أولى نحو"اسلمة" أي من هذه المصارف أو بعضا منها؛

-فتح كبير للعمل المصرفي الإسلامي في حالة تحول مصرف تجاري إلى مصرف إسلامي خاصة إذا ما كان هذا المصرف من المصارف التجارية الكبيرة حجما وانتشارا؛

-التشجيع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين بدلا من المواجهة بينهما.

4-2: وجهة النظر المعارضة لإنشاء فروع أو نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية

أقام المعارضون وجهة نظرهم على الأسباب التالية[2]:

-التخوف من أن يؤدى ذلك إلى التشويش على نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء على حد سواء؛

-التخوف من أن تؤدى صعوبة التعايش بين نظامين مصرفيين مختلفين تحت سقف واحد إلى إفشال التوجه تطبيقيا؛

-التخوف من إن يؤدى ذلك إلى تأخر إنشاء مصارف إسلامية جديدة.

4-3: القائلون بالتعامل مع النوافذ الإسلامية للضرورة

يرى أصحاب هذا الاتجاه إن التعامل مع المصارف التقليدية يؤدي إلى دعمها وإعانتها، وفي ذلك إعانة للباطل، إلا أنه في حالة عدم وجود بديل شرعي فان التعامل مع تلك النوافذ يكون للضرورة

5/- اشتراك المصارف التقليدية الجزائرية في معاملات المصارف الإسلامية من خلال نوافذ إسلامية

من بين السبل والمقترحات التي يمكن إن تعزز من نمو الصيرفة الإسلامية بالجزائر، هي الترخيص للمصارف التقليدية العاملة بالسوق المصرفية الجزائرية بفتح نوافذ للتمويل الإسلامي، وهذا الإجراء يساعد على تعزيز تجربة الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر، وتلبية رغبات المواطن الجزائري وهي الحصول على التمويل من دون إي فائدة، كما تستطيع البنوك

[1] سعيد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 2003، ص7.

[2] نفس المرجع السابق، ص8.

الإسلامية الحصول على السيولة بصيغة القرض الحسن من هذه النوافذ في حالة وقوعها في أزمات السيولة، بالإضافة إلى ذلك يمكن إن تشترك نوافذ التمويل الإسلامية والبنوك الإسلامية في مشاريع استثمارية مشتركة ولكن في الحقيقة هناك أمر مهم لابد من الإشارة إليه، وهو الحرص على عدم اختلاط الأموال بين البنك التقليدي ونوافذ التمويل الإسلامي حتى لا يشك المتعاملين معها في مصداقيتها. إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر مما تكتسحه المصارف الجزائرية في مختلف المجالات، خاصة وان الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز النمو والتنمية.[1]

المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية حسب التشريع الجزائري

1.المناخ التشريعي لعمل المصارف الإسلامية في الجزائر

تواجه المصارف الإسلامية تحديات كبيرة تقف إمام نموها وتوسيع منتجاتها في السوق البنكية الجزائرية، فحصتها من هذه السوق لا تتجاوز 2%، وحسب خبراء المالية فان الصناعة المالية الإسلامية بحاجة الى تعزيز بنيتها التحتية، والى صياغة الاطار التنظيمي الرقابي الكفيل بتوفير المناخ الملائم لنموها في البلاد.

2.النظام القانوني المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية الإسلامية

حدد بنك الجزائر القواعد التي ستطبق على منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية، رغم انه لم يأتي على ذكر إسلامية واكتفى بعبارة"منتجات تشاركية" التي لايترتب عنها تحصيل او تسديد فوائد وهو النظام رقم 18-02 والذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

1.2.أهدافه

يهدف النظام رقم 18-02 من خلال هذه القواعد الى تحديد

-شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. وحدد بنك الجزائر سبع منتجات للصيرفة الإسلامية التي اكتفى بتسميتها منتجات تشاركية وهي المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع والسلم وكذا الودائع في حسابات الاستثمار[2]

2.2.شروطه

[1] صالح مفتاح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية(دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد34-35، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، مارس 2014، ص153.

[2] المادة 2 من النظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر سنة 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية مؤسسات من طرف المصارف والمؤسسات المالية الجريدة الرسمية، العدد73، الصادرة في أول ربيع الثاني سنة 1440م، الموافق9 ديسمبر 2018، ص 20.

يشترط في البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تسويق هذه المنتجات ان تقدم معلومات في ملف طلب الحصول على الترخيص، وتتضمن بطاقة وصفية للمنتوج ورأي مسؤول المطابقة للمصرف او المؤسسة المالية والإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية للصيرفة الإسلامية[1]

وبعد الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر، يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، ان تخضع المنتجات لتقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك[2]

واشترط شباك الجزائر ان يكون شباك الصيرفة التشاركية مستقلا ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى للمؤسسة المالية.

وتخضع أموال الصيرفة الإسلامية لأحكام الأمر رقم03-11 لسنة 2003م، باستثناء الودائع في الاستثمار التي تخضع لاتفاق مبرم مع الزبون يجوز للمصرف ان يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وعمليات شباك المالية التشاركية التي يوافق المصرف على تمويلها[3]

كما يحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن شباك المالية التشاركية، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها شباك المالية التشاركية في التمويلات التي يقوم بها المصرف.

3.تقييم للمناخ التشريعي لعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

ويقصد بذلك ان تكون إعمال المصارف الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بيحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، حتى يسمح لهاته البنوك الإسلامية بالتوسع بالنظر إلى الفرص المتاحة في الاقتصاد الجزائري وحاجته إلى التمويل بصيغ تبتعد عن الربا، لكن المتصفح للنصوص القانونية والمتعلقة بهذه الصيغ التي جاء بها بنك الجزائر والذي أطلق عليها تسمية تشاركية بدل من إسلامية بدت كنوع من التحايل في المصطلحات والتي تبدو في ظاهرها إسلامية لكنها تظل خاضعة لقانون النقد والقرض الواقف في وجه توسع هذه البنوك التي تخضع للقانون نفسه المنظم لعمل البنوك التقليدية أي عدم مراعاة خصوصيتها، مما يحول دون توسعها وانتشار معاملاتها من الخسائر المحتملة التي يسجلها شباك المالية التشاركية في التمويلات التي يقوم بها المصرف.

4.الصيرفة الإسلامية في الجزائر تشريع مع وقف التنفيذ

[1] المادة 3 من النظام رقم 18-02،

[2] المادة 4 من النظام رقم 18-02،

[3] المادة9 من النظام رقم 18-02،

لا يبدو ان توجه الحكومة الجزائرية لاعتماد الصيرفة الإسلامية أو كما تم وصفها ب" الصيرفة التشاركية"، إن تطبق قريبا على ارض الميدان، خصوصا مع مجموع التعقيدات الكبيرة التي وضعها بنك الجزائر مع بقاء بعض مكوناتها مبهمة، رافضا اعتماد قانون شامل ووافي لهذا الغرض كما فعلت فرنسا عند تنظيمها لهذا النوع من الصيرفة.

ورغم ان أنشطة الصيرفة الإسلامية دخلت حيز الخدمة في الجزائر حسب ما نص عليه النظام القانوني الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 04 نوفمبر 2018 و الصادر ضمن الجريدة الرسمية رقم 73، بتاريخ 9 ديسمبر2018، المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الا ان تطبيق ذلك على ارض الميدان لم يتجلى بعد.

وتتجسد اهم الموانع لهذا التطبيق في ضرورة الحصول على موافقة السلطات النقدية مسبقا على الخدمة البنكية المطروحة، رغم ان هذه السلطات لم تحدد معالم الصيرفة الاسلامية بشكل واضح، ولم تكشف عن المراحل او الوجهات التي يمر عليها البنك قبل تقديم هذه الخدمة بصفة قطعية الامر الذي يؤكد عدم الرغبة في المرور الى هذا النظام المصرفي من قبل صانع القرار الاقتصادي في الجزائر[1]

المبحث الثالث:تنظيم الصيرفة الاسلامية في الجزائر ومبادئ التحول اليها

المطلب الاول: الاطار المنظم للصيرفة الإسلامية في الجزائر

1.إنشاء شباك المالية الإسلامية داخل البنك والمؤسسة المالية

عرفته المادة 17 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02 بكونه يتمثل في هيكل ضمن البنك او المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ويجب ان يكون مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك او المؤسسة المالية. كما يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة ب"شباك الصيرفة الإسلامية" والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وان يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط"شباك الصيرفة الإسلامية"

كما اوجب نظام بنك الجزائر على البنوك التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية عن طريق الشباك المذكور سابقا ان تكون حسابات زبائن"شباك الصيرفة الإسلامية" من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك او المؤسسة المالية

يُستخلص هنا ان الهياكل التنظيمية والمالية والمحاسبية والبشرية للشباك المذكور سابقا منفصلة تماما عن شبابيك البنك الأخرى. حيث يكرس المشرع المصرفي من خلال هذه التدابير مبدا استقلالية الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية، غير انها تخضع الى نفس قواعد الحذر، وهذا ما يستخلص من نص المادة 3 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، حيث

[1] الصيرفة الاسلامية في الجزائر...تشريع مع وقف التنفيذ، الاخبارية، في 30 جانفي 2019، 14:37، تاريخ الاطلاع:27 ماي 2021، 17.53،المتوفر على الموقع الالكتروني:https://www.elikhbaria.com

تفرض على البنك ان يحوز نسبا احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، وهو إقرار على ان استعمال صيغ الصيرفة الإسلامية لا يُعفي البنك من مخاطر القرض التي يجب ان تغطيها الأموال الخاصة القاعدية للبنك بنسب محددة في النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير سنة 2014م، الذي يتضمن الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية[1].

2.إنشاء هيئة الرقابة الشرعية داخل البنك والمؤسسة المالية

ان ممارسة الصيرفة الإسلامية لا تكون إلا في إطار النشاط البنكي، طبقا لنص المادة 70 من النظام رقم03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003م[2] الذي يتعلق بالنقد والقرض، ونفس الشئ بالنسبة للمؤسسات المالية؛ غير ان هذه الأخيرة لا يمكن ان تمارس الأعمال المتمثلة في تلقي الودائع حسب نص المادة 71 من النظام رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003م[3] ، ومهما يكن فان البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية يتعين عليها ان تنشئ هيئة الرقابة الشرعية، وهو ما نصت عليه المادة15 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، والمادة 16 من مقرر المجلس الإسلامي الأعلى رقم20-01 المؤرخ في الفاتح افريل 2020، وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة

غير ان نظام بنك الجزائر لم يحدد شروط تعيينهم وحالات عزلهم ومدة عضويتهم، ويفسر عدم تحديد هذه الإجراءات بترك الأمر للبنك في تحديد المسائل المذكورة سابقا، اما الجهة التي تقترح على الجمعية العامة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية تتمثل في مجلس إدارة البنك طبقا لقواعد القانون التجاري.

اما مهام هيئة الرقابة الشرعية فتتمثل على وجه الخصوص في إطار مطابقة المنتجات الشرعية، وفقا لنص المادة 15 فقرة 2 من نظام بنك الجزائر رقم20-02، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ويمكن ذكر بعض المهام المسندة لهيئة الرقابة الشرعية حسب نموذج بنكي ناشط كما يلي:

- التحقق من امتثال جميع المعاملات المصرفية إلى أحكام الشريعة الإسلامية؛
- إصدار الفتاوى الشرعية للمعاملات المصرفية ورقابة سلامة تطبيقها؛
- إعداد العقود المطابقة للأحكام الشرعية ومساعدة الإدارة العامة في تقديم المشورة أو الفتوى الشرعية بخصوص مدى مطابقة المعاملات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- مراجعة الاتفاقات والعقود والتأكد من شرعيتها؛
- تقديم الإرشادات والنصائح والمشورة حول مطابقة منتجات الصيرفة للشريعة الإسلامية...وغيرها.[4]

[1] الجريدة الرسمية بتاريخ 25 سبتمبر سنة 2014، العدد 56، ص-ص 21-28

[2] الجريدة الرسمية بتاريخ 27 أوت سنة 2003، العدد 52، ص 12.

[3] نفس المرجع السابق

[4] الموقع الالكتروني:https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/?lang=ar#comite

.شرط مطابقة منتجات الصيرفة الإسلامية لأحكام الشريعة

إن مطابقة منتجات الصيرفة الإسلامية لأحكام الشريعة شرط أساسي لحصول المصارف(البنك والمؤسسات المالية) على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، وهو عكس ما كان عليه الوضع في ظل نظام بنك الجزائر رقم18-02 حيث يقدم طلب شهادة مطابقة بعد حصول المصرف على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة التشاركية.[1]

تم إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بموجب مقرر رقم 20-01 صادر عن المجلس الإسلامي الاعلى في الفاتح افريل 2020، وقد حدد في الفترة الثانية من المادة 08 منه عناصر ملف طلب شهادة المطابقة الشرعية مع استعماله تعبير المؤسسات المالية، ويراد بالمصطلح الشمول أي البنك والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات التي تمارس بعض العمليات المصرفية بصفة استثنائية، ويتضمن ملف شهادة المطابقة الشرعية ما يلي:

-طلب رسمي للحصول على شهادة المطابقة الشرعية للمنتج والإجراءات العملية والعقود ذات الصلة المطلوب تقويمها؛

-المستندات التعاقدية المتعلقة بتنفيذ المعاملة؛

-الإجراءات المالية والإدارية والتنظيمية والتقنية المكتوبة التي تمكن من التحقق من الفصل بين المعاملات المصرفية الإسلامية والمعاملات المصرفية التقليدية في البنوك والمؤسسات المالية التي تعرض هذه المنتجات عبر شبابيك متخصصة وغيرها؛

-اي معلومات او وثائق تراها الهيئة ضرورية لإصدار التصريح بالمطابقة الشرعية للمنتج.

يوجه طلب الحصول على شهادة المطابقة الشرعية الى رئيس الهيئة[2]، غير أن المادة 12 من التعليمة رقم03-2020 المؤرخة في 02 افريل 2020 المعرِّفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تنص على:

"يحيل رئيس المجلس الطلب والملف المشار اليه في المواد 8، 9، 10 الى الهيئة لابداء الراي الشرعي فيه واصدار شهادة المطابقة الشرعية"، مما يعني ان رئيس المجلس الاعلى الاسلامي هو الذي يتراس الهيئة.

وتقوم بدراسة الملف وتقدم تقريرا تقويميا مسببا حول مدى مطابقة المنتجات والإجراءات العملية والعقود ذات الصلة لأحكام الشريعة الإسلامية واقتراح التعديلات اللازمة عند الاقتضاء[3]. وتصدر الهيئة رأيها في شكل شهادة المطابقة الشرعية النهائية او المشروطة، أو بعدم المطابقة، في اجل لا يتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الملف. ويكون رأيها ملزما لهيئات الرقابة الشرعية التي تنشئها البنوك والمؤسسات المالية[4]

[1] المادة 4 من النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية بتاريخ 9 ديسمبر سنة 2018، العدد 73، ص 21.

[2] المادة 1/8 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 افريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية والمحددة للاجراءات والخصائص التقنية وتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية

[3] المادة 13 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 افريل 2020

[4] المادة 15 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 افريل 2020

5.عمليات الصيرفة الإسلامية طبقا لنظام بنك الجزائر

نصت المادة 4 من النظام رقم 20-02 في 15 مارس 2020 على انه تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، يمكن للبنك أن يعرض منتجات جديدة للصيرفة الإسلامية على المستثمرين والمودعين وتتمثل هذه العمليات فيما يلي:

1.4.عمليات الصيرفة الإسلامية المبرمة مع العميل المستثمر (مباشر المشروع)

1.1.4.عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل الصناعة(العمل)

-صيغة الاستصناع: عرفه نظام بنك الجزائر رقم 20-02 في مادته 10، بأنه عقد يتعهد بمقتضاه البنك او المؤسسة المالية بتسليم سلعة الى الزبون صاحب الامر، او بشراء لدى مُصنِّع سلعة ستُصنع وفقا لخصائص مُحددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت، ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين

ووضعت التعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أفريل 2020م مجموعة من الضوابط الخاصة بالاستصناع وهي كالآتي: عدم إبرام عقد مع الشخص المعنوي المصنَّع الذي يمتلك صاحب الأمر 33% فأكثر من رأس ماله[1]. يجب أن يكون سعر الاستصناع معروفًا عند إبرام العقد؛ ويمكن تحديد هذا السعر ودفعه نقدًا عينًا أو كحق انتفاع لفترة محددة، سواء تعلق الأمر بحق الانتفاع من المنتوج موضوع عقد الاستصناع او منتوج اخر[2]، إمكانية دفع التسبيق على سبيل الضمان، والذي سيعتبر جزءًا من السعر المتفق عليه، كما يمكن للبنك أو المؤسسة المالية أن يشترط على زبونه ضمانات، وتقع مسؤولية تسليم السلعة موضوع العقد وفقًا للخصائص التي اشترطها الزبون

-صيغة المضاربة: عرفها نظام بنك الجزائر رقم 20-02 في المادة 7 منه، عقد يُقدّم بموجبه بنك او مؤسسة مالية، المسمى"مقرِض للأموال"، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من اجل تحقيق أرباح، وجاءت المضاربة كبديل للمعاملات بفائدة؛ ورغم تشابهها مع المشاركة فهي لا تتطلب إنشاء شركة[3]، وتأخذ شكلين هما المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة.

-صيغة المشاركة: عرَّفتها المادة 6 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة او في مشروع أو في عمليات تجارية من اجل تحقيق أرباح. وهي من أهم الصيغ التمويلية، حيث يشارك المصرف العميل في رأس المال والعمل؛ وبموجب هذه الصيغة يقدم المصرف حصة من التمويل اللازم لتنفيذ المشروع أو الصفقة على أن يقدم العميل (طالب التمويل) الحصة المكملة، دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال عند الاقتراض من البنوك التقليدية، إنما يشارك المصرف العميل في الناتج المتوقع للمشروع ربحًا كان أم

[1] المادة 45 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 افريل 2020

[2] المادة 46 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 افريل 2020

[3] المادة 47 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 افريل 2020

خسارة ووفق النتائج المالية المحققة، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيع يتم الاتفاق عليها مسبقًا بين المصرف والعميل[1]، ونميز نوعين من المشاركة، المشاركة الثابتة (النهائية)، والمشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)

-صيغة السَّلم: عرفتها المادة 9 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02،"عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية بدور المشتري، من خلال شراء سلعة تُسلم له أجلا من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي، توفر هذه الصيغة التمويل اللازم للعملاء مقابل شراء منتجاتهم ودفع ثمنها مع تأجيل تسليم السلع[2]؛ ويرى البعض أن هذه الصيغة تُستعمل عادة في مجال الإنتاج الزراعي[3] الذي يهدف إلى تغطية مصاريف أو تكاليف عملية الإنتاج. وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائعا لأجل للسلع المقتناة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

2.1.4.عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل اقتناء الأصول

-صيغة المرابحة: حسب نص المادة 5 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع سلعة معلومة لزبون، سواءً كانت هذه السلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، ويتم البيع بتكلفة اقتناء السلعة، مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقًا، ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين[4]، وهي على نوعين هما:

* المرابحة البسيطة: وهي بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزيادة. وهي عادة العمل التجاري الذي يقوم به التاجر المتمثل في شراء السلع من اجل بيعها؛ وهو يخرج كقاعدة عن دائرة نشاط المصارف

* المرابحة لآمر بالشراء: عرفتها التعليمة رقم 03-2020 في المادة 9 منها، بأنها" العقد الذي يقتني بموجبه البنك أو المؤسسة المالية من الغير، بخلاف الآمر بالشراء او وكيله، وبناءً على طلب ومواصفات الآمر بالشراء، سلعة منقولة أو غير منقولة بهدف بيعها له بسعر يساوي تكلفة اقتنائها، بإضافة هامش ربح متفق عليهما مسبقًا، ووفقًا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين". وهي عملية مركبة، حيث يوافق البنك على شراء أصل أو سلعة من طرف ثالث بناءً على طلب العميل، ثم يعيد بيعها له، حيث يشتري العميل السلعة بالدفع الفوري أو المؤجل[5] وهذا النوع من التمويل أثار جدلاً كبيرًا حول مدى مطابقته للشريعة الإسلامية، حيث يرى البعض انه قريب جدًا من عملية الإقراض التقليدي القائمة على الفائدة[6]

-صيغة الإجارة: عرفتها المادة 8 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها

---

[1] ماهر عزيز عبد الرحمن، صيغ التمويل الاسلامية واثرها في النشاط الاقتصادي-دراسة حالة البنك الاسلامي للتنمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد4، العدد19، 2011، ص317.

[2] ماهر عزيز عبد الرحمن، مرجع سابق، ص323.

[3] Abbas Mirakhor and Iqbal Zaidi,op.cit.,p.52.

[4] بكر ريحان، صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية، معهد الدراسات المصرفية(دون طبعة وصفحة). ذكر في سعد عبد محمد، مي حمودي عبد الله، 2012، عقد بيع المرابحة في المصارف الاسلامية، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، العدد:31،ص 4.

[5] Abbas Mirakhor and Iqbal Zaidi, Profit-and- loss sharing contracts in Islamic Finamce, op. cit,p.52

[6] Abbas Mirakhor and Iqbal Zaidi, op.cit.,p.52.

البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد. إذن الإجارة هي عقد إيجار، وتخضع في -إطار الصيرفة- إلى نص خاص وهو النظام رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996م الذي يتعلق بالاعتماد الايجاري[1]

عمليات الاعتماد الايجاري تعتبر عمليات قرض، لأنها تشكل طريق تمويل اقتناء او استعمال الأصول المنقولة أو غير المنقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية او بمؤسسات حرفية

نصت المادة 32 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 على أن الإجارة يمكن أن تكون على نوعين:

*إجارة تشغيلية: تتمثل في إيجار عادي لا يؤدي إلى امتلاك السلع المستأجرة من قبل المستأجر.

*إجارة منتهية التمليك: عندما يمنح البنك أو المؤسسة المالية الزبون إمكانية امتلاك السلع المستأجرة، عند انقضاء المدة المتفق عليها مسبقا في العقد.

المطلب الثاني:مبادئ التحول للصيرفة الاسلامية في الجزائر

يعتمد تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية على مبادئ وأساليب مختلفة تضمن المرور السلس من نظام مصرفي ربوي إلى نظام مصرفي إسلامي وهنا يمكن الإشارة إلى تجربة الجزائر في تبني ظاهرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية من خلال ما سيتم عرضه

1.مفهوم تحول البنوك التقليدية الى الصيرفة الاسلامية

يقصد بالتحول، الانتقال من الصيرفة المعتمدة على سعر الفائدة في المعاملات المصرفية الى الصيرفة الاسلامية المرتكزة على مبدا المشاركة(ربح او خسارة) وبالتالي الالتزام باحكام الشريعة الاسلامية بناءا على هذا الانتقال، يمكن لهذا التحول ان ياخذ شكل التحول الكلي في حالة التزام البنك التقليدي بجميع احكام ومتطلبات العمل المصرفي الاسلامي، كما قد يكون جزئي في حالة اعتماد بعض المنتجات فقط.

يرتكز تحول البنوك التقليدية على الانتقال من المعاملات المخالفة لاحكام الشريعة الاسلامية الى الانشطة المتوافقة معها باعتماد مجموعة من الاجراءات الادارية، الشرعية والقانونية. ترجع اسباب التحول للصيرفة الاسلامية الى ضرورة تبني التغير في ضل تنامي عائداتها مع احتدام المنافسة في هذا القطاع، فمع نهاية السداسي الاول من عام 2018، وصلت اصولها الى 1.571 تريليون دولار لتشمل71.7% من اجمالي الخدمات المصرفية الاسلامية والتي قدر مجموع اصولها بحوالي 2.19 تريليون دولار بمعدل نمو 0.9%.[2]

[1] الجريدة الرسمية بتاريخ 14 يناير ستة 1996، العدد3، ص ص، 26-33

[2] سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر الواقع والافاق، 2019، ص:18

شكل رقم(2-1): اهداف التحول للصيرفة الاسلامية

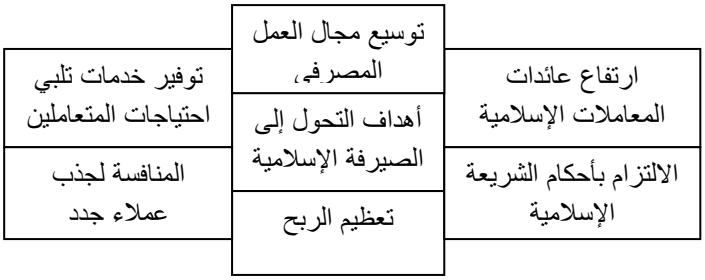

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:(الجريدان، العدد 23، فبراير 2014)

2.اساليب التحول الى الصيرفة الاسلامية[1]

1.2.التحول الجزئي للصيرفة الاسلامية يتم مزج الخدمات المصرفية والاستثمارية للبنوك التقليدية مع البنوك الاسلامية، وهنا تتعدد صيغ التحول الجزئي.

- الصيغة الاولى: استحداث خدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع احكام الشريعة، تقدم مع الخدمات المصرفية للبنك التقليدي. الملاحظ في هذا النموذج هو امتزاج الخدمات المصرفية بين ما هو مباح وغير المباح؛
- الصيغة الثانية: انشاء نوافذ متخصصة تتوافق مع الشريعة، اين يتم تقديم خدمات مصرفية واستثمارية، بتخصيص وحدة تعني بهذا النوع من النشاط دون استقلالها المالي والاداري عن المصرف التقليدي؛
- الصيغة الثالثة: فتح فروع متخصصة تتوافق مع احكام الشريعة،قد تكون هذه الاخيرة تابعة لادارة البنك التقليدي كما قد تمتلك ادارة مستقلة لها وهو من اكثر الاساليب المستخدمة للتخلص من المعاملات الربوية؛
- الصيغة الرابعة: إنشاء مصرف جديد تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ملك للبنك التقليدي بحيث يتمتع بالاستقلالية الإدارية (اقل الأساليب انتشارا)؛

2.2.التحول الكلي للصيرفة الإسلامية: تغير نمط عمل المصرف كليا للإسلامي وفق المداخل التالية الموضحة في الشكل أدناه.

[1] نايف بن جمعان الجريدان.(العدد 23، فبراير 2014). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية–دراسة تنظيرية تطبيقية، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية، ص152

شكل رقم(2-2): أشكال التحول للصيرفة الإسلامية

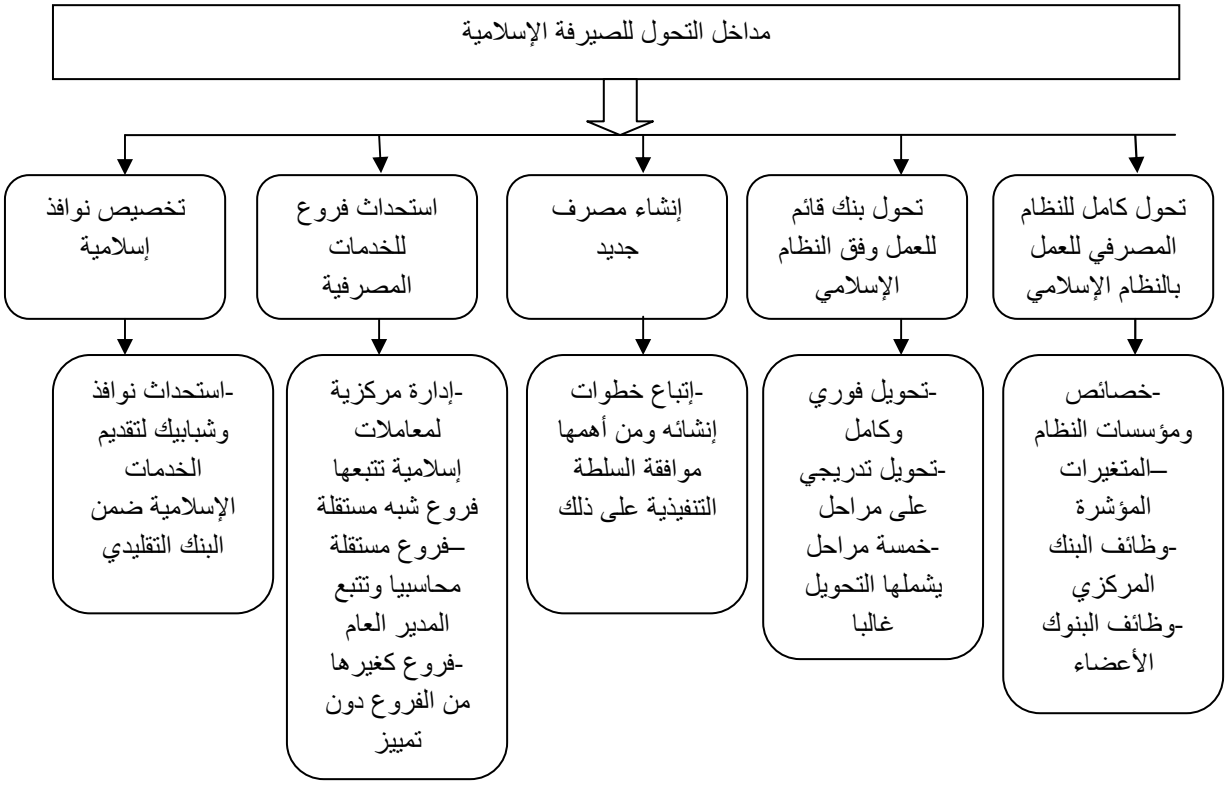

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على عناصر الدراسة ص 94-95-96، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، يزن خلف سالم العطيات، 2008.

3.مبادئ التحول الى الصيرفة الإسلامية والجهات المسؤولية عنه

1.3.مبادئ التحول إلى الصيرفة الإسلامية

الاعتماد على مبادئ تضمن النجاح وفق سلم زمني محدد وأهداف دقيقة، سواء كان التحول جزئي او كلي

شكل رقم(2-3): أسس التحول للعمل المصرفي الإسلامي

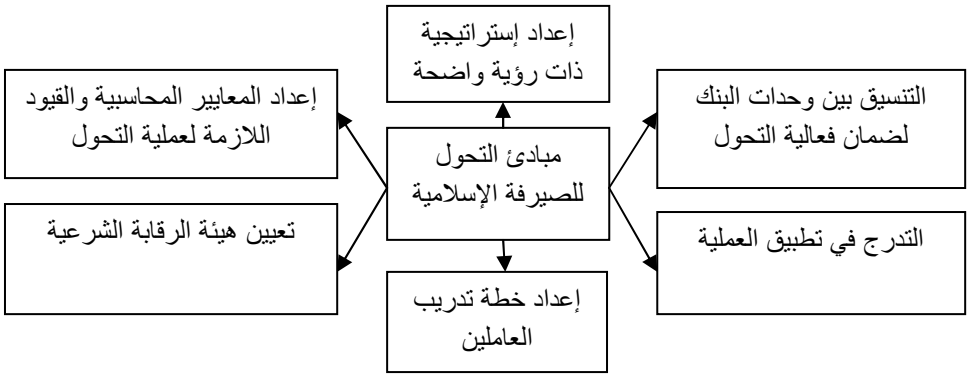

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات (يزن 2008، ص 89)

2.3.الجهات المسؤولية عن التحول إلى الصيرفة الإسلامية

تصنف هذه الجهات الى ثلاثة وهي:[1]

1.2.3.القائمين على ادارة البنك(القرار الداخلي): يجمع مجلس ادارة البنك يضرورة التحول للصيرفة الاسلامية، اما بداعي التوبة وتحكيم جميع اعمالهم الى الشريعة او بداعي مسايرة تطورات الصناعة المصرفية وتلبية احتياجات العملاء.

2.2.3.جهات خارجية: حالة شراء المصرف من اطراف خارجية او شراكة مع جهات ترغب في تحويل نشاطه وفق احكام الشريعة الاسلامية.

3.2.3.اعتماد قرار التحول للصيرفة الاسلامية بقرار من السلطة: اي بموجب اصدار قوانين تسمح بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في المعاملات المصرفية اما كليا او جزئيا.

4.عقبات التحول للصناعة المصرفية الاسلامية

شكل رقم 2-4عقبات التحول للصيرفة الاسلامية

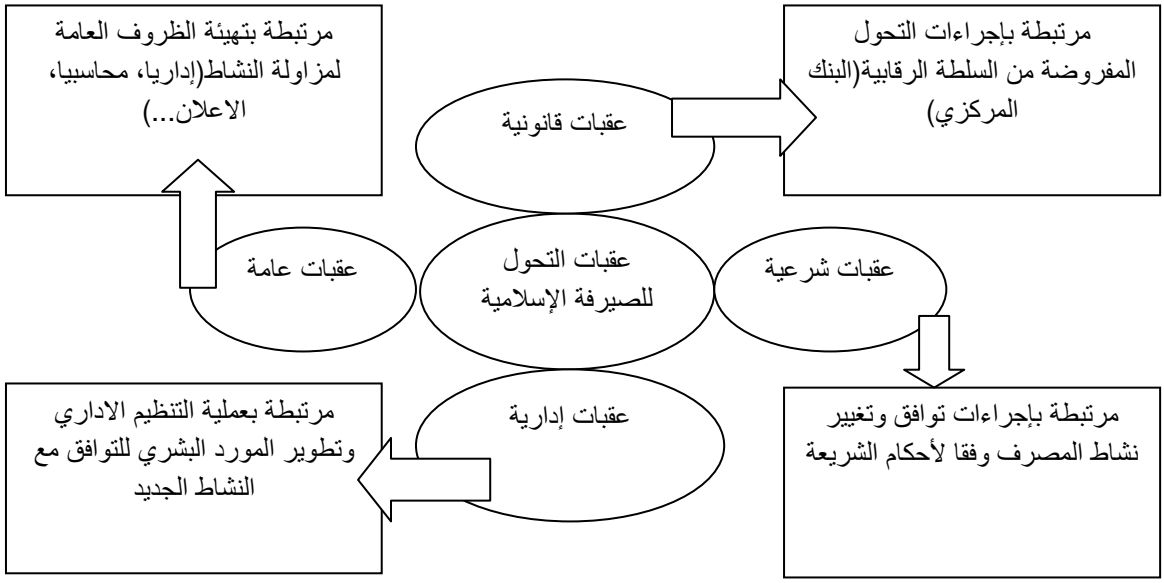

المصدر:اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات (يزن،2007، ص 67)

5.تحديات التحول للصيرفة الاسلامية في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة لتبني نظام صيرفة إسلامية إلى جانب الصيرفة التقليدية في المنظومة المصرفية الجزائرية، إلا أن هناك العديد من التحديات والعقبات التي ما زالت تواجهها حيث تتمثل في:[2]

***التحديات القانونية**: حيث تخضع البنوك الإسلامية في الجزائر كغيرها من البنوك التقليدية إلى قوانين ورقابة بنك الجزائر دون استثناء وهذا وفقا للمادة 84 من قانون النقد والقرض، هذا بالرغم من صدور تعديلات في النظام 03-11 الصادر في 26 أوت 2003؛

[1] الدولة الجزائرية، المادة 84، قانون النقد والقرض 90-10، الجريدة الرسمية، 14 افريل، 1990.

[2] سليمان ناصر، العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر الواقع والافاق، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر،6-5 نوفمبر، 2001

*تحديات السياسة النقدية: يتعلق الأمر بمعدل الفائدة المطبقة على الاحتياطي القانوني وفق التعليمة 06-2002 المقدرة 2.5% أين لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة مقابل هذا النوع من الودائع، كما لا يمكنها اللجوء إلى البنك المركزي؛

في حالة نقص السيولة لديها كونها لا تتعامل بالفائدة. زيادة على عائق سعر الخصم أو مايسمى سعر إعادة الخصم[1]

*تحديات السيولة: استحالة طلب السيولة من البنك المركزي لتعامله بسعر الفائدة؛

*تحديات التنافسية: يتعلق الامر بغياب التنافسية نتيجة عدم تطابق مبدأ أنشطة البنوك العاملة في ضل منظومة مصرفية تعمل وفق مبدأ البنوك التقليدية؛

*تحديات طبيعة نشاط البنك الاسلامي: أي كيفية تكييف صيغ التمويل الاسلامي مع تحديات السوق وكذا نوع المخاطر الناجمة عنها؛

*تحديات عمل البنك الاسلامي: يتعلق الامر بمستوى تأهيل المورد البشري المسير للعمليات المصرفية، وكذا تحديات البحث في تطوير المنتجات وفق الشريعة الاسلامية من جهة وتطورات البيئة المصرفية من جهة أخرى؛

*تحديات الرقابة الشرعية: تتمثل في غياب هيئة شرعية تسهر على متابعة ومراقبة أنشطة البنك الاسلامي.

6.اليات مواجهة معيقات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر

تسعى مختلف الهيئات الرقابية الاسلامية بالتنسيق مع كل من السوق المالية الاسلامية ومركز المنتجات المالية الاسلامية والمؤسسات المالية الدولية الى تطوير المنتجات الصيرفة الاسلامية وايجاد الحلول للمشكلات المصرفية على المستوى الاقليمي والدولي، لذا يتوجب على السلطات الجزائرية التنسيق مع هذه الهيئات من أجل تذليل مختلف العقبات التي تحول دون تطوير المنتجات المصرفية الاسلامية

وتوجد مجموعتين من المتطلبات التي من شأنها المساعدة على مواجهة معيقات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر من أجل إعطاء دفع للمنتجات المصرفية الاسلامية للتوسع أكثر والانتشار بشكل أفضل وتقديم البدائل والحلول للمشكلات المصرفية، تتمثل هذه المتطلبات في توفير المناخ الملائم والداعم لعمل الصناعة المصرفية الاسلامية وضمان استقرار النظام المالي والمصرفي في الجزائر[2].

1.6.خلق بيئة داعمة

إن تحقيق إنطلاقة فعالة للصيرفة الاسلامية في الجزائر مرتبط أولا بايجاد بيئة داعمة لتطوير هذه الصناعة من خلال[3]:

-تحقيق تكافؤ الفرص بين الصيرفة الاسلامية والصيرفة التقليدية؛

-إدخال مزيد من التعديلات على التشريعات المصرفية الاسلامية بغية إعطاء دفع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] الدولة الجزائرية، المادة 2-1 من التعليمة 06-2002 المعدلة للتعليمة 01-2001، المؤرخة في 11-12-2012، نظام الاحتياطي القانوني، الجريدة الرسمية

[2] سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة 2009، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، الجزائر، ص 313.

[3] صندوق النقد الدولي، إطلاق الإمكانيات الواعدة للصندوق للتمويل الإسلامي، https://www.imf.org

-الاخذ بعين الاعتبار طبيعة المخاطر المتعلقة بالتمويل الاسلامي ووضع قواعد نظامية خاصة بتا؛

-ضمان الاتساق بين المعاملة الضريبية لمنتجات التمويل الاسلامي والعقود الاخرى؛

-تشجيع التواصل والتنسيق بينم مختلف الجهات الرقابية على المستوى القطري والاقليمي؛

-تعزيز القدرات في مجال ادارة المخاطر ووضع نظم ملائمة للمخاطر الائتمانية؛

-بذل الجهود لتدريب وتاهيل العاملين بما يتطلب أداء خدمات الصيرفة الاسلامية؛

-خلق سوق مالي وسوق ما بين المصارف لتداول الادوات المصرفية الاسلامية بما يتوافق مع الشريعة الاسلامية.

2.6.ضمان الاستقرار المالي

إن تطوير التمويل المصرفي الاسلامي وزيادة تاثيره يتطلب زيادة الحاجة للاشراف ومسؤولية السلطات في تحقيق الاستقرار المالي من خلال:

-تنسيق جهود كل الهيئات الفاعلة في النظام المصرفي لتحقيق الاستقرار المالي مع الالتزام بالضوابط الشرعية؛

-مواصلة تعزيز التنظيم والرقابة لضمان الاستقرار المالي؛

-إنشاء شبكات للامان المالي تراعي الخصائص التي ينفرد بها التمويل الاسلامي؛

-توفير الادوات اللازمة للتصدي بالشكل الملائم للصدمات المالية ومنع انتقال تداعياتها.

وفي الجزائر، يتطلب الامر احداث تعديلات تشريعية واصلاحات مؤسساتية على الوجه الذي يسمح بتذليل العقبات امام تطوير الصيرفة الاسلامية من خلال:

-تعديل النظام 11-03 المتعلق بالنقد والقرض على النحو الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المصارف الاسلامية ويسمح لها باقتناء وتداول الاصول المادية ويساعد على تطوير تنافسية منتجاتها؛

-الغاء الشروط البنكية التي تفرض على المصارف الانخراط في صناديق ضمان الودائع، وتحديد معايير للتفرقة بين نشاط كل من المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية؛

-تعيين نماذج التقارير الدورية المفروضة على المصارف لتشمل مختلف العمليات المصرفية الاسلامية، واضفاء عليها المرونة اللازمة للتكييف مع اي منتجات قد يتم ابتكارها لاحقا بهدف اعطاء الحافز لهذه المصارف للقيام بالتحسينات اللازمة.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 3.

خلاصة

اقتضت إنشاء الصيرفة التي تراعي أحكام الشريعة الإسلامية، وتطَلق عليها تسمية الصيرفة الإسلامية التي تختلف عن الصيرفة التقليدية في مبادئها وتصوراتها ومنتجاتها، وان الصياغة التشريعية المعتمدة في قانون النقد والقرض لا تشمل بشكل واضح الصيرفة الإسلامية ولابد من تنظيم وضبط هذا النشاط وفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة تتعامل فقط بالصيرفة الإسلامية. حيث تم فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في الجزائر مشروع طموح ومكسب جدير بالتقدير، واستجابة جزئية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي خاصة بعد صدور النظام 18-02 المتعلق بالصيارفة التشاركية، وفي إنتظار تحقيق المطمح المأمول فإن نجاح النوافذ الإسلامية يتوقف على الإستجابة لجملة من الإجراءات التي نراها كفيلة لتشجيع تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

الفصل الثالث

تمهيد

إن التطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان الإسلامية والجزائر لم يكن صدفة بل جاء نظرا لدورها العام في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، هذا بالإضافة إلى التطورات العالمية الراهنة، قد أدت إلى زيادة الأصوات المطالبة بتبني النظام المصرفي الإسلامي عن طريق توفير مجموعة من المتطلبات سيتم التطرق إليها بالتفصيل، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

-المبحث الأول: تجارب البنوك الجزائرية الخاصة؛

-المبحث الثاني: تجارب القطاع العمومي؛

-المبحث الثالث: متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المبحث الأول: تجارب البنوك الجزائرية الخاصة

تعتبر المصارف الخاصة الجزائرية مدخلا لممارسة العمل المصرفي الشامل، خصوصا في ظل التشابه والتوافق في كل واحد منها وإن اختلفت الطرق والأساليب وهذا من شأنه أن يساهم في مسيرة المصارف الخاصة في الجزائر للتطورات والمستجدات الحديثة على الساحة المصرفية الدولية وهنا من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تجارب البنوك الخاصة الجزائرية

المطلب الأول: تجربة بنك البركة الجزائري

يعتبر أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذي يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، ونجد أن القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري ينص صراحة على أن البعد الاجتماعي والتضامني يعد محورا استراتجيا في نشاط البنك عامة، وبذلك يعمل البنك على محاولة الإدماج الاقتصادي للطبقات المحرومة في المجتمع.

1.نشأة و تعريف بنك البركة الجزائري

تأسس على ضوء قانون النقد و القرض الذي صدر في 14 أفريل سنة 1990، و يعتبر أول مؤسسة مالية يساهم في رأس مالها شركاء من القطاع العام، وشركاء خواص و أجانب في نفس الوقت.تأسس بنك الجزائري في سنة 1990، وتم افتتاحه بشكل رسمي في 20 ماي 1991، ومارس نشاطه الفعلي في سبتمبر من نفس السنة، و يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري و بنك الاستثمار ،حيث يعتبر و فق المادة 114 وفق القانون 10.90بنكا تجاريا في حين تنظم الفقرة 08من المادة 03من قانونه الأساسي أعماله بصفته بنكا للاستثمار

يهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري و خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية تأسس برأس مال مختلط قدره 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500 ألف سهم.

2.الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

شكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

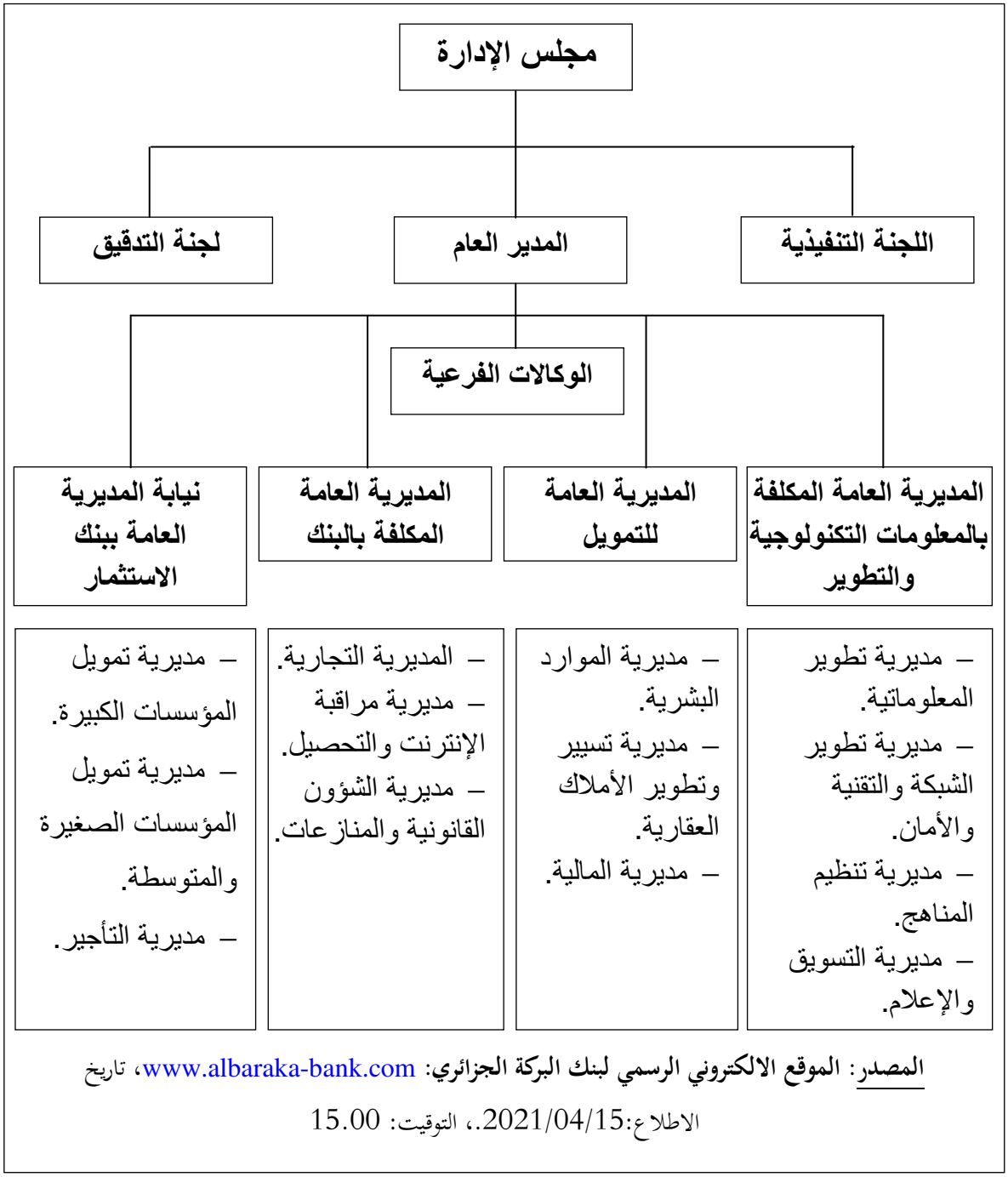

المصدر: **الموقع الالكتروني الرسمي لبنك البركة الجزائري**: www.albaraka-bank.com، تاريخ الاطلاع:2021/04/15.، التوقيت: 15.00

3.آلية تمويل بنك البركة

يوفر بنك البركة توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات المصغرة والصغيرة تعينهم على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، حيث يقترح صيغ التمويل المصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك: المرابحات، البيع لأجل البيع السلم، المساومة، الإجارة، الإستصناع، المشاركة، المضاربة وغيرها، كما يقدم أيضا مجموعة من المنتجات التي تسهل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية و توفر حلول فعالة تخدم تطلعات عملائه في إطار وسائل الدفع الدولية كالتحويل الحر، التحصيلات والاعتمادات المستندية والكفالات الدولية، وتتمثل مجموعة منتجات البركة فيما يلي:[1]

1.3.منتجات تمويل الاستغلال و الاستثمار: من خلال تمويل المواد الأولية و المنتجات نصف المصنعة، تمويل السلع الموجهة فعادة بيعها على حالتها، تمويل الديون الناشئة ، تمويل صفقة عمومية مرهونة، تمويل ما قبل التصدير و أهم الصيغ المطبقة في التمويل عادة : المرابحة، الإستصناع ، المشاركة، المساومة، السلم الإجارة الاعتماد الايجاري

2.3.تمويل الالتزام بالتوقيع: يتم في إطار الاعتماد ألمستندي ،كفالة مناقصة،كفالة حسن التنفيذ،كفالة تسديد تسبيقة؛

3.3.التمويل العقاري: يقوم البنك من خلاله بتمويل سكن جديد أو مستخدم، تمويل البناء الذاتي أو تهيئة مسكن، تمويل لشراء قطعة أرض لغرض البناء؛

4.3.تمويل السيارات: عن طريق عقد مرابحة سواء كانت سيارات سياحية أو نفعية؛

5.3.تمويل القرض المصغر: عبارة عن قروض مصغرة لفائدة المهنيين و المؤسسات الصغيرة، الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات المصرفية لأسباب مختلفة أهمها عدم وجود الضمانات العينية الكافية، توجه القروض المقترحة لعملاء القرض المصغر ممن ينشطون في المجال التجاري و لا تتوفر فيهم المعايير اللازمة العمل المصرفي بالدرجة الأولى، أو لتمويل الاستغلال، أو تمويل اقتناء عتاد، الصيغة المتبعة للتمويل بالقرض المصغر هي صيغة المشاركة تتراوح مدة التسديد المشاركة قصيرة المدى من 3 إلى 12 شهر، و في المشاركة المتوسطة المدى من 12 إلى 36 شهر، بمبلغ تمويل يتراوح من 50 ألف إلى 1000 ألف دينار جزائري

التمويل بالقرض الحسن: قرض مصغر بطابع اجتماعي موجه لتمويل الأنشطة المحلية المصغرة المنشأة من طرف النساء الماكثات بالبيت أو المنظمات في شكل مجموعة متضامنة، يسدد القرض.

[1] شودار، حمزة (2015): الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، دار هومة للنشر والتوزيع، ص 20.

4.المصادر المالية لبنك البركة الجزائري[1]

1.4.المصادر الداخلية

تعد مصدرا هاما من مصادر الأموال بالنسبة للبنوك الإسلامية، لأنه مصدر مستقر لا يخضع لخاصية عدم التأكد، أو مخاطر السحب الفجائي مثل المصادر الأخرى

-رأس المال الاجتماعي: هو أحد المصادر الداخلية للبنك

-الاحتياطات: تمثل الاحتياطات جزءا من الأرباح المحققة والتي توضع كاحتياط لدعم المركز المالي وتنقسم إلى:

-احتياطات قانونية، احتياطات اختيارية والأرباح المحتجزة.

2.4.المصادر الخارجية

يقدم البنك لعملائه مختلف الخدمات المصرفية المماثلة والمشابهة نوعا ما لما تقدمه البنوك التقليدية والمقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يقوم بنك البركة بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات وبمختلف العملات ويوزعها على الحسابات التالية:

-حسابات الودائع تحت الطلب: تفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بالدينار الجزائري وبالعملة الصعبة

-حسابات التوفير: تفتح للأشخاص الطبيعيين بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن 2.000 دينار جزائري

-حسابات الاستثمار: هي على فئتين، حسابات استثمار مخصصة، تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع حسب الاختيار

3.4.مصادر أخرى: تضم هذه المصادر مختلف الموارد التي تعد أقل مكانة وأهمية من المصادر السابقة، إلا أنها لها وزنها و قيمتها[2]، نجد عدة أصناف من الخدمات منها:

5.مساهمات البنك: سجل بنك البركة الجزائري في إطار إستراتيجيته التنموية مساهمة في رأس مال شركات أخرى لها صلة بموضوعه ونشاطاته المصرفية والمالية بصفة عامة يمكن توضيحها في الجدول التالي:[3]

[1] دغنوش العطرة (2017): **"التمويل الإسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري – بنك البركة الإسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري – بين الواقع والمأمول"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، دار هومة للنشر والتوزيع، ص 35

[3] التقارير السنوية لبنك البركة للسنوات: 2017،2015،2013، . https://www.almaraka-bank.com ، تاريخ الإطلاع2021/05/29، التوقيت، 13.00

جدول رقم(3-1): أهم مساهمات بنك البركة الجزائري (دينار جزائري)

اسم الشركة	2003	2004	2005	2015
شركة التكوين مابين المصارف	10000000	10000000	10000000	10000000
شركة مابين البنوك للمعاجلة الآلية و النقدية	1000000	1000000	1000000	1000000
البركة والآمان للتامين وإعادة التأمين	96000000	96000000	48000000	48000000
البركة للتنمية العقارية	50000000	50000000	50000000	50000000
دار البركة	199994000	199994000	199994000	199994000
شركة ضمان الودائع البنكية	10000000	10000000	10000000	10000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري (2015،2005،2003)

قام بنك البركة الجزائري خلال سنة 2014 بأعمال التطوير والمساهمة الاجتماعية بهدف تعزيز هوية المواطنة تمثلت خاصة فيما يلي:

-إنشاء شركة وقفية للتكوين المهني؛

-إعطاء فرصة الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التمويل المصغر؛

-تسيير وتعبئة 1.030 ملف قرض حسن لحساب وزارة الشؤون الدينية والأوقاف؛

-تأطير إطارات البنك لعدة متربصين جامعيين لمختلف المدارس والجامعات لتحضير الرسائل الجامعية لإدماجهم في الحياة المهنية والعملية؛

-تقديم مساندات و هبة لـ 33 هيئة تنشط في المجال التربوي.[1]

شارك بنك البركة الجزائري في البرنامج الخيري، و برنامج البركة للغرض الحسن والفرص الاقتصادية الاستثمارات الاجتماعية، وتضمنت المشاركة في البرنامج الخيري تمويل مختلف الأنشطة و المبادرات التي تبلغ قيمتها الإجمالية 722ألف دولار أمريكي للتعليم، ولاسيما الأعمال الأكاديمية والأدبية، ومشاريع تنمية المجتمع من خلال المشاريع التي تدعم السكن الاجتماعي والرعاية الصحية والجدول التالي يبين ذلك:

[1] دغنوش العطرة، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم(3-2): تمويل بنك البركة لقطاع التعليم و تنمية المجتمع

البرنامج الخيري	2013	2014	2015	2016	2017
التعليم	358	307	3636	300	439
تنمية المجتمع	255	334	928	295	282
الإجمالي	619	753	4564	595	722

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:تقرير برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية 2014/2013 ص34،تقرير برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية 2015ص 21، تقرير البركة للمسؤولية الاجتماعية 2016ص:27،تقرير برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية 2017 ص 30.

قام البنك بتوفير القرض الحسن لنشاطات مختلفة لتصل قيمتها إلى 973 ألف دولار أمريكي سنة 2013، وبلغت 977 ألف دولار أمريكي في نهاية سنة 2014، و 84 ألف دولار أمريكي في سنة 2016، بينما في نهاية سنة 2017 قام البنك بتوفير القرض الحسن لنشاطات مختلفة لتصل قيمتها إلى 563ألف دولار أمريكي في حين بلغت قيمة القرض الحسن المقدم لـ 31 شخص 193 دولار أمريكي.[1]

المطلب الثاني: مصرف السلام

تأسس في جوان سنة 2006 و انطلق في نشاطه في أكتوبر سنة 2008، وكان ذلك في إطار تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية و الإسلامية،و اختيرت الجزائر أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري جيد،وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي للجزائر على الدول العربية،كما عززه التقارب الجزائري والإماراتي ،كون جل رأس المال السلام الجزائر إماراتي ،و قد اختار مؤسسو المصرف المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل هذا المصرف.

1.أساليب تمويل المصرف

تنقسم أساليب التمويل في مصرف السلام بالجزائر كغيره من البنوك الإسلامية بحسب العقود المستخدمة فيها ،حيث نجد عقود المفاوضات و عقود المشاركات

1.1.عقود المفاوضات

1.1.1.عقد السلم: وهو"شراء آجل بعاجل" ويفيد هذا النوع من التمويل عملاء المصرف الذين هم في حاجة إلى سيولة مالية من اجل تسيير نشاطهم التجاري أو الإنتاجي، كما أن المصرف يستفيد في هذه الحالة من انخفاض ثمن البيع وذلك عما سيكون عليه عند التسليم و تتم عملية السلم، حيث يعرض العميل على المصرف بيعه سلعة محددة

[1] https://www.almaraka-bank.com، تاريخ النشر:2021/05/13 التوقيت: 17.22

مواصفاتها غير معينة بذاتها بثمن حال أن يتم تسليمها إلى المصرف في أجل محدد وبناء على موافقة المصرف على الطلب يتم توقيع عقد السلم بين الطرفين ترفق به الفاتورة المتعلقة بالسلعة محل البيع

2.1.1.عقد المرابحة للآمر بالشراء: وتسمى المرابحة للآمر بالشراء أو الواعد بالشراء أو المرابحة المصرفية تميزا لها عن المرابحة العادية التي هي أحد أنواع بيوع الأمانة، كما تستمد هذه التسمية من طريقة تنفيذها و تعرف المرابحة العادية الذي تعتبر الأساس الذي تبنى عليه المرابحة المصرفية على أنها بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراه به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول، والمرابحة المصرفية تتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري،والمصرف باعتباره وسيطا بينهما، حيث يتقدم العميل من المصرف إلى المصرف طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة فعلا مرابحة بالنسبة التي يتفقان عليها.[1]

3.1.1.الإستصناع: عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العميل، ويقال للمشتري مستصنع، وللبائع صانع، وللشيء مصنوع، ويعتمد هذا النوع من التمويل في كل ما تدخل الصنعة فيه.

4.1.1الإجارة المنهية بالتمليك: وهي إجارة يقترن بها الوعد بالتمليك العينة المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة الإيجار أو في أثنائها، على أن يتم بعقد مستقل و منفصل عن عقد الإجارة

1.2.عقود المشاركات:

وهي صيغ التمويل التي أسست المصارف الإسلامية بناء عليها وتتوزع على العقود الآتية:

1.1.2.عقد المضاربة: و يعرف بأنه دفع المال إلى من يعمل على أن يكون الربح بينهما حسبما يتفقان عليه كما يعرف بأنه عقد الشركة بمال من احد الجانبين ومال من الآخر وعليه يمكن أن نعرف عقد المضاربة عقد شركة في الربح بين اثنين أو أكثر يقدم أحدهما مالا و يسمى صاحب المال ،ويقدم الآخر عملا و يسمى العامل أو المضارب هدفه تحقيق الربح الذي ينقسم بين الطرفين.

2.1.2.المشاركة: هي المشاركة التي تتم في إطار شركة العنان و يأخذ حكمها من شركات الأموال حديثا، وهو أن يشترك اثنان وأكثر بحصة معينة في رأس المال للاتجار به ويوزع الربح الناتج بينهما.

3.1.2.المزارعة: وهي معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض والمزارع لاقتسام الحاصل بينهما بالحصص المتفق عليها وقت العقد.

[1] محمد هشام ألقاسمي الحسني، (2010)، عرض تجربة مصرف السلام في التمويل الإسلامي، مقترحة لليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي، جامعة الجزائر، ص ص 01 - 17.

4.1.2.الصكوك الإسلامية: و هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعا في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص و ذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما صدرت لأجله.[1]

2.صيغ التمويل[2]: يعتمد مصرف السلام على مجموعة من صيغ التمويل يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم(3-3): يوضح أهم صيغ التمويل المعمول بها بمصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة:آلاف دينار جزائري

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
المرابحة	.19.696	15.066.23	16.567.00	20.169.05	27.143.656
المضاربة	7.104.262	8.649.738	6.403.485	7.866.447	8.171.368
الإجارة	.	.	.	1.383.005	3.154.795

المصدر:التقارير السنوية للبنك للسنوات 2013،2015،2017

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه يتضح أن إجمالي موجودات التمويل ببنك السلام تتوزع بين الصيغ التالية:المضاربة المرابحة، و صيغة الإجارة،و تحتل صيغة المرابحة كأحد صيغ المداينات الجزء الأكبر منها لتأتي بعد ذلك صيغة المضاربة في المرتبة الثانية وصيغة الإجارة في المرتبة الأخيرة.

3.العمليات المالية

عرف مستوى سيولة المصرف منحنى تصاعديا خلال سنة 2017 بلغ في نهاية شهر ديسمبر 34,4 مليار دينار جزائري مقابل 18,3 مليار دينار جزائري بنفس الفترة لسنة 2016

وقد بلغت العمليات بالعملة الصعبة قيمة 167 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لبطاقات السحب والدفع الآلي فقد عرفت هي الأخرى نموا معتبرا بحيث بلف عدد البطاقات الموزعة في ديسمبر 1040 بطاقة.

4.شبكة فروع مصرف السلام[3]

-فرع دالي إبراهيم: 233 شارع أحمد وأكد دالي إبراهيم – الجزائر؛

-فرع القبة: 24 جنان بن عمر القبة الجزائر؛

[1] محمد هشام القاسمي الحسني، (2010): مصدر سبق ذكره، تاريخ النشر 2020/07/15 ص ص 01-17.

[2] التقرير السنوي لبنك السلام للسنوات 2015، 2016، 2017، الموقع: www.alsalamalgeria.com

[3] محمد هشام القاسمي الحسني، مصدر سبق ذكره، ص ص 01-17.

-فرع البليدة: نهج محمد بوضياف ملكية مجموعة رقم 88 تجزئة 102 البليدة؛

-فرع قسنطية: نهج زيوش عمار رقم 08 سيدي مبروك الأعلى قسنطينة؛

-فرع أدرار: شارع بوزيدي عبد القادر ملكية رقم 145 تجزئة رقم 30 أدرار؛

-فرع المسيلة: حي 361 قطعة ،الوحدة رقم 02 محل رقم 01المسيلة؛

-فرع حسيبة: السكنات أش أل أم رقم 03، بلدية سيدي أمحمد الجزائر الوسطى؛

-فرع سطاوالي: الطريق الوطني رقم 11القطعة رقم 402، القطعة رقم 04، سطاوالي؛

-فرع وهران:تعاونية عدنان مصطفى 05 زون ايسطو بير الجير وهران؛

-فرع عنابة: حي 240 مسكن السهل الغربي الحصة ب رقم 03 عنابة؛

-فرع بسكرة: حي سايحي:قطعة رقم 69ملكية رقم 110.109بسكرة؛

-فرع عين وسارة: حي القراني رقم 0& رقم 1309،عين وسارة الجلفة؛

بالإضافة إلى فروع أخرى في: سطيف ، ورقلة ، باتنة و فرع سيدي يحي و فرع باب الزوار.

5.عوائق العمل المصرفي (مصرف السلام)

1.5.غياب الإطار القانوني

إن أول ما يعيق العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر هو غياب الإطار القانوني المنظم له،في الوقت الذي تعبر فيه الصيرفة الإسلامية عن مفهوم جديد في الوساطة المالية مختلف عما كان عليه في إطار العمل البنكي الكلاسيكي و الذي صيغت القوانين في إطاره و لأجل تنظيمه ،فقانون النقد والقرض الذي يعني بتنظيم العمل البنكي في الجزائر و مختلف الأنظمة و التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر إنما وضعت لتتماشى مع مقتضيات العمليات البنكية الكلاسيكية، باعتبار أن دور البنوك في وساطتها المالية بين المودعين و المحتاجين للتمويل هي علاقة مقترض من طرف و مقرض للطرف الثاني بناء على الفائدة. فمن شروط أن تتحقق الصيرفة الإسلامية غاياتها و أهدافها، أن يتوفر لها هذا الإطار القانوني الذي يأخذ عند صياغته بعين الاعتبار هذا الأساس الذي تم الإشارة إليه فيكون هو المنطلق في وضع قواعده.

2.5.افتقاد الإدارة الحقيقية في العمل المصرفي الإسلامي

إن البنوك الإسلامية ومن بينها مصرف السلام بالرغم من أنها انطلقت من فكرة معاير للتي اعتمدتها البنوك الكلاسيكية ،إلا أن كثيرا منها وللأسف انتهج منهجا مشابه لها من حيث ضمان أموال المودعين، حيث أصبحت ترى نفسها منافسا للبنوك الكلاسيكية التي تضمن للمودعين أموالهم و تحقق لهم قدرا عاليا من السيولة ،و بالرغم من أن كثيرا من المصارف الإسلامية تعلن بأنها تضارب بأموال المودعين، إلا أن العقلية البنكية السائدة ظلت مهيمنة على إدارة هذه

البنوك ،غالبا بسبب الخبرة السابقة وأحيانا بسبب ما يوقعه المودعون أنفسهم منها،أو بسبب جو المنافسة للبنوك الكلاسيكية، أو لهذه الأسباب كله.

3.5.افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل والتكوين

إن من العوائق التي تحول دون تطور العمل المصرفي الإسلامي افتقار مؤسساته للإطارات المؤهلة والمتخصصة، فمعظم الموارد البشرية استقدمت من البنوك الكلاسيكية فقد نشأت و تكونت بها مما يصعب عليه التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي ،وهي إن لم تكن كذلك، فإنما تكون من المتخرجين من المعاهد والجامعات التي لم تتح لهم التعرف والتخصص في مثل هذا المجال و توقعهم فيما وقع فيه الصنف الأول.

4.5.سوء تنظيم وهيكلة إدارته التمويلية

إن المصرف الإسلامي باعتبار غايته و تميزه في وساطته المالية كما تم الإشارة إليه، يجعله ذلك مختلفا عن البنوك الكلاسيكية في نظامه التمويلي ، مما يفرض عليه اختلافا في تنظيمه الداخلي وهيكلة إدارته التمويلية، حيث لابد أن يعتمد على نظام التخصص في الإدارات ،وحتى في الإدارة ذاتها لابد من توزيع الأعمال والصلاحيات حفاظا على التنفيذ الحسن لمعاملاته وفقا تقتضيه أحكامها الشرعية.

المبحث الثاني: تجارب القطاع العمومي

تعد تجربة القطاع العمومي في الصيرفة الإسلامية من أبرز الأحداث في الساحة الاقتصادية الجزائرية في الآونة الأخيرة التي شهدت تطورات على مستوى البنك الوطني الجزائري وكذلك القرض الشعبي الجزائري في قطاعها المصرفي بإضافة خدمات جديدة متعلقة بالصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: تجربة البنك الوطني الجزائري (BNA)

يلعب البنك الوطني الجزائري كغيره من المؤسسات المصرفية دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية عن طريق تشجيعه للاستمرار سواء في القطاع العمومي أو الخاص وان الاقتصاد المحلي يشهد مرحلة انتقالية وهي مرحلة اقتصاد السوق واهم ما يميزها خوصصة المؤسسات العمومية.

ولهذا سوف نخصص هذا البحث للحديث عن نشأة البنك الوطني الجزائري ، والتعرف عليه.

1.البنك الوطني الجزائري BNA

1.1.تعريف بالبنك ونشأته

البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري عمومي تأسس سنة 1966 بموجب الأمر رقم 178/66 المؤرخ في 1966/06/13 ليحل محل خمسة بنوك أجنبية (القرض العقاري للجزائر وتونس ، القرض الصناعي التجاري ، البنك

الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا ، بنك باريس وهولندا ، مكتب معسكر للخصم) والتي أدمجت فيه في تواريخ مختلفة ،ويمارس كل مهام البنك التجاري[1] يقع مقره الرئيسي (المديرية العامة) في الجزائر العاصمة هو شركة ذات أسهم يقدر رأسماله ب 41600 مليون دينار جزائري.

2.1.مراحل تطور البنك

- في 13 جوان 1966 تم تأسيس البنك الوطني الجزائري وهو أول بنك تجاري وطني ، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة ، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي؛

- في سنة 1982 تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي؛

- في سنة 1988 صدور القانون رقم 01/88 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي والذي كان له تأثير على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري ؛

- في سنة 1990 صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض والذي بموجبه يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي ، يؤدي كمهنة اعتيادية ، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس؛

- في سنة 1995 البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 5سبتمبر 1995؛

- في سنة 2008، قام البنك الوطني الجزائري بإطلاق خدمة التأمين البنكي بالتعاون مع الشركة الوطنية للتأمين SAA والشركة الجزائرية للتأمينات CAAT والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR ؛

- في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليون دج الى41600 مليون دج؛

- في سنة 2013، قام البنك الوطني الجزائري بإطلاق خدمات جديدة للتأمين البنكي بالتعاون مع الشركة الوطنية للتأمين SAA والشركة الجزائرية للتأمينات CAAT والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR،وعدة فروع تابعة للشركات التأمين السابقة الذكر؛

- في سنة 2015 استحوذ البنك الوطني الجزائري على حصة في شركة جديدة للتأمين على الحياة والتأمين الصحي: الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة AGLIC وتقرر في نفس التاريخ إقامة مقر "التأمين المصرفي" على المستوى المحلي[2]؛

[1] الطاهر لطرش، (2005): "**تقنيات البنوك**"، الإصدار الرابع، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 188.

[2] BNA ACTUS,2018,p.16

– في السداسي الأول من سنة 2016 تم تثبيت أولى نهايات الدفع الإلكتروني على مستوى وكالات كل من الشركة الوطنية للتأمين SAA والمركز الوطني للسجل التجاري CNRC من أجل تحصيل مستحقاتهم إلكترونيا من الزبائن عبر البطاقات المغناطيسية ما بين البنوك[1]؛

– في سنة 2017 تم تثبيت نهائيات الدفع الإلكتروني TPE على مستوى وكالات العديد من المؤسسات الاقتصادية من المؤسسة الوطنية للنقل، من أجل تحصيل مستحقاتهم إلكترونيا من الزبائن عبر البطاقات المغناطيسية ما بين البنوك[2]

– في السداسي الأول من سنة 2017 أطلق البنك الوطني الجزائري خدمة جديدة تحمل اسم"البنك الوطني الجزائري.نت"، وهي خدمة جديدة موجهة للخواص والمؤسسات تسمح لزبائن البنك بإجراء كل العمليات البنكية تقريبا عن طريق الانترنت، ويتعلق الأمر أساسا بالإطلاع على الأرصدة وعمليات التحويل من حساب إلى آخر وطلب دفاتر الصكوك مع إمكانية تحميل مختلف الوثائق البنكية والاستفادة من خدمات الرسائل البريدية، هذه الخدمة تقترح أيضا خدمة دفع الضرائب عن بعد وتحويل الرواتب بالنسبة للمؤسسات[3]؛

– في سنة 2018 قيام البنك الوطني الجزائري بالبدء بالعمل بالصيرفة الإسلامية من خلال إطلاق نافذة إسلامية على مستوى بعض وكالات البنك[4]؛

– في السداسي الثاني من سنة 2018 دشن البنك الوطني الجزائري أول وكالة رقمية، بحيث تتيح هذه الوكالة الجديدة للزبائن الولوج إلى مختلف الخدمات المتاحة في الوكالات الكلاسيكية لكن عن طريق الاستخدام الذاتي، وذلك عن طريق شاشات رقمية كبيرة منصبة داخل الوكالة[5].

2.أهداف البنك الوطني الجزائري ومهامه

1.2.أهداف البنك[6]

يقوم نشاط البنك الوطني الجزائري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف وهي :

1.1.2.تحقيق أقصى ربحية

[1] BNA ACTUS,2016,P.5
[2] BNA ACTUS,2017,CIB,PP,4-7
[3] البنك الوطني الجزائري، **"كل الخدمات عبر الانترنت"**، 29 مارس 2017، تاريخ الاطلاع 2021/05/01، التوقيت:13:25 من جريدة الصوت الأخر، المتوفر على الموقع الالكتروني: https://www.assawt.net
[4] BNA ACTUS,2018,P.33
[5] لعراش نسرين، (2018): البنك الوطني الجزائري، تنوع العمليات البنكية مابين التقليدية والالكترونية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري– تاريخ الاطلاع 2021/05/13، المتوفر على الموقع الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz.
[6] موقع البنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz.

إن تحقيق اكبر قدر من الأرباح تعتبر الوظيفة الأساسية للإدارة البنك، ويعني أن تكون إيرادات البنك اعلي من تكاليفه، حيث تشمل إيرادات البنك إجمالا:

الفوائد، الأتعاب مقابل الخدمات، عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

الفائدة التي يدفعها البنك للمودعين، المصاريف الإدارية مثل الرواتب.

2.1.2.تجنب لنقص شديد في السيولة

ويعني ذلك في مقدرة البنك على الوفاء بالتزامه اتجاه المودعين في حالة الطلب على سحب ودائعهم ، ومقدرته على مقابلة طلبات الائتمان.

وتتكون سيولة البنك في :

– السيولة الحاضرة : وهي الأرصدة الحاضرة والمودعة في البنك المركزي.

– السيولة شبه الحاضرة :تتمثل في الحوالات المخصومة التي تتكون من اذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة.

3.1.2.تحقيق اكبر قدر من الأمان للمودعين والبنك

بخصوص أمان المودعين، على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم، وذلك بتحديد حد أدنى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد.

أما بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة الإدارة بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن لذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض وتقليل مقدار المخاطرة المصرفي.[1]

3.البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية لسنة 2020

1.3.نشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري

أطلق البنك الوطني الجزائري رسميا، يوم الثلاثاء 04 أوت 2020 نشاط" الصيرفة الإسلامية " ليصبح بذلك أول بنك عمومي يمارس هذا النشاط في الجزائر، من خلال تسويق منتجات مطابقة لتعاليم الشريعة الإسلامية

حيث تم الإطلاق الرسمي لهذا النشاط على مستوى وكالة ديدوش مراد بالعاصمة، والذي شارك في فعاليته مجموعة من مسئولي البنك ، إضافة إلى مسئولين وإطارات من بنك الجزائر، من وزارة المالية، وكذا من المجلس الإسلامي الأعلى.

[1] نفس المرجع السابق.

تجدر الإشارة إلى أن إطلاق هذا النشاط الجديد يندرج ضمن التوجيهات الصادرة عن السلطات العليا في البلاد التي تسعى إلى إرساء حركية أكثر فعالية وتنوع للسوق المالية الوطنية والدفع قدما بعجلة التنمية الاقتصادية،كذلك يسعى البنك إلى من خلال هذه العملية،إلى تعزيز مكانته الريادية في السوق المصرفية، مرة أخرى التزامه التام بدعم وتنمية الاقتصاد الوطني.[1]

2.3.منتجات الصيرفة الإسلامية المطروحة

تتمثل المنتجات المطروحة في تسعة معاملات وهي على التوالي: الإجارة المنتهية بالتمليك وإجارة العتاد والمرابحة للسيارات والمرابحة للتجهيزات وحساب التوفير الإسلامي للشباب (القصر) وحساب الودائع تحت الطلب والحساب الجاري الإسلامي والمرابحة العقارية وحساب التوفير الإسلامي.

وتم توضيح أن أربعة من هذه المنتجات هي عبارة عن منتجات ادخارية (تعبئة موارد البنوك) وخمسة أخرى هي لتمويل المشاريع المختلفة وكذلك أن الهدف الأول من العمل بنشاط الصيرفة الإسلامية هو ضمان العمل بالمال الحلال وخلق الثقة لدى الزبائن لادخار أموالهم لدى البنوك من اجل تمويل المشاريع المختلفة.

وان البنوك العاملة بهذا النشاط لا تتقاضى فوائد لقاء خدماتها بل تكسب نسبة معينة من الأرباح التي تدرها عمليات البيع والشراء والإجارة والمرابحة التي تقوم بها لفائدة زبائنها لافتا أن هذا النوع من البنوك لا يقوم بعمليات القرض التي يقوم بها البنك الكلاسيكي.[2]

3.3.منح البنك الوطني الجزائري شهادة المطابقة الشرعية

وافقت الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية على منح شهادة المطابقة الشرعية للبنك الوطني الجزائري بتسويق منتجات خاصة بالصيرفة الإسلامية في 02 أوت 2020 حسب ما أفاد به بيان للمجلس الإسلامي الأعلى.

وواصلت دراسة الملفات المدرجة في جدول أعمالها بشكل معمق لمنح شهادات المطابقة لتسويق المنتجات لمؤسسات مالية وبنكية أخرى[3]

4.3.الترخيص للبنك الوطني الجزائري بتسويق تسعة منتجات جديدة

[1] موقع البنك الوطني الجزائر .https://www.bna.dz ، تاريخ الإطلاع:2021/05/30 ، التوقيت: 12.40

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، **مالية:البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية**، تاريخ النشر الأربعاء، 05 أغسطس 2020 التوقيت: 17:32، تاريخ الاطلاع 22 افريل 2021 التوقيت: 14:30 والمتوفر على الموقع الالكتروني .https://www.aps.dz

[3]وكالة الانباء الجزائرية،"**منح البنك الوطني الجزائري شهادة المطابقة الشرعية**"، تاريخ النشر 03 اوت 2020، التوقيت 18.30، تاريخ الاطلاع 01 ماي2021، التوقيت 17.00 المتوفر على الموقع الالكتروني: .https://www.bna.dz

وأوضح البيان، انه وتنفيذا للنظام الصادر عن بنك الجزائر المؤرخ في 20 رجب 1440 الموافق ل 15 مارس الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وخاصة المادة 14 منه، فان البنك أو المؤسسة المالية ملزمة قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تُسلم لها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.[1]

جدول رقم(3-4): تعميم نشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالات الجزائرية

الفترة	الوكالات
من 04 إلى 31 أوت 2020	وكالة: ديدوش مراد،حسين داي وسطاوالي، الحميز"649"، (العاصمة) وكالة: بومرداس"645"،تيزي وزو"583"،(خارج العاصمة) وكالة: البليدة"445"،الشلف"275" وكالة: مستغانم" 659 "،غليزان" 985 "،عين الدفلى" 478 "
من02 الى29 سبتمبر 2020	وكالة:تيسمسيلت"277"،مغنية"514"،تيارت"540"،(تيسمسيلت،تلمسان،تيارت) وكالة: البويرة"460" وكالة: زيغود يوسف"620"،(العاصمة)،احدادن"587"،(بجاية)،الجلفة"654"،عين تيموشنت"728"،سعيدة"724"،معسكر"920"،النعامة"730". وكالة:باتنة"336" مسيلة"901" غرداية"292" بريان"294" العلمة"706" سطيف"706" برج بوعريريج"705" خنشلة"315" بشار"412" وكالة:ورقلة"946" ادرار"250"الاغواط"301"الوادي"710"عين مليلة"325" (أم البواقي)، "851"المدية.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيان اعلامي https://www.bna.dz ،تاريخ الإطلاع: 2021/05/12، التوقيت:14.32

المطلب الثاني: تجربة القرض الشعبي الجزائري(CPA)

1.نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري

أنشئ القرض الشعبي الجزائري CPA بمرسوم رقم (366/66) الصادر بتاريخ 1966/11/26م برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري ، وتم تحديد قوانينه بالأمر رقم 78/67 بتاريخ 11 ماي1967، وأنشئ على أساس الهياكل

[1] نفس المرجع السابق، https://www.bna.dz، تاريخ الإطلاع:2021/05/25 ، التوقيت: 16.30

البنكية التي كانت موجودة في عهد الاستعمار، وهو ثاني بنك ظهر بعد الاستقلال بعد البنك الوطني الجزائري ،وهو عبارة عن إدماج البنوك التالية:

-البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر

-البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران

-البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابه

-البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري

ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية أخرى هي:

-البنك المختلط الجزائر مصر

-شركة مرسيليا للقرض

-المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك

يقوم القرض الشعبي الجزائري بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا كما يمنح القروض القصيرة الأجل ، وابتداء من سنة 1971 أصبح يقوم بمنح القروض المتوسطة الأجل أيضا.[1]

وقد انبثق عنه في سنة 1985 بنك تجاري جديد هو بنك التنمية المحلية BDL، وفي سنة 1989 تحول القرض الشعبي الجزائري إلى مؤسسة عمومية اقتصادية EPE متخذة الشكل القانوني شركة مساهمة.

وفي 1997/04/06 وبعد استيفاء الشروط المطلوبة من قانون النقد والقرض الشعبي الجزائري على ترخيص بمزاولة العمل المصرفي من بنك الجزائر،وأصبح ثاني بنك عمومي يحصل على هذا الترخيص من بنك الجزائر.

2.مهام واهداف القرض الشعبي الجزائري

لقد أنشئ القرض الشعبي الجزائري من اجل تسهيل العمليات الإقراضية من أصحاب الفوائض إلى أصحاب العجز.

1.2.مهام القرض الشعبي الجزائري

للقرض الشعبي الجزائري عدة مهام نذكر أهمها فيما يلي :

-منح قروض طويلة ومتوسطة الأجل لمن يريد الحيازة على سكن؛

-منح قروض قصيرة الأجل والتي تسمى بالقروض الاستهلاكية لقدماء المجاهدين وهذا من اجل بناء مسكن، شراء سيارة للانتقال بها بين البلديات؛

[1] الطاهر لطرش، (2004) :" **تقنيات البنوك**"، ط 3، ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،،ص189

-منح قروض للحرفيين ، الفنادق،القطاعات السياحية، الصيد، التعاونيات غير الفلاحية المنخفضة الإنتاج والتوزيع والتجارة،والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب المهن الحرة؛

-يلعب دور الوساطة بين الإدارة الحكومية والإدارة المحلية في العمليات المالية المسماة بالسندات العامة من حيث الإصدار والفوائد.

2.2.أهداف القرض الشعبي الجزائري

-لا مركزية القرار ولا مركزية التسيير؛

-تقوية المراقبة،تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات اللازمة؛

-التطوير التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير وكذا التسويق؛

-التوسع عن طريق خلق فروع جديدة للتقرب من الزبائن؛

-التسيير المحكم للموارد البشرية وتقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات؛

-التسيير الديناميكي لخزينة البنك؛

-التحكم في القروض وكذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية؛

-تقوية التقديرات ومراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز.

3.القرض الشعبي الجزائري يشرع رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية[1]

شرع القرض الشعبي الجزائري يوم الأحد 25 أكتوبر 2020 في تسويق تسعة منتجات للصيرفة الإسلامية على مستوى وكالته بوادي حيدرة بالجزائر العاصمة، وهي منتجات مخصصة للأفراد والمهنيين والشركات الصغيرة والمتوسطة،حسب ما أكده الرئيس المدير العام لهذا البنك العمومي، محمد دحماني.

وتم الذكر على مستوى الوكالة رقم(174) بوادي حيدرة إن هذه المنتجات الجديدة التي تم تطويرها منذ أكثر من ثلاثة سنوات،"تستجيب لطلب حقيقي من مواطنينا، كما أنها تساهم في تحسين الشمول المالي.

وتتوافق هذه المجموعة من المنتجات والخدمات مع تعاليم الشريعة الإسلامية بعد أن تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك،كما تحصل بنك القرض الشعبي الجزائري على شهادات المطابقة من المجلس الإسلامي الأعلى بالإضافة إلى اعتماد بنك الجزائر.

[1] ، وكالة الأنباء الجزائرية، **"القرض الشعبي الجزائري يشرع رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية"**، تاريخ النشر: الأحد 25 اكتوبر2020 التوقيت:17:58، تاريخ الاطلاع، 29 افريل2021، المتوفر على الموقع الالكتروني:-https://www.aps.dz/ar/economie/94625-2020-10-25-17-07-03

وسيشمل منتجات الإيداع والتمويل مثل الحساب الجاري الإسلامي، وحساب الصك الإسلامي،وحساب التوفير الإسلامي، وحساب الاستثمار الإسلامي، وعرض مرابحة عقار/سيارة/تجهيز،بالإضافة إلى عرض الإجارة العقارية ومعدات.

لتسويق هذه المنتجات المالية الجديدة، أنشا بنك القرض الشعبي الجزائري شباكا خاصا على مستوى كل وكالة.بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك العمومي بتكوين فرق متعددة التخصصات من إطارات المبيعات قصد التسويق التدريجي لمنتجات الصيرفة الإسلامية،بالإضافة إلى ذلك ،أعلن المسؤول الأول للبنك عن عملية جارية لتركيب 5000 نهائي دفع الكتروني قصد التوصل إلى تركيب 10000 نهائي دفع الكتروني، مؤكدا بهذا انه تم إطلاق برنامج لتسريع تفعيلها،وأيضا العمل على تطوير معدات جديدة: شبابيك التوزيع الآلي للأوراق النقدية بدلا من الموزعات الإلية للأوراق النقدية مع مرور الوقت للزبون من الاستفادة من العديد من الخدمات دون الدخول إلى مقرات البنك، لاسيما طلب الحصول على دفتر صكوك وطلب بطاقة بنكية والاعتراض على بطاقته البنكية،قد اقتنى بنك القرض الشعبي الجزائري 140 شباك للتوزيع الآلي للأوراق النقدية.[1]

4.إطلاق منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية في عدة وكالات

في 04 نوفمبر 2020 أفاد بيان للبنك العمومي إن الأمر يتعلق بالوكالة رقم 125 ببلدية القبة، وأضاف البيان أن القرض الشعبي الجزائري يعلم زبائنه بتأسيس خط عمل جديد على مستوى شبكته التجارية مخصص للصيرفة الإسلامية.

وذكر البنك إن هذه المنتجات والخدمات الجديدة وعددها تسعة موجهة لجميع شرائح المجتمع سواء كانوا: خواص أو مهنيين أو مؤسسات، سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة,وسيتم تسويق هذه المنتجات بشكل تدريجي على كامل شبكة الاستغلال للقرض الشعبي الجزائري،ويشمل الودائع والتمويل مثل:[2]

الحساب الجاري الإسلامي؛

حساب الصك الإسلامي؛

حساب التوفير الإسلامي؛

حساب الاستثمار الإسلامي؛

عروض المرابحة لتمويل شراء عقار وسيارة أو تجهيزات؛

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **القرض الشعبي الجزائري:"إطلاق تسعة منتجات للصيرفة الإسلامية"**، ،تاريخ النشر الاثنين،26 اكتوبر2020، الساعة 13.00، تاريخ الاطلاع 2021/04/15 الساعة 16.30

[2] أمينة داودي، النهار،**"إطلاق منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية في عدة وكالات"** إخبار الجزائر، تاريخ الشر 04 نوفمبر2020، المتوفر على الموقع الالكتروني:https//www.ennaharonline.com، تاريخ الاطلاع 03ماي2020 الساعة 14.36

عروض الإجارة الموجهة لتمويل شراء عقار أو تجهيزات.

في 03ديسمبر 2020 الإطلاق الرسمي لنشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالة قصر البخاري"169"وهذه المنتجات والخدمات مطابقة تماما لتعاليم الشريعة الإسلامية.

في17 جانفي 2021 توفير خدمات الصيرفة الإسلامية عبر 100 وكالة قبل نهاية السداسي الأول:

وكالة وهران(عين الترك) تم تدشينها بحضور السلطات المحلية ، أن عدد الوكالات التي تقدم حاليا خدمات الصيرفة الإسلامية قد وصل إلى 15 وكالة،منها هذه الوكالة الجديدة، مع العلم انه تم الشروع في تقديم هذه الخدمات من قبل المؤسسة البنكية منذ حوالي شهرين، وان منتجات الصيرفة الإسلامية تتلقى إقبالا جيدا من قبل المواطنين"ففي مدة تقل عن شهرين تم فتح أكثر من 200 حساب بنكي لفائدة الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات" عبر الوطن

المؤسسة المصرفية للقرض الشعبي الجزائري تواصل تنفيذ مخططها الاستراتيجي للتنمية القائم على (4)محاور رئيسية وهي:

توسيع وتحديث شبكة الاستغلال حيث عرفت سنة 2020 افتتاح أربع وكالات جديدة وشباك بنكي.

المحافظة على ديناميكية نمو البنك التي ترتكز أساسا على التطور الايجابي لمؤشرات صلابة المالية.

تواصل المؤسسة البنكية تنويع العروض البنكية من خلال تنفيذ إستراتيجية تطوير ودعم كاملة تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة عبر الخدمة المسماة PME Bu CPA إضافة إلى تطوير نشاط الخدمات البنكية الالكترونية.

تعزيز ديناميكية التحديث والرقمنة التي بدأت بالفعل من خلال استكمال المشاريع واسعة النطاق كتطوير النظام المعلوماتي للبنك وتعميم خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت وكذا الإطلاق الوشيك للتطبيقMobile CPA عبر الهاتف المحمول والنسخة الجديدة من الخدمة المصرفية البنكية عن بعد e-banking. وعن هذا المحور ذكر المسؤول أن 5.300 آلة للدفع الالكتروني المتواجدة عند التجار مربوطة بالشبكة المركزية لهذه المؤسسة البنكية،مشيرا إلى ربط 140 شباك أوتوماتيكي للأوراق النقدية على المستوى الوطني لتعويض الموزعات الآلية المتواجدة على مستوى الوكالات البنكية كمرحلة أولى، فيما ستمكن هذه الشبابيك كمرحلة ثانية من استقبال طلبات دفاتر الصكوك البنكية والبطاقات المغناطيسية عن بعد وغيرها.

و كذلك تم تدشين فضاء مخصص لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، وعن تمويل هذه المؤسسات تم استقبال 1.200 ملف متعلق بتمويل المشاريع وأعطيت الموافقة ل 900 ملف.[1]

[1] وكالة الإنباء الجزائرية ،"**القرض الشعبي الجزائري: توفير خدمات الصيرفة الإسلامية عبر 100 وكالة قبل نهاية السداسي الأول**"، تاريخ النشر الاثنين 18 جانفي 2021 ،15:16 تاريخ الاطلاع 14ماي 2021 المتوفر على الموقع الالكتروني:https://www.aps.dz/ar/economie

المبحث الثالث: متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر

رغم أن الاقتصاد الجزائري يتحمل العديد من الضغوط والتحديات لكن تسعى إلى جذب مصادر جديدة للتمويل من خلال القنوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتقوم بعدة إجراءات لنجاح الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: ترتيب الجزائر من خلال نشاط الصيرفة الإسلامية مقارنة بدول أخرى

1.الأهمية النظامية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقارنة بدول أخرى

وفقاً لتصنيف مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2018، فإن نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا يُعد ذا أهمية نظامية إذ يقدر ب 2% باحتساب نسبة أصول المصارف الإسلامية إلى إجمالي الأصول المصرفية، وذلك في الوقت الذي يتطلب فيه أن تكون حصة المصارف الإسلامية في الدول ما لا يقل عن 15% من مجمل الأصول المصرفية. لكي يعتبر نشاط الصيرفة الإسلامية ذا أهمية نظامية، وهو الحال الذي نجده في كل من سبع دول عربية وهي: إيران، السودان والسعودية، الكويت، قطر، الإمارات والأردن مع الإشارة إلى أن إيران والسودان تأتيان في الهرم على اعتبار أنها تتبنى نظاماً مصرفياً إسلامياً شاملاً، بأهمية نسبية لأصول الصيرفة الإسلامية تبلغ 100%، تليها المملكة العربية السعودية التي تشكل أصول المصارف الإسلامية بتا نحو 51.5% من إجمالي الأصول المصرفية في المملكة، تليها الكويت بحصة 40.6% وقطر 25.2% والإمارات 20.6% والأردن 15.6% ومن ثم باقي الدول[1]، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] طارق مخلوفي، مليكة صديقي،(2020): دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، جامعة الجزائر 03، ص-ص 891، 899

شكل رقم(3-2): الأهمية النظامية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقارنة بدول أخرى لسنة 2018

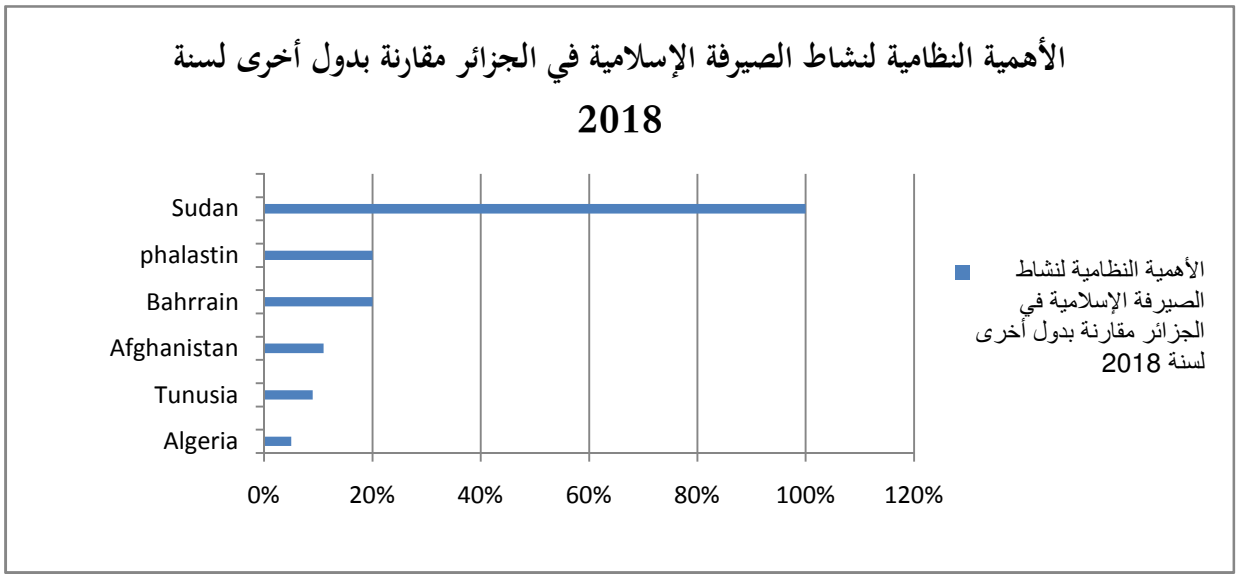

Source: Elabore en se basant sur :

-Islamic Financial Services Board (IFSB), 2019, July, Islamic Financil services industry: stability report 2019, Op. cit, p11.

2.ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات المالية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مقارنة ببعض الدول

إن قيمة الأصول المالية الإسلامية في الجزائر هي أقل بكثير مما هو موجود في دول أخرى على غرار دول الخليج، فلقد بلغت قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 2.516 مليار دولار، وهو ما يمثل 0.18% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية التي تقدر ب 1349.6058 مليار دولار، وهي نسبة ضئيلة جداً لا تعكس فرص الاستثمار الحقيقية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر

وفيما يتعلق بأفضل 10 بنوك إسلامية نمواً في العالم مع أصول تفوق 500 مليون دولار، احتل مصرف السلام-الجزائر خلال سنة 2018 المركز الثاني عالمياً، حيث نمت أصوله المصرفية بنسبة 61.5% لتبلغ 747 مليون دولار، ويأتي ذلك في الوقت الذي تسعى فيه السلطات الجزائرية جاهدة لتطوير سوق المالية الإسلامية في البلاد، نظراً لأن الاقتصاد يتحمل العديد من الضغوط والتحديات (انخفاض عائدات الطاقة). حيث تأمل الحكومة في الاستفادة من الاقتصاد غير الرسمي وجذب مصادر جديدة للتمويل من خلال القنوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتحقيق هذا سيكون صعباً، فالجزائر تقف وراء نظيراتها المغاربية من حيث هياكلها التنظيمية والقانونية للمالية الإسلامية، كما أنها تفتقر إلى الخبرة الكافية في

هذا المجال ومع ذلك، فقد أعلن عدد من البنوك الجزائرية العمومية عن خطط لتقديم منتجات وخدمات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تشير التقارير الواردة من مصادر وسائل الإعلام الدولية إلى أن الحكومة تدرس إنشاء هيئة شرعية للإشراف على هذه الصناعة، وفي ضوء هذه التطورات، يمكن أن تصبح البنوك الجزائرية واحدة من قائمة البنوك الأسرع في العالم بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية[1]

والشكل الموالي يوضح ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات المالية الإسلامية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع بعض الدول

شكل رقم(3-3): عدد المؤسسات المالية الإسلامية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة مقارنة ببعض الدول لسنة 2015

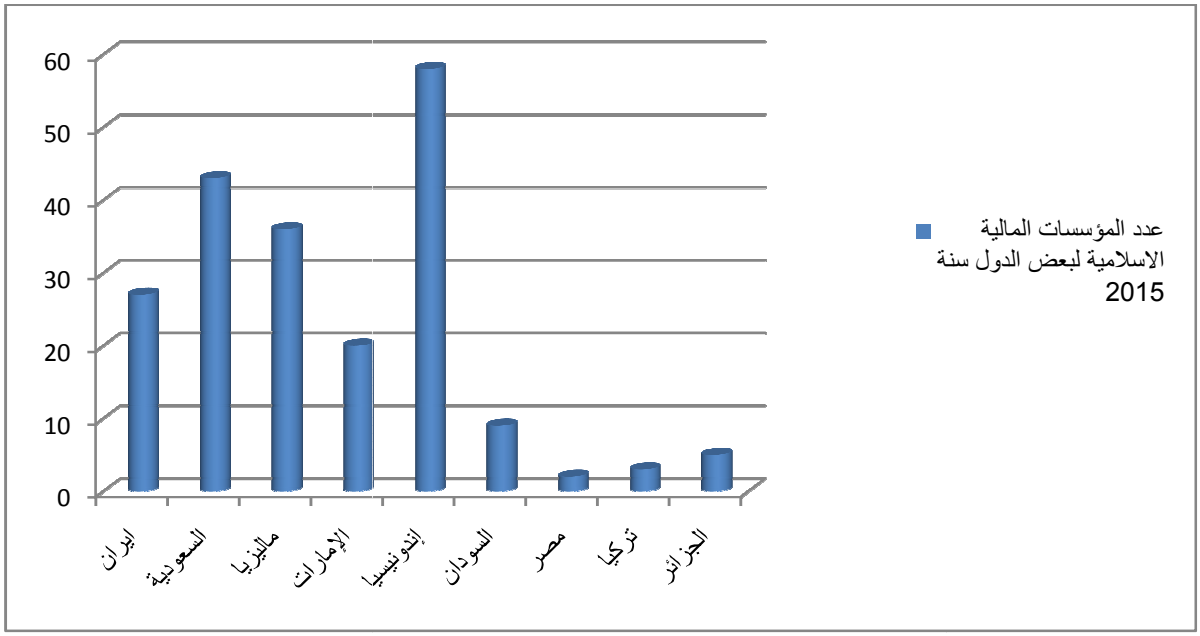

Source Elabore en se basant sur

-The Banker, 2015, November, Special report November 2015: Top Islamic Financial Institutions, Financial Times, http://www.thebanker.com. London-United Kingdom, pp: 10-11

[1] King, James, (2018), November, The Bankers Top Islamic Financial Institutions-2018, The Banker, http://www.thebanker.com

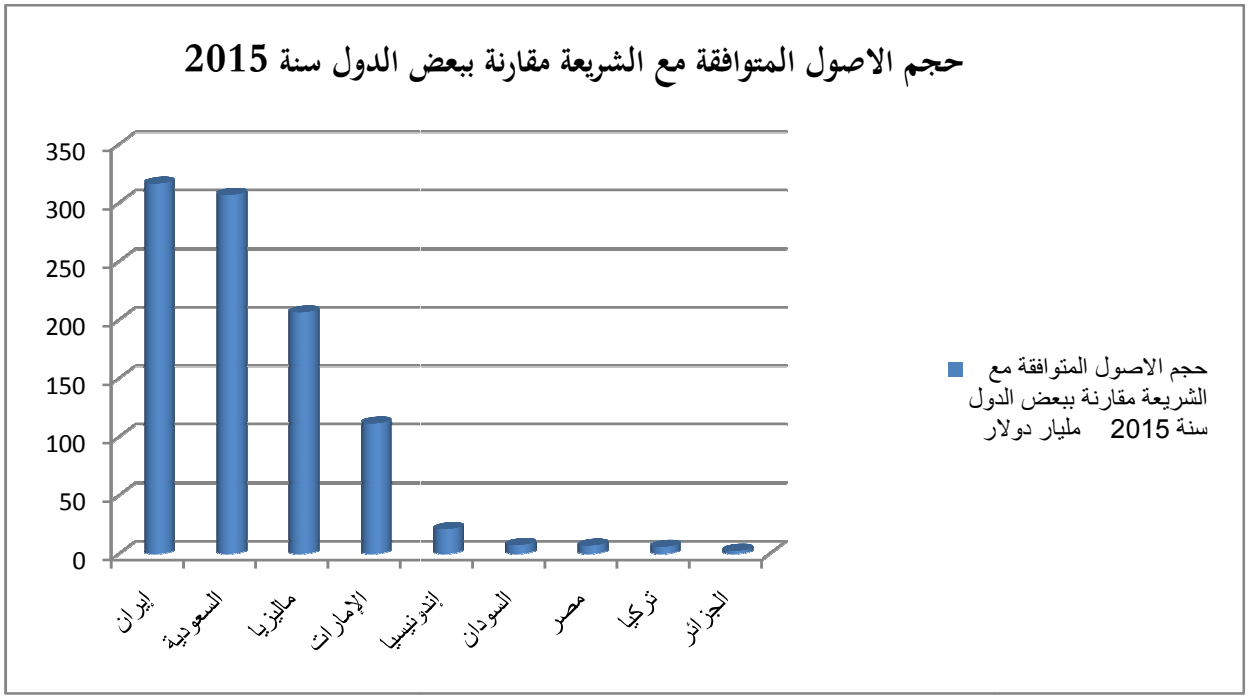

Source Elabore en se basant sur :

-The Banker, 2015, November, Special report November 2015: Top Islamic Financial Institutions, Financial Times, http://www.thebanker.com. London-United Kingdom, pp: 10-11

لا زالت الجزائر تمثل الاستثناء مقارنة مع بعض الدول العربية والإسلامية، فبعد أن كانت البلد المغاربي الوحيد الذي يعرف نشاطا للمصارف الإسلامية، هي اليوم البلد المغاربي الوحيد الذي يعرف قانوناً للمالية الإسلامية، إلى جانب أن انتشار المالية الإسلامية وحصتها في العديد من الدول، يعد أكبر من حصتها في الجزائر، وهو ما يستوجب النظر إليه بعين الجد لاغتنام الفرص التي أصبحت توفرها هذه الصيرفة.[1]

[1] المرجع سبق ذكره، ص طارق مخلوفي، مليكة صديقي

المطلب الثاني: متطلبات نجاح التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر

إن نجاح التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر سواء تعلق الأمر بإقامة نوافذ إسلامية أو تعزيز نشاط البنوك الإسلامية المتواجدة يتطلب مجموعة من الإجراءات نذكر منها.

1.متطلبات تنظيمية وقانونية

تعاني الصيرفة الإسلامية من فراغ قانوني في ظل نظام تقليدي لا يسعى إلى تطوير القوانين المنضمة للمصارف الإسلامية، مما يجعلها تخضع الى قوانين وضعية تتعارض في كثير من الأحيان مع التزاماتها الشرعية وخصوصية عقود التمويل الاسلامي، وتتمثل اهم متطلبات الإصلاح في هذا المجال:

سن قانون خاص بالصيرفة الإسلامية أو مراجعة قانون النقد والقرض وإيجاد إجراءات واليات فعالة في تطبيق سياسات البنك المركزي في الرقابة والإشراف، تراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية، ولعل أهم الجوانب التي يجب

مراجعتها من طرف بنك الجزائر هي:

-نسبة الاحتياطي القانوني، دور الملجأ الأخير للإقراض، نسبة السيولة، معدل الكفاية رأس المال؛

-إعفاء الودائع الاستثمارية من الاحتياطات القانونية؛

-إعادة النظر في طريقة حساب معامل السيولة لدى البنوك الإسلامية، واستثناء الودائع الاستثمارية من العناصر المكوّنة للمطلوبات؛

-تسقيف مساهمات البنوك الإسلامية بنسبة من أموالها الخاصة إضافة إلى ودائع الاستثمار.

* مراجعة القانون التجاري لكي يستوعب منتجات المالية الإسلامية، عن طريق إدراج نصوص قانونية خاصة بعقود التمويل الإسلامي وشروطها، وحقوق وواجبات كل طرف، ومعالجة حالات التقصير والتعدي؛

* مراجعة القانون الضريبي والجبائي، لكون أن طبيعة عوائد المنتجات المالية الإسلامية تختلف عن عوائد المنتجات المالية التقليدية، ومعالجة مشاكل الازدواج الضريبي بالنسبة للمنتجات الإسلامية؛

* مراجعة قوانين الشركات وقوانين الاستثمار بما يتناسب وعقود التمويل الإسلامي.

2.متطلبات مرتبطة بالأمور الإدارية:

يتطلب التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي وضوح الرؤيا على مستوى البنك ككل، فقد يؤدي غياب أو محدودية صياغة خطة لهذا التوجه أو التحول، إلى بروز عدة نقائص نذكر منها:[1]

[1] مصطفى إبراهيم مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، 2006م،ص 120.

-ضعف القناعات الشخصية لدى بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه للبنك،

-عدم الاستعداد لدى إدارة البنك للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

إن عملية التحول يجب أن تحظى بإجماع حقيقي من طرف كل الفاعلين في القطاع المصرفي وعلى كل المستويات، وأن يتم ذلك بعد عرض خطة مدروسة للتحول بكامل تفصيلاتها. ذلك أن مثل هذا التحول يتطلب غالبا تغيير جزئي أو كلي في أعضاء ومسيري جميع المؤسسات المالية والنقدية بداية من البنك المركزي إلى البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات، باعتبار أن تحقيق النجاح في هكذا مشروع يجب إن تتوفر في القائمين على المؤسسات عديد الشروط الضرورية والتي ممكن أن لا تتوافر في نفس الأشخاص في نفس الأشخاص.

3.متطلبات توفير الإطارات البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي

يجب العمل على توفير الكفاءات القادرة على إدارة النشاط المصرفي الإسلامي، مدربَة ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للقيام بالمعاملات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية النوعية، وواعية وملتزمة بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للعمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال:[1]

إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة؛

قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محلياً أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية(جدة)، ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية(القاهرة)؛

ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

4.متطلبات تطوير النظم الفنية والمحاسبية

تمثل النظم المحاسبية أهمية خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية، أن وجود نظام محاسبي إسلامي متكامل يتضمن تقديم الخدمات المالية وفق متطلباتها الشرعية ويدعم كيانها ويخدم الغرض الذي أعدت من أجله

[1] سليمان ناصر، وعبد الحميد بوشرمة.(2010).متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة الباحث (7).ص 313

نظرا للاختلاف في قواعد العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، يتوجب تطوير السياسات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أم من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي[1].

5.متطلبات إكمال بنية النظام المالي الإسلامي

يجب الإسراع في إكمال بنية النظام المالي الإسلامي، عن طريق إنشاء مؤسسات التامين الإسلامي"التكافلي" وإنشاء سوق مالي إسلامي(إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة). فاعتماد التامين التكافلي من شانه أن يُجنَب الصيرفة الإسلامية إشكالية التعامل مع مؤسسات التامين التجاري في بعض التمويلات، كما أن اعتماد الصكوك الإسلامية من شانه أن يقدم حلولا للمصرفية الإسلامية في حالة وجود فائض أو عجز في السيولة.

6.متطلبات تطوير المنتجات المصرفية وفق الضوابط الشرعية

حيث أن كثيرا من المنتجات الإسلامية ما هي إلا منتجات تقليدية معدلة لتتوافق مع الضوابط الشرعية، وهذا يجعل منها أدوات قاصرة غير قادرة على المنافسة ما لم تصل المصرفية الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق ابتكار منتجات تحمل طابع الاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة[2]. وبالتالي يجب الاتجاه الفعلي نحو الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية وتفعيل صيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع وغيرها، من خلال الالتزام بمبادئ وأسس المصرفية الإسلامية والالتزام بالفتاوى والمعايير الشرعية، حتى تحافظ على هوية الصناعة وتلبي احتياجات السوق.[3]

7.متطلبات تكييف الخدمات والأعمال المصرفية التقليدية القائمة على الربا

يتطلب التحول إلى المصرفية الإسلامية تأسيس آليات لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية التابعة لنشاط المصرف على ممتلكاته ونتائجه، حيث ستواجه المصارف مشكلة التكييف القانوني لاحتياطاتها. كما أن هذه الاحتياطات قد نشأت عن معاملات مصرفية مجمعة من السنوات السابقة، وهي فاسدة لا تقبل التطهير، ويجب أن يتخلص منها المصرف في وضعه الجديد، وهذا التصرف قد يعرض البنك لهزة كبيرة

كذلك القروض التقليدية القائمة على الفائدة لكثير من العملاء من الأفراد والشركات والحكومة وفي أوقات وأجال مختلفة، فهي قروض قد تمت بالفعل وهي في طور التسديد لذا يجب إيجاد إجراءات لتحويلها وتتطلب موافقة كافة المقترضين أو معظمهم على قبول فكرة إعادة ترتيب ما تبقى من قروضهم لتصبح وفق المنهج الذي تعمل به المصارف

[1] سليم موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2] مصطفى إبراهيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[3] موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

الإسلامية وقد يجد البنك نفسه أمام رفض قسم من عملائه لهذا التحويل وتفضيلهم الإبقاء على علاقتهم بالبنك دون تغيير، اما لان ظروفهم تغيرت، آو لعدم اقتناعهم بفكرة التحويل أصلا

8.متطلبات ترتبط بعلاقة المصرف الإسلامي مع البنك المركزي والمصارف الأخرى

يقوم البنك المركزي بالمراقبة والتفتيش، كما يضع السياسات لعمل البنوك، لذا ونظرا لخصوصية واختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية على البنك المركزي استخدام أدوات وأساليب خاصة تراعي وتلائم خصوصية الخدمات والمنتجات التي تقدمها هذه المصارف، وبالتالي الحكم على أدائها ومدى مطابقتها للقوانين والتشريعات الاقتصادية، المالية والضريبية وغيرها

والعلاقة مع المصارف الأخرى ستكون بحاجة إلى إعادة نظر بحيث يتم استبعاد الفوائد من الودائع المتبادلة بينهما فلا يتقاضى البنك فوائد عن ودائعه، ولا يدفع فوائد للبنوك الأخرى عن ودائعها. وقد يستلزم هذا الأمر إعادة بناء تعاملات البنك مع البنوك الأخرى بحيث يركز التعامل مع البنوك الإسلامية ويقلص تعاملاته مع البنوك غير الإسلامية إلى الحد الأدنى.

9.متطلبات توحيد معايير تطبيق المنتجات الإسلامية

في الوقت الذي تم فيه إلى حد كبير معالجة مشكلة محدودية المنتجات الإسلامية من خلال تطوير العديد من منتجات التمويل والاستثمار الإسلاميين فانه لا تزال تواجه المصارف الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي صعوبة أخرى لا تقل أهمية، ألا وهي مشكلة تعدد طرق وقواعد تطبيقها في الواقع العملي. فتعدد المصارف الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية لم تتمكن حتى الآن من توحيد قواعد تطبيقها، فنجد بعضها تقدم نفس صيغة التمويل ولكن بطرق مختلفة، الأمر الذي قد يؤدي إلى كثير من الشك في أذهان المتعاملين.

خلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي في المصارف الخاصة والعامة في الجزائر وتحولها إلى تطبيق خدمات الصيرفة الإسلامية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وكلها انتهجت طرق ومبادئ كثيرة لتطوير عمل المصارف من بين المصارف التي ذكرت فيما سبق بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري، يعتبران أول المصارف الإسلامية في الجزائر وكذلك المصارف العامة القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري، وقد توصلنا في نهاية هذه الدراسة أن المصارف الجزائرية تبذل دور كبير لتطوير العمل المصرفي الإسلامي خاصة في ظل وجود شريحة كبيرة من الجزائريين ترفض أي نوع من التعاملات الربوية ويعد في هذا الإطار بنك البركة الجزائري رائد الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

يعتبر تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها ضرورة حتمية يجب مراعاتها لأن الصيرفة الإسلامية شهدت انتشارا واسعا،حيث يلاحظ أن هناك اهتماما عالميا بهذه الصناعة، مما يوحي أن مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر أيضا له شأن كبير و لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على متطلبات التطبيق السليم للصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية في مجال الصيرفة الإسلامية بينها بض الدول الأوروبية التي تتعامل بها حاليا.

ومن خلال قيامنا بهذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

تجاوزت الصيرفة الإسلامية بنجاح مراحلها الأولى وانطلقت نحو أبعاد إقليمية واسعة، فمن حيث الانتشار حققت هذه المصارف انتشارا واسعا في كل من آسيا و أوروبا و إفريقيا ،كما حققت فكرة العمل المصرفي الإسلامي و أساليب تمويلها و أدواتها اعترافا أكاديميا واسعا

–إن الجزائر في ظل مسيرتها في مجال الصيرفة الإسلامية لا تزال تمثل الاستثناء بين الدول العربية من حيث الاهتمام بهذه الصناعة وهو ما تعكسه قيمة أصول الصيرفة الإسلامية فيها التي تعد أقل بكثير مما هو موجود في دول أخرى

–تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر تحديات و معوقات في الفترة الراهنة تساهم في محدودية انتشار صناعة الصيرفة الإسلامية بها سواء ما تعلق بالجوانب القانونية و البيئة التشريعية الموجودة أو بما تعلق بجانب عدم توفر الإطارات و الكوادر البشرية المؤهلة و كذا بمقومات البنية التحتية الضرورية لتنمية هاته الصناعة في الجزائر

–إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه الصيرفة الإسلامية في مختلف المجالات خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هذا النمو والتنمية والاستقرار

–يعد بنك البركة الجزائري رائد الصناعة المصرفية الخاصة و الإسلامية في الجزائر كونه أول مصرف خاص أنشأ بعد قانون النقد وينص قانون تأسيسه على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كل تعاملاته وخدماته

–يعد إنشاء فروع وشبابيك إسلامية على مستوى البنوك الخاصة العاملة بالجزائر شكلا من أشكال العمل المصرفي الإسلامي

–يعتبر اعتماد الصيرفة الإسلامية احد الخيارات المتاحة لدى المصارف الخاصة لمواكبة التطورات التي مست الصناعة المصرفية الدولية.

اختبار نتائج اختبار صحة الفرضيات

تنص الفرضية الفرعية الأولى على ما يلي: انتشار واسع للصيارفة الإسلامية و 65% من نسبة الصيرفة الإسلامية في الدول العربية وهي فرضية صحيحة ما يدل على الدور المنوط في العالم العربي لإنجاح هذه التجربة و عليه فإن انتشار الصيرفة الإسلامية و بروز صيغ التمويل الإسلامية من شأنها حشد المدخرات للأفراد الذين يعزفون على المعاملات الربوية و ما لها من مخاطر خاصة في النظام الرأسمالي

تنص الفرضية الفرعية الثانية على ما يلي: تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر جملة من التحديات التي قد تعيق انتشارها لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي وهي فرضية صحيحة كون أن اللوائح الصادرة عن البنك تفتقر إلى التنظيمات والقوانين التي تهيئ الأرضية للتطبيق السليم للصيارفة لا سيما طرح صيغة واحدة للتمويل في البنوك الجزائرية وهي المرابحة التي تندرج ضمن التمويل بالبيوع وعدم تعميم الصيغ الأخرى وهذا راجع إلى ضعف تكوين موظفي البنوك الجزائرية في هذا المجال.

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على ما يلي: العمل على فتح شبابيك إسلامية في البنوك العمومية الجزائرية تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، منتجات مالية إسلامية والعمل على تعميم هذا النشاط في عدة وكالات وهي فرضية فرعية صحيحة فقد بدأت البنوك العمومية الجزائرية بفتح شبابيك ونوافذ إسلامية تقدم خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من بينها البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري محل دراستنا إلا أنها تواجه مجموعة من الصعوبات من بينها انعدام وضعف اللوائح والتنظيمات المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، للصيارفة الإسلامية و 65% من نسبة الصيرفة الإسلامية في الدول العربية فانتشار الصيرفة الإسلامية و بروز صيغ التمويل الإسلامية من شأنها حشد المدخرات للأفراد الذين يعزفون على المعاملات الربوية و ما لها من مخاطر خاصة في النظام الرأسمالي و عليه فإن نقر بصحة الإدعاء الذي تم صياغته في هذه الدراسة

توصيات واقتراحات

من خلال هذه النتائج نستطيع تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

إدراج العمل بالصيارفة الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية و المالية و إعطائه المكانة اللائقة ضمن أولويات إصلاح الاقتصاد الجزائري

دراسة القوانين المنظمة لعمل المصارف الإسلامية في الدول العربية و الإسلامية و ضرورة الاستفادة من تجاربها في هذا المجال و خاصة الدول التي عرف نظامها المالي تشريعات و قوانين متعلقة بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي

ـتوسيع التعريف القانوني للعمليات المصرفية الوارد في قانون النقد و القرض ليشمل العمليات المصرفي المستوحاة من أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجالات جمع الادخار أو الخدمات المصرفية الأخرى

إنشاء إدارة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية لدى بنك الجزائر،للإشراف و الرقابة و التوجيه

إنشاء قسم خاص بالخدمات المالية الإسلامية بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر تشجيع المؤسسات المصرفية والمالية التقليدية على تقديم خدمات ومنتجات متماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية

إنشاء معهد تدريب مصرفي لدى بنك الجزائر من اجل تأهيل العاملين و استيعاب آليات العمل في البنوك الإسلامية وكذا الفروع و النوافذ التابعة للبنوك التجارية

آفاق الدراسة

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها و كذلك التوصيات على أنه مازال البعض منها لم تتناوله هذه الدراسة و التي يمكن إدراجها كتساؤلات و هي:

. هل تعتبر تجربة الصيرفة الإسلامية تجربة ناجحة في الجزائر؟

.كيف يمكن تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

.كيف يمكن معالجة التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟

-أولا: الكتب.

1- باللغة العربية.

1-أحمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)، الاتحاد لبنوك إسلامية، القاهرة، 1989.

2- حسين حسين شحاتة، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**، مكتبة التقوى، ط1، القاهرة، 2006.

3- سليمان ناصر، العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع والأفاق، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر،6-5 نوفمبر، 2001.

4- الطاهر لطرش، (2004) :" **تقنيات البنوك**"، ط 3، ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

5- الطاهر لطرش، (2005): "**تقنيات البنوك**"، الإصدار الرابع، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

6- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000.

7- عبد السميع المصري، المصرف الإسلامي علميًا وعمليًا، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988 .

8-كوثر عبد الفتاح محمود الابجي، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1966.

2-باللغة الأجنبية.

1- Abbes Mirakhor and Iqbal Zaidi, Profit-and- loss sharing contracts in Islamic Finamce, op. cit.

2- Ahmad, S.r.(2013). Volatility behavior of sukukmarket : an empirical.

3- King, James, (2018), November, The Bankers Top Islamic Financial Institutions-2018, The Banker.

4- Raza,M.F.(2008)"The European Opportunity".

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية.

1-باللغة العربية.

1- ابتسام ساعد، رابح خوني، (2017): تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، العدد 30.احمد 2. جابر بدران، (2014)، الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق.مجلة المسلم المعاصر.

2- بكر ريحان، صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية، معهد الدراسات المصرفية(دون طبعة وصفحة). ذكر في سعد عبد محمد، مي حمودي عبد الله، 2012، عقد بيع المرابحة في المصارف الاسلامية، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، العدد:31.

3- خالد بن علي المشيقح، (1425 هـ): التورق المصرفي عن طريق بيع المعادن، مجلة علوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، السعودية، الجزء 18، العدد 30.

4- دغنوش العطرة (2017): **"التمويل الإسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري – بنك البركة الإسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجزائري – بين الواقع والمأمول"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، دار هومة للنشر والتوزيع.

5- سامي عبيد وعدنان هادي،(2015)،"**الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (الصكوك الإسلامية) تجربة ماليزية"**، تأليف مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 38.

6- سعودي صلاح لدين، كراز رمضان، (2020)، انعكاس تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلة 5، العدد 02، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، الجزائر

سفيان حمدة قالون، عبد الكريم أحمد قندول، (2020): الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 1، أبو ظبي، الإمارات العربية.

7- سليمان عبد الله ناصر،(2010): مؤتمر المصالح الإسلامية في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية، مجلة نيوز اليمن، 22 مارس.

8- سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة 2009، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، الجزائر.

9- سليمان ناصر، العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر الواقع والافاق، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر،6-5 نوفمبر، 2001.

10- سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر الواقع والافاق، 2019 .

11- سليمان ناصر، وعبد الحميد بوشرمة.(2010).متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر. مجلة الباحث (7).

12- شودار، حمزة (2015): الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، دار هومة للنشر والتوزيع.

13- صالح مفتاح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية(دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد34-35، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، مارس 2014.

14- ماهر عزيز عبد الرحمن، صيغ التمويل الاسلامية واثرها في النشاط الاقتصادي-دراسة حالة البنك الاسلامي للتنمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد4، العدد19، 2011.

15- محمد النوري، (2009): **التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا**، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، اسطنبول (تركيا)، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الالكتروني: Https://webcache.googleusercontent.com ، تاريخ الاطلاع: 15/04/ 2021، الساعة 15:00.

16- نايف بن جمعان الجريدان.(العدد 23، فبراير 2014). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية-دراسة تنظيرية تطبيقية، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية.

2-باللغة الأجنبية.

Islamic Finance : IFSL International Financial Services London,2009

-ثالثا:الأطروحات والمذكرات الأكاديمية.

1-باللغة العربية.

1- أمحمدي دليلة، الحاج أحمد محمد، (2019)، الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض90-10، مذكرة لنيل شهادة ا لماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي ونكي، جامعة دراية، أدرار، الجزائر.

2- أمحمدي دليلة، الحاج أحمد محمد، (2019)، الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض90-10، مذكرة لنيل شهادة ا لماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي ونكي، جامعة دراية، أدرار، الجزائر.

3- الغزالي. سامح كامل، "معوقات إصدار الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية-دراسة تطبيقية على المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، جامعة غزة الإسلامية، (2015).

4- مصطفى ابراهيم مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، الجامعة الامريكية المفتوحة، 2006.

5- نوري عبد الرسول الخاقاني،" المصرفية الإسلامية: الأسس النظرية وشاكل التطبيق"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002. الموقع الالكتروني:www.mng.kufauniv.com

6-هاني أنور صالحة، (2007): **شركات الوساطة وأثرها على تنمية سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المنامة(البحرين).

2-باللغة الأجنبية.

1- Farooq Salman Alani, HishamYaacob, Traditional Banks Conversion Motivation.

into Islamic Banks: Evidence From the Middle East Department Of Accounting& , Faculty of Business, Economics &Policy Studies, University of Brunei Darussalam, Brunei Darussalam,2012.

-رابعا.المؤتمرات والملتقيات العلمية.

1-باللغة العربية.

1-بارون بونوا، (2008): نموذج مالي آخر، 9 ماي.

2 - بن ثابت. علي، فتني. مايا، 09 ديسمبر 2013، **"التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة-الجزائر نموذجا-"**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، 08 كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، عنابة، الجزائر.

3- جبريل. احمد الصديق،(2006): دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة- تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بجامعة حسيبة بن بوعلي – الجزائر يومي:17 و 18 افريل.

4- حمدي سيد، (2007): مصارف فرنسا تتجه للشريعة الإسلامية وتبتعد عن العلمانية، الجزيرة نت، 16 أوت.

5- سان مارك جيل، (2008): التمويل الإسلامي والقانون الفرنسي، طاولات مستديرة، تنظيم اللجنة المالية بمجلس الشيوخ، 14 ماي.

6- سعيد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003.

7- سفتل إيف، (2008): في الخليج، بنوك فرنسا تحصل على مكانة تحت الشمس، وكالة الأنباء الفرنسية، 08 أفريل.

8- علي قنديل شحاتة، "دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية"، وقائع الندوة 34 للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، تحرير: لقمان محمد مرزوق، المغرب، 18-22 يونيو 1990.

9- الغريب ناصر، التمويل المصرفي الإسلامي، في التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة: وقائع الندوة التي عقدت في الدار البيضاء- المملكة المغربية بالتعاون بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1998.

10- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث القي في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، 30 ماي-02 جوان 2005لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010.

11- مجلس الشيوخ الفرنسي، (2007): العهد الذهبي الجديد للصناديق السيادية في الشرق الأوسط، تقرير رقم 33، الجلسة العادية (2007-2008) باريس، 17 أكتوبر.

12- محمد هشام القاسمي الحسني، (2010)، عرض تجربة مصرف السلام في التمويل الإسلامي، مقترحة لليوم الدراسي حول التمويل الإسلاني، جامعة الجزائر.

13- مصرف السودان المركزي،**"توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"**،الجزء 3، "دور مصرف السودان في اسلمة الجهاز المصرفي"، (2006).نقلا عن مصطفى علي أبو حميره ونوري محمد أسويسي، "تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية، دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية"، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية.

14- مهداوي هند، (2011): واقع وأفاق السوق المالية الإسلامية، ملتقى حول الاقتصاد الإسلامي

15- نوال سمرد ورفيق بشوندة، (2015): دور الصكوك المالية الإسلامية في معالجة السيولة النقدية-الصكوك الإسلامية نموذجا، تأليف ورقة عمل المؤتمر الدولي الثاني للمالية والصيرفة الإسلامية.

-خامسا: مواقع الأنترنت الرسمية.

1- http://www.adib.ae/ar.

2- http://www.bankislam.com.my/en/page/shariabConcept.aspx?tabs=mlink=personalfinancing.

3- http://www.bmm.govmybankNagera Malaysia : annual banking statisticul bulletin april 2013.

4- http://www.bmm.govmybank Negara.

5- http://www.dib.ae/ar.

6- http://www.dib.ae/ar/index.

7- http://www.emiratesislamicbank.ae/ar/latestnews/2013/April/news03042013.cfm.
8- http://www.mashreqbank.com,consulte le22/04/2018,a 22:00h.
9- http://www.questia.com/library.
10- http://www.questia.com/library/p61736/themiddle-east-journal.
11- http://www.sit.ae/home.
12- https//www.ennaharonline.com
13- https://elearning.univ-eloued.dz.
14- https://www.albaraka-bank.com
15- https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/?lang=ar#comite.
16- https://www.aps.dz.
17- https://www.aps.dz/ar/economie.
18- https://www.aps.dz/ar/economie/94625-2020-10-25-17-07-03.
19- https://www.asjp.cerist.dz
20- https://www.assawt.net
21- https://www.bankislam.com.my/en/Pages/ShariabConcept.aspx?tabs=3&mlink=PersonalFinancing
22- https://www.bna.dz.
23- https://www.elikhbaria.com
24- https://www.imf.org
25- www.alsalamalgeria.com
26- www.mng.kufauniv.com

-سادسا: الاوراق والبحوث العلمية.

1-أمال، أهم التعديلات والأنظمة الطارئة على قانون النقد والقرض الجزائري، 2020 ورقة عمل متاحة عبر الموقع الالكتروني https://elearning.univ-eloued.dz ، تاريخ الاطلاع: 2021/06/18.
2-بنك الجزائر، (2018)، التقرير السنوي، تطور الصيرفة البديلة في الجزائر، أفريل 2018.

3-بوبسواك أمال، أهم التعديلات والأنظمة الطارئة على قانون النقد والقرض الجزائري، 2020، ص-ص 11-12، ورقة عمل متاحة عبر الموقع الالكتروني https://elearning.univ-eloued.dz ، تاريخ الاطلاع: 2021/06/18.

4-التقرير السنوي،(2005)، بنك السودان المركزي، موقع: https://cbos.gov.sd.com

5-سيكو. أنور، بلغماري. مولاي إبراهيم، حفوظة. الأمير عبد القادر، (2017/12/10)، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وافاق تطبيقها في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة لليوم الدراسي الأول حول: صيغ التمويل الإسلامي- بدائل لطرق التمويل التقليدية-، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب.

-سابعا: التقارير.

1-بنك الجزائر، (2018)، التقرير السنوي، تطور الصيرفة البديلة في الجزائر، أفريل 2018.

2-التقارير السنوية لبنك البركة لسنوات: 2013، 2015، 2017/ تقرير سنوي بنك البركة.

3-التقارير المالية الخاصة بمصرف الإمارات الإسلامي في الفترة الممتدة بين عامي 2002، والربع الثالث من عام 2013.

4-التقرير السنوي لبنك السلام للسنوات 2015، 2016، 2017.

5-التقرير السنوي لمصرف الإمارات الإسلامي للربع الأول (2013).

6-التقرير السنوي،(2005)، بنك السودان المركزي، موقع: https://cbos.gov.sd.com

7- التقرير المالي السنوي لمصرف دبي الإسلامي لسنة 2018.

8- سعودي صلاح لدين، كراز رمضان، (2020)، انعكاس تعديل قانون النقد والقرض.

9- محمد هشام القاسمي الحسني / تقرير سنوي بنك السلام.

10- مصرف السودان المركزي،"توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية".

1-باللغة الأجنبية.

1- Malaysia : Annual Banking Statistical Bulletin, April 2013.

2- BNA ACTUS,2018,p.16

3- [1] BNA ACTUS,2016,P.5

4- [1] BNA ACTUS,2017,CIB,PP,4-7

–ثامنا: الجرائد والمواد.

1–الجريدة الرسمية بتاريخ 14 يناير ستة 1996، العدد3.
2–الجريدة الرسمية بتاريخ 25 سبتمبر سنة 2014، العدد 56.
3–الجريدة الرسمية بتاريخ 27 أوت سنة 2003، العدد 52.
4–الجريدة الرسمية، الدولة الجزائرية، المادة 2–1 من التعليمة 06–2002 المعدلة للتعليمة 01–2001، المؤرخة في 11–12–2012، نظام الاحتياطي القانوني.
5–الدولة الجزائرية، المادة 84، قانون النقد والقرض 90–10، الجريدة الرسمية، 14 افريل، 1990.
6–المادة 13،15،45،46،47 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03–2020 المؤرخة في 02 افريل 2020.
7–المادة 2 من النظام رقم 18–02 مؤرخ في 26 صفر سنة 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات 8–المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية مؤسسات من طرف المصارف والمؤسسات المالية الجريدة الرسمية، العدد73، الصادرة في أول ربيع الثاني سنة 1440م، الموافق9 ديسمبر 2018.
9–المادة 2 و 3 من قانون النقد والقرض رقم 90–10.
10–المادة 3،4،9 من النظام رقم 18–02.
11–المادة 1/8 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03–2020 المؤرخة في 02 افريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية وتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.